التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي

ورقة مناسبات

رقم 2

البنك الإسلامي للتنمية
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

التحديات التي تواجه
العمل المصرفي الإسلامي

منور إقبال   أوصاف أحمد   طارق ا خان

ورقة عرضية
رقم 2



المحتويات

الصفحـــة

القسم الخامس :

ملخص ، خلاصة وتوصيات

الجـداول :

الرسوم البيانية :

الملاحـــق :

مقدمـــة

أحرز العمل المصرفي الإسلامي، الذي بدأ متواضعا أوائل الـسبعينيات، تقـدماً مذهلاً خلال الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة، وقد أثبتت البحوث التي أجريت فـي العقـدين ونصف العقد الماضيين أن العمل المصرفي الإسلامي كأسلوب من أساليب الوسـاطة الماليـة يتميز بالجدوى والكفاءة . وأنشئت إبان هذه الفترة العديد من البنوك الإسـلامية فـي أوسـاط اجتماعية واقتصادية متباينة. وفي الآونة الأخيرة بدأ كثير من المصارف التقليدية، ومن بينهـا بعض المصارف الغربية الرئيسة متعددة الجنسيات، اسـتخدام أسـاليب العمـل المـصرفي الإسلامي. ويعتبر كل ذلك أمراً مشجعاً. بيد أن النظام المصرفي الإسلامي، مثـل أي نظـام آخر، يجب أن ينظر إليه كحقيقة متطورة. فهناك حاجة إلى أجراء تقـويم موضـوعي لهـذه التجربة ، كما يجب تحديد المشكلات بعناية ثم العمل على معالجتها .

هذا هو الهدف الذي توخاه المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسـلامي للتنمية من تقديم هذه الورقة حول "التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي" بناء على قرار من مجلس المديرين التنفيذيين للبنك. وقد أعد هذه الورقة فريق من باحثي المعهد يتكون من د. منور إقبال ،رئيس قسم الوحدة المصرفية الإسلامية والتمويل . كما راجـع الدراسـة اثنان من العلماء من الخارج . ويعرب المعهد عن امتنانه لهذين العالمين ، ولعدد آخـر مـن المراجعين الذين ساهموا في إخراج هذه الورقة .

ومن المؤمل أن يوجه اهتمام جاد للتحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسـلامي ، والتي تم تحديدها في هذه الورقة . ويتعين أن يعمل المنظرون والممارسون في مجال العمـل المصرفي والتمويل الإسلامي بكل الوسائل والسبل الكفيلة بمواجهة هذه التحديات بغية تمكـين العمل المصرفي الإسلامي من المضي في التقدم وهو يدخل القرن الحادي والعشرين.

معبد علي الجارحي
مدير المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

القسم الأول

النطاق والمنهج

تهدف هذه الورقة إلى حصر التطورات التي حدثت في مجال العمل المصرفي الإسلامي خلال العقدين الماضيين وتحديد التحديات التي تواجه هذا العمل لكي يظل يتمتع بجدواه ، ويواجه المنافسة المتزايدة ، ويتطور ويزدهر . تنقسم ممارسة العمل المصرفي الإسلامي التي تطورت خلال زماننا الحالي إلى أربعة أشكال رئيسة :

1 - بنوك في بلدان تبذل فيها جهود لإعادة هيكلة النظام المصرفي برمته على أسس إسلامية . وتضم هذه البلدان باكستان وإيران والسودان.
2 - بنوك إسلامية في القطاع الخاص.
3 - مؤسسات مالية إسلامية بخلاف البنوك في بعض البلدان الإسلامية وغير الإسلامية.
4 - أنشطة مصرفية إسلامية تقوم بها البنوك التجارية التقليدية والمؤسسات المالية غير المصرفية .

تركز هذه الدراسة على المشكلات والتحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في القطاع الخاص الذي يعمل في بيئة مصرفية مزدوجة تعمل فيها المصارف الإسلامية جنبا إلى جنب مع البنوك التقليدية . ويشمل ذلك غالبية العمل المصرفي الإسلامي . مع ذلك فقد بذلت محاولة لإبداء بعض الملاحظات ، حيثما أمكن ذلك ، حول المؤسسات العاملة في بيئات مصرفية أخرى .

المنهج المستخدم في هذا البحث تحليلي وتطبيقي في طبيعته ، بالنسبة للجزء التحليلي فقد تم استعراض الأدبيات الموجودة استعراضاً دقيقاً . وأعدت قائمة شاملة بالمسائل المتعلقـة بالعمل المصرفي الإسلامي في المستقبل. كما أرسل استبيان قائم على أساس هذه المسائل إلى مائة من المفكرين والمصرفيين والمختصين في الشريعة في جميع أرجاء العالم. ومـن بـين هؤلاء أجاب ستون منهم على الاستبيان وأعادوه. ويضم الملحق رقم (1) ملخـصاً لتـصور هؤلاء الخبراء لمختلف المشكلات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي. ولم يتم بعد تحليـل نتائج الاستبيان بصفة كاملة. بيد أن المؤلفين استفادوا من هذه الردود في صـياغة التحـديات الرئيسة التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي والتي جرت مناقشتها في هذه الورقة .

أما بالنسبة للجزء التطبيقي فقد بذلت محاولة لجمع إحصائيات تتعلق بالأنشطة الرئيسة للبنوك الإسلامية وتحليلها باستخدام مختلف الأساليب الإحصائية. ولكن هذا الجهد واجه صعوبات جمة نتيجة لكمية المعلومات المتاحة ونوعيتها. ويـضم الملحـق رقـم (2) تفاصيل عن مصادر المعلومات ونوعيتها. كما بذلت كل المحاولات الممكنة للحـصول على معلومات من كافة المصادر المتاحة ومواءمتها بغية جعلها مترابطة بقدر الإمكان . وبما أن كمية البيانات قد كانت أيضا محدودة فقد جرت محاولة للحصول على أكبر قدر من الاستفادة مما هو موجود. وفي بعض الحالات اقتصرت الدراسـة علـى صـورة سريعة للموقف الأخير وحاولت في حالات أخرى تقديم إحصائيات مقارنة . ويعزى كل ذلك إلى عدم وجود متتالية زمنية طويلة بما يكفي لإجراء تقويم متعمق للعمل المصرفي الإسلامي في غضون العقدين الماضيين. وفي حالة إجراء أحكام عمومية على الملامح العريضة فقد استخدم لهذه الغاية أسلوب تجميع المتتاليات الزمنية والبيانـات المقطعيـة العرضية لأن هذا الأسلوب يقلل من تأثير الاختلافات البينية المصرفية والبينية الزمنية. ومن المعتقد أن هذه الجهود سوف تمكننا من التوصل إلى بعض النتـائج المهمـة وإن كانت في عبارات عامة وليست في مقادير محددة.

القسم الثاني

الحصر والتقييم

يتعين النظر إلى العمل المصرفي الإسلامي، مثـل أي نظـام مـصرفي آخـر، باعتباره نظاماً متطوراً ، ولن يشك أحد في وجود رغبة أكيدة لـدى المـدخرين المـسلمين لاستثمار مدخراتهم بأساليب تبيحها الشريعة الإسلامية . ولذا يجب إعطاؤهم عائدات حـلالا من استثماراتهم. وقد قبل المفكرون المسلمون بالصيرفة الإسلامية والمصرفيون الممارسـون لها هذا التحدي وحققوا تقدماً كبيراً خلال الخمسة والعشرين سنة الماضـية . ولكـن مفـاهيم العمل المصرفي والتمويل الإسلاميين لا تزال في مراحل تطورها الباكرة ، ويظـل العمـل المصرفي الإسلامي حقيقة متطورة تتيح تجربة مراجعة وتنقيح هذه المفاهيم بصفة مـستمرة بوضعهم عدداً من هذه الطرق وبتطويرهم لعدد من هذه الأساليب الشرعية للتنمية واسـتثمار مدخرات المسلمين .

تنتشر البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في العديد من البلدان الإسلامية. كمـا أن بعض البلدان والمؤسسات غير الإسلامية تبدي حرصاً على تجربة الأساليب المالية الإسلامية . وتوجد حالياً مختلف مكونات النظام المالي الإسلامي في أجزاء شتى مـن العـالم بأعمـاق ونوعيات متباينة . ويبرز بالتدريج نظام متكامـل ومفـصل للعمـل المـصرفي والتمويـل الإسلاميين . إن من أكبر التحديات التي تواجه المفكرين والممارسين للتمويل الإسلامي فـي الألفية الجديدة تتمثل في صياغة ثوابت مختلفة لهذا النظام . وتستكشف هذه الدراسة بالتفصيل مختلف جوانب التحدي الذي يواجهه العمل المصرفي الإسلامي. وقبل ذلك يتعين إجراء تقييم وحصر للوضع الراهن .

2 – 1 الحكمة من وراء العمل المصرفي الإسلامي ونماذجه النظرية

هناك حاجة في أي اقتصاد لتحويل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين لأنه في أغلب الأحيان لا يتمتع المدخرون بالقدرة على استغلال الفرص الاستثمارية المربحة. وتتم هذه العملية إما عن طريق التمويل المباشر من خلال أسواق الأسهم أو من خلال وساطة مالية في هذه الأسواق وتتضح أهمية الوساطة المالية من حقيقة أن ثلثي الاستثمارات الجديدة تمر من خلال هذه العملية في معظم البلدان .

تعمل الوساطة المالية على تعزيز عملية الادخار والاستثمار وذلك بخفض تكاليف المعاملات وإزالة التزاوج غير الملائم الكامن في وحدات الفائض ووحدات العجز من الاقتصاد. وبما أن المدخرين والمستثمرين وحدات مختلفة عادة فإنها تحتاج إلى قدر كبير من المعلومات بعضها عن بعض . وهذه المعلومات لا تكون بدون مقابل. ولذا فإن عملية تحويل أموال من المدخرين إلى المستثمرين تتضمن تكاليف معاملات. بالإضافة إلى ذلك فإن عدم اتساق المعلومات يؤدي إلى مشكلات الاختيار الضار والمخاطر الأدبية. الوسطاء الماليون يمكن أن يستفيدوا من وفورات الحجم مما يؤدي بالتالي إلى خفض تكلفة المعاملات الناجمة عن نقل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز. ولنفس السبب فإن هؤلاء الوسطاء يتمتعون بوضع أفضل لمعالجة المشكلات الناجمة عن عدم اتساق المعلومات.

كما أن عملية الوساطة المالية تزيل بعض ان عدم المواءمة بين فترات استحقاق الأموال الأزمة بين الجانبين ومقدارها. وغالبا ما تكون وحدات الفائض عبارة عن عائلات صغيرة تدخر مقادير كبيرة نسبياً من النقود السائلة. يعمل الوسطاء الماليون على ازالة عدم المواءمة هذا بجمع المدخرات الصغيرة لتناسب احتياجات المستثمرين . ومن ناحية عامة فإن مستخدمي الأموال يحتاجون إلى أموال في المدى الطويل نسبياً وهو ما لا يستطيع توفيه أصحاب الأموال بصفة فردية. وهذا يحدث نوعاً من عدم المواءمة بين أفضليات الاستحقاق والسيولة بالنسبة للمدخرين الأفراد ومستخدمي الأموال. ومرة أخرى يحل الوسطاء التناقض

عن طريق تجميع الأموال الصغيرة بالإضافة إلى ذلك تتباين أفـضليات المجازفـة بالنـسبة لصغار أصحاب الأموال وكبار مستخدمي الأموال . ومرة أخرى يحل الوسطاء التناقض عن طريق تجميع الأموال الصغيرة . بالإضافة إلى ذلك تتباين أفضليات المجازفة بالنسبة لصغار أصحاب الأموال وكبار مستخدمي الأموال. وفي الغالي يميل صغار المدخرين إلـى تفـادي المجازفة ويفضلون الاستثمارات الأكثر ضماناً بينما يستثمر مستخدمو الأموال في مشروعات ذات مخاطر . ولذا لا يمكن توفير الأموال مباشرة. ومرة أخرى يصبح دور الوسطاء مهمـاً جداً. فهم يستطيعون التقليل من هذه المجازفة من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية. كمـا أن صغار المدخرين لا يستطيعون بكفاءة جمع المعلومات حول الفرص الاستثمارية. فالوسـطاء الماليون في وضع أفضل لجمع مثل هذه الأموال وهو أمر مهم لنجاح الاستثمار.

إن دور البنوك ووظائفها التي شرحناها آنفاً مفيد جداً ومرغوب اجتماعياً ولكن للأسف فإن الفائدة تلعب دوراً مركزيا في كل من هذه الوظائف. وتسعى الوساطة المالية الإسـلامية لاستبدال الفائدة بأساليب وأدوات أخرى لتعبئة المدخرات وتوظيفها في أغراض إنتاجيـة. إن الوظائف التي تقوم بها البنوك مهمة سواء كان الاقتصاد علمانياً أو إسلاميا. فالناس يحتاجون إلى الخدمات المصرفية. وبما أن هناك حاجة لهذه الخدمات علماً بأن الفائدة محظـورة فـإن على الاقتصاديات الإسلامية أن تجد وسائل بديلة للقيام بالوظائف المصرفية المختلفة. إن هذه التحدي يعكس الحكمة وراء العمل المصرفي الإسلامي.

تلعب الوساطة المالية دوراً محورياً في العمل المصرفي والمالي الإسـلاميين. ومـن ناحية تاريخية فإن هذا الدور ينطلق من مبدأ المضارب يضارب وهو ما كان يمـارس فـي التاريخ الإسلامي منذ القرون الأولى. وبعبارة أخرى "هو الشخص الذي يحصل على أمـوال على أساس المشاركة في الربح ثم يقدمها إلى مستخدمين لها على نفس الأساس". وبالمثل في حالة الإيجار فإن المستأجر الذي يملك حق الانتفاع يمكن أن يبيعه مقابل ثمن مرتفـع (قيمـة إيجار) مستحدثاً بذلك قيمة إضافية. في أول عهد الإسلام كانت معظم تجارة القوافل تمول عن طريق المضاربة (التمويل بالثقة). وفي التجارة يمكن شراء شيء بسعر معين استجابة لأمـر ما ثم بيعه إلى الأمر بالشراء بسعر أعلى .

ويعتبر العلماء المسلمون أن كسب أرباح من خلال القيام بدور الوساطة يعتبر مهنة صحيحة. ولكن يمكن ملاحظة أن مفهوم الوساطة المالية يتداخل مع إنتـاج وتبـادل الـسلع الحقيقيـة والخدمات.

إن وظائف البنوك والوسائط المالية الإسلامية الأخرى تتشابه مع نظيراتها التقليديـة. فقد استعملت الدراسات النظرية طرق التمويل الإسلامية البديلة لصياغة نمـاذج يمكـن مـن خلالها أداء هذه الوظائف. كما أوضحت بعض الدراسات أن النماذج الإسلامية يمكن أن تؤدي هذه الوظائف بطريقة أفضل. وفيما يلي وصف موجز لبعض هذه النماذج.

2-1-1 المضاربة على مستويين

المعلم الرئيس لهذه النموذج هو أنه يستبدل بالفائدة المشاركة في الأرباح في جـانبي مطلوبات وأصول البنك. ويتمثل العمل الرئيس للبنك في الحصول على أموال من الجمهـور على أساس المضاربة وتقديمها إلى رجال الأعمال على نفس الأساس.

ويمكن للبنك أن يحتفظ بودائع استثمارية (غير مقيدة أو حسابات اسـتثمارية مقيـدة) تتوجه فيها الودائع في مشروعات معينة. ومن الممكن أيضا تصور حسابات استثمارية مقيـدة تتوفر فيها ودائع على شرط استثماراتها في نشاطات تجارية معينة. ويمكن أن تكون حـسابات جارية بها ودائع يمكن سحبها في أي وقت. وهي حسابات جارية لا تتقاضى عنها البنوك أي أرباح ولكن مسموح لها باستخدام الودائع للربح على أن تتحمل المجازفة بنفسها. أما الودائـع تحت الطلب فتكون في شكل قروض للبنوك مع ضمان تسديدها. إجمالا تتكون أموال البنـوك من أسهم رأس المال والودائع حسب الطلب وأنواع مختلفة من الودائع الاستثمارية.

ومن المتوقع أن يسفر تطبيق هذا النموذج عن عدد من الآثار الإيجابية على صـعيد كفاءة النظام المصرفي وإنصافه واستقراره. وستناقش هذه الأمور في جزء لاحق مـن هـذه الورقة.

2 – 1 - 2 المضاربة على مستوى واحد بمشاركة أدوات استثمارية متعددة

قامت الأعمال القديمة حول العمل المصرفي الإسلامي على أشكال تقليدية لطرق التمويل الإسلامية مثل المضاربة والمشاركة. ولكن في مجال الممارسة واجهت البنوك الإسلامية عدداً من الصعاب عند استخدام هذه الطرق. وأسهمت دراسات وممارسات لاحقة للعمل المصرفي الإسلامي مساهمات مهمة لجهة تطوير أشكال جديدة من الأعمال التجارية الإسلامية بالإضافة إلى تطوير حول طرق وأدوات التمويل الإسلامي. كما حدثت تطورات كبيرة في وضع أشكال جديدة ومتعددة من طرق التمويل النقدية التي كانت تقوم إما على الشراكات أو مبدأ التأجيل التجاري في السلع والخدمات. وأدت ممارسة المؤسسات المالية الإسلامية إلى تطوير أنماط مختلفة من الشراكات الدائمة أو المؤقتة أو المتناقصة من منطلق مبادىء المشاركة والمضاربة، مع ترتيبات سهلة التطبيق فيما يخص المسئوليات الإدارية. كما طورت البنوك الإسلامية أيضا أنماطا مختلفة من البيوع المؤجلة الأسعار والسلع مثل المرابحة في المدى القصير (تمويل قائم على التكلفة زائداً الربح بطريقة معلنة) والبيع لأجل (مرابحة في المدى الطويل والمتوسط) وطلبات تصنيع أشياء مدفوع ثمنها مقدماً أو مؤجلاً (استصناع) وإيجار مدفوع مقدماً أو مؤجلاً (إجارة).

أدت هذه التطورات إلى بروز نموذج مختلف من العمل المصرفي الإسلامي. وتنظم العلاقة بين المدخرين والبنك تحت هذا النموذج على أساس المضاربة. ولكن البنك يستخدم في علاقته مع المتعهدين عدداً أخر من طرق التمويل مسموح بها من وجهة نظر الشريعة والتي لا ينطوي أي منها على الفائدة. ومن أبرز هذه الطرق المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة والسلم والاستصناع والقروض على أساس رسم خدمة (أي المصروفات الحقيقية التي نجمت عن الحصول على الأموال). ونتج عن تغيير خيارات الدفع والتسليم المختلفة داخل كل واحد من هذه الطرق تطوير مجموعة من الأدوات المالية الإسلامية.

2 – 1 – 3 البنك الإسلامي يعمل كوكيل

من الممكن أيضا ترتيب العمل المصرفي الإسلامي على أساس مبدأ الوكالة بحيث يدبر البنك الإسلامي أموالاً بالنيابة عن عملائه على أساس عمولة محددة . وتحت شروط وبنود عقد الوكالة باتفاق متبادل بين البنك وعملائه.

2 – 2 الملامح المميزة للعمل المصرفي الإسلامي

بينما تؤدي البنوك الإسلامية غالباً نفس وظائف البنوك التقليدية إلا أن لها ملامحها المميزة وفيما يلي بعض منها :

2 – 2 – 1 المشاركة في المجازفة

من أهم ملامح العمل المصرفي الإسلامي التشجيع على المشاركة في المجازفة بين مقدم الأموال (المستثمر) من جهة ومستخدم الأموال (المتعهد) والوسيط المالي (البنك) من جهة أخرى. وخلافاً لذلك فإن المستثمر في النظام المصرفي التقليدي يضمن معدلاً للفائدة سلفاً. وبما أن طبيعة هذا العالم غائبة عن الإدراك فإنه لا يمكن معرفة نتائج أي مشروع معرفة يقينية قبل حدوثها . ولذا هناك دائما نوع من المجازفة . ففي العمل المصرفي التقليدي يتحمل المتعهد هذه المجازفة أساساً. وفي هذه الحالة يحصل رب المال على عائد محدد سلفاً سواء[1] نجح المشروع وجاء بربح أو فشل وأسفر عن خسارة. والإسلام لا يبيح هذا التوزيع الظالم للأموال ولذا يتقاسم المستثمر والمتعهد نتائج المشروع في العمل المصرفي الإسلامي بطريقة تعتمد على عرض وطلب الأموال في حالة الخسارة يتحمل المستثمر جميع الخسارة المالية بينما يفقد المتعهد جهده [2]

---

[1] ولكن صاحب رأس المال يتعرض إلى "مجازفة الوساطة) الناجمة عن توسيع البنك في تقديم قروض غير عاملة مما يؤدي إلى العجز في السداد إلى مقدمي الأموال.

[2] بعض البنوك الإسلامية تتحمل طوعياً جزءاً من الخسارة من خلال خفض نصيبها من الربح بغية الاحتفاظ بعملائها.

2 – 2 -2 التركيز على الإنتاجية مقارنة بالتركيز على الملاءة المالية للمقترض

تحت نظام البنوك التقليدية يهم البنك أكثر شيء أن تدفع له قروضه وفوائده في الوقت المحدد . ولذا فإن الاعتبار الغالب لدى منح القروض هو قدرة المستاف على الوفاء بالـدين . أما تحت نظام تقاسم الربح والخسارة فإن البنك يتلقى عائداً فقط إذا نجح المـشروع وحقـق ربحاً. ولذا فإن البنك الإسلامي يهتم أكثر بسلامة المـشروع والقـدرة التجاريـة والإداريـة للمتعهد. ولهذه الصفة انعكاسات مهمة في توزيع القروض واستقرار النظام. ويتنـاول جـزء لاحق من هذه الورقة بعض هذه الانعكاسات.

إن التمويل يرتبط بسلعة أو أصل من الأصول حتى تحت الطرق الخالية من التقاسـم مثل المرابحة . وهذا يضمن دخول التمويل في العملية الإنتاجية ويقلل مـن فـرص تبديـد الأموال أو المضاربة عليها .

2 – 2 – 3 البعد الأخلاقي

تولي البنوك التقليدية اهتمامها قليلاً بالانعكاسات الأخلاقية للنشاطات التي تمولها. وفي مقابل ذلك يعمل كافة الوكلاء الاقتصاديين في النظام الإسلامي في إطار من القيم الأخلاقيـة المنبثقة من الإسلام . وليس ثمة استثناء للبنوك. فهي لا تستطيع أن تمول أي مشروع يتناقض مع نظام القيم الأخلاقية الإسلامية. فهي لا تستطيع مثلاً تمويل مصنع للخمور أو كـازينو أو ناد ليلي أو أي أنشطة أخرى يحرمها الإسلام أو يعرف عنها تسبب الضرر للمجتمع .

2 – 3 العمل المصرفي الإسلامي في الممارسة

بدأ العمل المصرفي الإسلامي في حجم متواضع في أوائل الستينيات. وقـد تمـت معظم المحاولات الأولى في مجال العمل المصرفي الإسلامي بمبادرات فردية حيث لم تلعب الحكومات سوى دور سلبي في أحسن الأحوال. أما النمو الأخير في حركة العمل الإسـلامي فقد حدث بتشجيع من حكومات بعض البلدان الإسلامية . وقد أنشئت البنوك الإسلامية في عدد من البلدان إما بقوانين خاصة أو بإحداث تغييرات في التشريع المصرفي. وجدير بالذكر أن

هذه التغييرات لم يقصد بها إعطاء أي ميزات لا تستحقها هذه البنوك بالمقارنة مع البنوك التقليدية. بل كان القصد منها في الحقيقة إزالة بعض العقبات التي اعترضت سبيل إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية,

وهناك منهجان واضحان لممارسات العمل المصرفي الإسلامي. ففي كثير من البلدان حيث لم تلزم حكوماتها بإلغاء الفائدة توجد البنوك الإسلامية جنباً إلى جنب مع البنوك القائمة على الفائدة بينما تنتهج كل من باكستان وإيران منهجاً مغايراً يرمي إلى إزالة الفائدة على نطاق الاقتصاد كله. وفي السودان حيث تعايشت البنوك الإسلامية مع البنوك القائمة على الفائدة لمدة طويلة فقد اختارت الحكومة مطلع التسعينات التحول للعمل بالنظام المصرفي الإسلامي الشامل. وفي ماليزيا يجري تطوير نظام مختلط على المستوى الرسمي ، حيث يتم تشجيع نظام نوافذ المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية بالإضافة إلى بعض المؤسسات المالية الإسلامية نفسها. وتعمل السلطات النقدية على الاعتراف بكلا النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي وتنظيمهما. إن التركيز في هذه الدراسة، كما ورد سابقاً، سيكون على البنوك الإسلامية العاملة في قطاع العمل الخاص في بيئة مصرفية مختلطة. وسوف نستعرض الآن أداءها السابق.

لقد نجحت البنوك الإسلامية في تعبئة مقدار ضخم من الأموال. ففي الثمانينات كانت الودائع في كافة البنوك الإسلامية تقريباً تنمو بخطوات سريعة [3] وتشهد كثير من الدراسات على النجاح الكبير الذي حققته البنوك الإسلامية في تعبئة الودائع. فقد جاء في إحدى تلك الدراسات [4] أن المعلومات المتعلقة بالفترة 1980 – 1986م شهدت النمو النسبي للبنوك الإسلامية، وكان أفضل في معظم الحالات من نمو البنوك الأخرى . ونتج عن ذلك زيادة نصيب البنوك الإسلامية من إجمالي الودائع. وتلاحظ دراسة أخرى "أن هذه المؤسسات المبكرة قد نضجت الآن وحققت درجة كبيرة من النجاح فيما يخص التغلغل في الأسواق .

[3] أوصاف أحمد – تنمية البنوك الإسلامية ومشكلاتها – المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب – جدة

[4] فولكر نينهاوس – أداء البنوك الإسلامية : توجهات وحالات – في شبلي ملاط – القانون الإسلامي والتمويل (1988م) صفحات 88 - 122

ويبدو ذلك ملفتاً للنظر إذا علمنا أن في الأسواق التي أنشئت فيها البنـوك الإسـلامية بنوكاً تجارية عريقة ، كما تعتبر بعض الأسواق وخاصة في الخليج مشبعة بالبنوك[5] .

والدليل الثابت على جدوى العمل المصرفي الإسلامي هو أن عدداً من البنوك التقليدية تدخل أيضاً في هذه السوق. وقد لاحظ مراقب غربي للعمل المـصرفي الإسـلامي "أن ممـا يعكس نجاح العمل المصرفي الإسلامي قيام كثير من البنوك التجارية التقليدية بتزويد عملائها بخدمات مالية إسلامية[6]. ويبلغ عدد العمليات التي مولت مـن خـلال الأسـاليب المـصرفية الإسلامية بواسطة بنوك إسلامية وتقليدية مقداراً هاماً وبسرعة كبيرة. ويشير أحد التقـديرات في أواخر عام 1993م. إلى أن هذا المقدار يتراوح ما بين 25 إلى 30 بليون دولار أمريكي[7] ويشير تقدير آخر في أوائل عام 1993م إلى مقدار قد يصل إلى 50 مليـون بليـون دولار. وتشير تقديرات صدرت مؤخراً إلى 60 بليون دولار يتوقع لها أن تنمو بمعدل 15% سنويا. وجاء في تقدير للفاينانشيال تايمز في عام 1995م أن صناعة البنوك الإسلامية تمتلك ودائـع تتراوح ما بين 50 إلى 80 بليون دولار[8] . ومن المتوقع أن يصل إجمالي الأموال لدى البنوك الإسلامية إلى 100 بليون دولار قبل نهاية القرن .

إن على العمل المصرفي الإسلامي، أن يعتمد على المدى البعيد، للمحافظة على جدواه وبقائه ، على قوته كنموذج بديل . ولكي تحافظ الصيرفة الإسلامية على جدواها وبقائها فـي المدى الطويل ، عليها أن تعتمد على قوتها الذاتية كنظام بديل. فالإنجازات المـشكورة التـي تحققت خلال العشرين سنة الماضية يجب أن لا تقودنا إلى تجاهل المشكلات التي يواجهها

---

[5] انظر رودني ديلسون (محرر) أسواق المال الإسلامية (1990) ص 7.

[6] رودني ويلسون – السوق المالية الإسلامية في م.فهيم خان (محرر) المؤسسة المالية الإسلامية – المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب 1995م.

[7] ميدل ايست ايكونوميك دايجست – أكتوبر 1993م – ص 23

[8] فاينتشيال تايمز – 28 نوفمبر 1995م

العمل المصرفي الإسلامي ، وهي مشكلات كثيرة . وبينما نجد أن كثيراً منها ناتج عن المناخ الصعب الذي تعمل فيه البنوك الإسلامية فإن العديد منها نجم عن ممارسات البنوك الإسلامية نفسها. وفي القسم التالي من هذه الورقة سنتناول عدداً من هذه القضايا . ولكننا نستعرض أولاً ممارسة البنوك الإسلامية بشيء من التفصيل حول الجوانب التطبيقية خلال السنوات القليلة الماضية .

2 – 4 الوضع الراهن للعمل المصرفي الإسلامي والتمويل

هناك حوالي تسعين بنكاً ومؤسسة مالية إسلامية في القطاع الخاص بخلاف تلك الموجودة في باكستان وإيران والسودان حيث جدت أسلمة النظام المصرفي برمته . وفي عام 1996م كانت هذه المؤسسات تدير حوالي 28 بليون دولار أمريكي. وقد بلغ إجمالي أصولها 31 بليون دولار أمريكي. وتنتشر هذه المؤسسات في عدد من البلدان والقارات. ويوضح الجدول أدناه التوزيع الجغرافي لهذه المؤسسات في عام 1996م :

الجدول (١)

المؤسسات المالية الإسلامية حسب المناطق

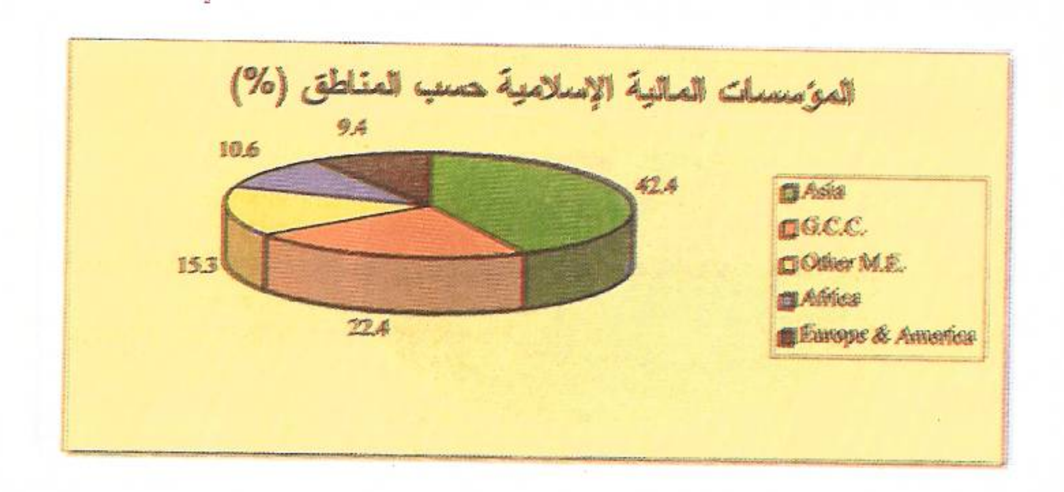
المنطقة	عدد المؤسسات	%
جنوب وشرق آسيا	٣٦	٤٢ر٤
مجلس التعاون الخليجي	١٩	٢٢ر٤
بلدان شرق أوسطية أخرى (١)	١٣	١٥ر٣
إفريقيا	٩	١٠ر٦
أوروبا وأمريكا (٢)	٨	٩ر٤
الإجمالي	٨٥	١٠٠

(١) تشمل تركيا.

(٢) معظم هذه المؤسسات غير محلية. وهي مسجلة هناك للحصول على ميزات ضريبية.

- مصدر المعلومات : دليل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (١٩٩٦م).

الرسم البياني (١)



توضح هذه الأرقام أن أكبر عدد من المؤسسات المالية الإسلامية موجود في آسيا؛ يليه مجلس التعاون الخليجي وبلدان شرق أوسطية أخرى. وبينما يعطينا ذلك فكرة عن "انتشار" العمل المصرفي الإسلامي فإنه لا يعكس

بوضوح "القوة النسبية للعمل المصرفي الإسلامي فـــي مختلف المناطق . ولمعرفة "القوة" النسبية للعمل المصرفي الإسلامي في مختلف المناطق وكذلك الأموال التي تديرها المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية في مختلف المناطق . نورد الجدول والرسم البياني كما يلي :

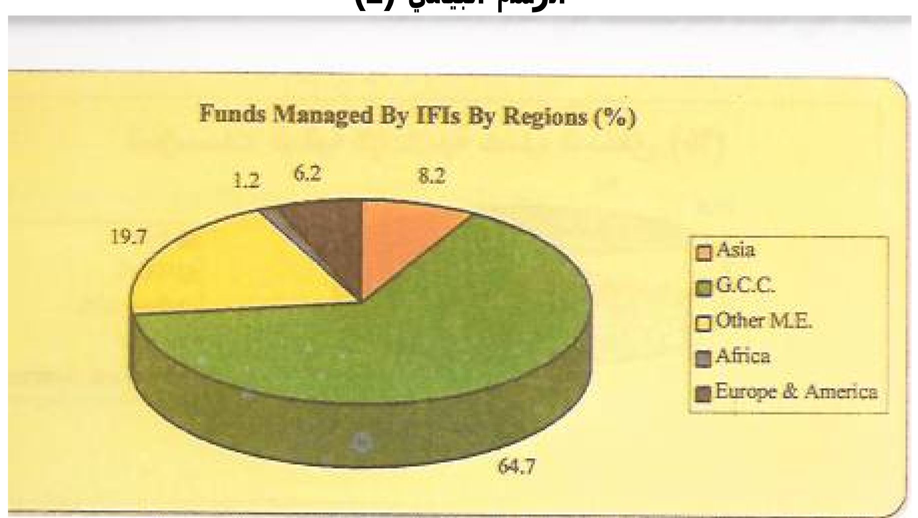
الجدول (2)

الأموال التي تديرها المؤسسات الإسلامية حسب المناطق

المنطقة	عدد المؤسسات	%
جنوب شرق آسيا	2ر052ر7	8ر2
مجلس التعاون الخليجي	17ر834ر5	64ر7
بلدان شرق أوسطية أخرى (1)	5ر430ر1	19ر7
أفريقيا	334ر5	1ر2
أوربا وأمريكا (2)	1ر723ر0	6ر2
الإجمالـــــي	27ر573	100

المصدر: دليل البنوك الإسلامية (1996م) – الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية – جدة

الرسم البياني (2)



يتضح أن أغلب النشاط المصرفي الإسلامي يتركز في الشرق الأوسط وخصوصاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي . فهذه المنطقة تمتلك حوالي 84% من إجمالي الأموال التي تديرها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

2 – 4 – 1 الحجم

يعتبر الحجم من المتغيرات الهامة لتحديد فعالية أي بنك. فهـو يحـدد حجـم ومـدى الفعاليات . وقد أوضح الاقتصاديون أن البنوك الأكبر حجما تكون في وضع أفضل للوصـول إلى الحد الأقصى من تنوع الناتج وحجمه . ولهذا فهي أكثر فعالية من البنوك الأصغر حجماً . فالتغيرات بالنسبة للوفر في التكاليف بسبب وفورات الحجم تتراوح ما بين 20% إلى 50%. وتشير أدبيات المصارف والتمويل إلى أن هناك قدراً كبيراً من عدم الفعالية تعاني من البنوك الصغيرة بسبب حجمها. وقد وجدت الفعالية الكاملة مع مستوى من الأصول يبلغ 100 مليون دولار حوالي 10%. أما الزيادة في نفقات الإنتاج التي تتكبدها البنوك الصغيرة فقد تراوحـت ما بين 10% إلى 20% مع وجود وفورات كبيرة من جراء الحجم حققتها البنوك الضخمة[9]

توضح المعلومات المتوفرة أن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تعمل بأقل مـن الحجم الأمثل . فقد كان متوسط حجم موجودات هذه المؤسسات 395 مليون دولار في عـام 1996م. ولكن هذا الرقم قد يكون خادعاً بسبب التباين الشديد بين الحجم الأقصى (6ر8 بليون دولار) والحجم الأدنى (000ر72 دولار فقط) . فقاعدة الانحراف تبلـغ 2ر1 بليـون دولار (حوالي أربعة أضعاف المتوسط) مما يشير إلى وجود قيم كبيرة في المعلومات. ولكي نـرى صورة أفضل فإن الجدول (3) يلخص وضع البنوك والمؤسسات المالية التي توفرت معلومات عنها وذلك في توزيع تكراري بالنسبة لحجم الأصول في عام 1996م .

[9] لتفاصيل أخرى انظر معبد الجارحي – البنوك الإسلامية والأسواق الرأسمالية : التحديات الراهنة والمستقبلية - المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب (1997م)

الجدول (3)

البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

حسب حجم الأصول لعام 1996م

الأصـــول (بملايين الدولارات)	**التوزيع التكراري**
50 – 0	39
100 – 51	13
200 – 101	4
300 – 201	3
400 – 301	8
500 – 401	1
100 – 500	3
1000	7
المجمـــــــوع	**78**

المصدر : دليل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (1996م).

يلاحظ أن11 مؤسسة فقد تقف فوق الرقم المتوسط. فإذا استبعدنا صندوق الحج (تابونج حاجي) في ماليزيا حيث أنها مؤسسة لغرض خاص ف'ن هناك 10 مؤسسات فقط يمكن اعتبارها ذات حجم أمثل من وجهة النظر الاقتصادية. وتوجد أكثر من 8% من المؤسسات تحت مستوى الحجم الأمثل وهو 500 مليون دولار. إن الحجم الصغير للبنوك الإسلامية يمثل عقبة رئيسة في سبيل التقليل من المجازفة من خلال تنويع المحفظة.

بالنسبة لحجم رأس المال فقد حددت الأوليات الاقتصادية[10] أنه بالنسبة للبنوك تحت مستوى بليون دولار فإن الحجم الأمثل (حيث يكون متوسط التكلفة في مستواه الأدنى) يتراوح ما بين 75 – 300 مليون دولار . كما توضح المعلومات الواردة في الجدول التالية فإن هناك ثماني مؤسسات يمكن اعتبارها أنها وصلت إلى الحجم الأمثل فيما يخص رأس المال.

---

[10] انظر المصدر السابق

الجدول (4)

البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

حسب حجم الأصول لعام 1996م

التوزيع التكراري	الأصـــول (بملايين الدولارات)
55	25 – 0
10	50 – 26
6	75 – 51
2	100 – 76
2	150 – 101
2	200 – 151
2	300 – 201
79	**المجمـــــوع**

المصدر: دليل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (1996م).

نستنتج من هذه الإحصائيات أن معظم البنوك والمؤسسات الإسلامية لم تـصل إلـى حجم أمثل يمكنها من تحقيق فاعلية. وبالإضافة إلى الفاعلية هناك أسباب أخرى لتفضيل الحج الأكبر . إن وجود قاعدة رأسمالية كبيرة يعتبر من العوامل الهامة التي تؤثر علـى تـصنيف المؤسسة المالية . فهو يعكس التزام حملة الأسهم نحو عمل المؤسسة. وهذا يساعد إذا رغـب البنك في الحصول على رأس مال إضافي. ولزيادة مستوى الفعالية والتعامل بكفاءة أكثر مـع الأسواق المالية فإن من المستحسن زيادة حجم عمليات البنوك الإسلامية زيادة جوهرية. وفي هذا الصدد يتعين التفكير جديا في مسألة الدمج.

2 – 4 – 2 المؤشرات المالية :

يشتمل الجدول رقم (5) على بعض المؤشرات المالية للبنوك الإسلامية العشرة الأولى بالإضافة إلى البنوك العشرة الشرق أوسطية والآسيوية والعالمية. كما تجـرى مناقـشة هـذه المؤشرات في الفقرات التالية:

الجدول (5)

المؤشرات المالية الأساسية : البنوك الإسلامية
مقابل البنوك التقليدية (1996م)

المؤشر (1)	العشرة الأوائل في العام (2)	العشرة الأوائل في آسيا	العشرة الأوائل في الشرق الأوسط (4)	العشرة الإسلامية الأوائل (5)
معدل رأس المالي / الأصول	4ر80	4ر2	7ر6	9ر7
الـربح مـن رأس المال	16ر1	17ر2	16ر3	21ر8
الربح من الأصول	0ر9	1ر1	1ر5	1ر4

المصدر : للأعمدة من 2 – 4 – المصرفي – يوليو 1997م. العمود (5) من جداول إحصائية في الملحق 3

نسبة رأس المال / الأصول

هناك ثلاثة أسباب رئيسية تدفع البنك لمراقبة نسبة رأس المالي إلى الأصـول. أول – تطلب سلطات الرقابة المصرفية الحد الأدنى من رأس مال البنك. ثانيا: ينطـوي حجـم رأس مال البنك على أسباب السلامة حيث أنه يقدم سنداً – وإن كان محدوداً – في حالة عجز البنك عن الوفاء بالتزامه تجاه دائنيه. ثالثاً – يؤثر حجم رأس المالي على معدل العائد الـذي ينالـه حملة أسهم البن. فهناك مبادلة بين العائد للمالكين وسلامة البنك. ففـي حالـة العائـد علـى الأصول، كل ما كان رأس مال البنك صغيراً كان معدل العائد لمالكي البنك أعلى. ولذا هناك ميل طبيعي لدى مالكي البنك للحفاظ على مستوى منخفض لمعدلات رأس المـال/الأصـول. ولكن المستويات المنخفضة من معدلات رأس المال/الأصول تزيد من مخاطر فـشل البنـك. ولهذا السبب تقوم السلطات الرقابية بفرض حد أدنى من معدلات رأس المال/ الأصول.

بموجب اتفاقية بازل (1988) حددت لجنة بازل للرقابة المصرفية معايير دولية بالنسبة لكفاية رأس مال البنك تقسم الأصول والبنود خارج الميزانية إلى أربع فئات على أساس درجة المجازفة .

فعند وضع جميع أصول البنك والبنود خارج الميزانية (أس الحسابات النظامية) في إحدى فئات المجازفة فإنها ترجح بمعامل المخاطرة المقابل لهذه الفئة من أصول البنك. ثم تجمع لحساب مجموع "الأصول المعدلة مجازفتها". ثم يتعين بعد ذلك على البنك أن يلبي مطلبين بالنسبة لرأس المال: يجب أن يملك رأس المال "الجوهري" أو المستوى الأول (رأس مال حملة الأسهم) مقداره 4% على الأقل من الأصول معدلة المجازفة، وكذلك رأس المال الإجمالي (رأس مال المستوى الأول زائدا رأس مال المستوى الثاني الذي يتكون من احتياطيات فقدان القروض والدين الثانوي)[11] ومقداره 8% على الأقل من إجمالي الأصول معدلة المجازفة. بيد أن هذه تمثل الحد الأدنى من المعايير الدولية. ففي معظم البلدان يعتبر البنك متمتعاً برأس مال جيد إذا تجاوز إجمالي معدل رأس المال/الأصل لديه 10%.

لا يمكن في غياب معلومات عن احتياطيات فقدان القروض والدين الثانوي في حالة البنوك الإسلامية الوصول إلى حكم بالنسبة للمتطلبات من "إجمالي رأس المال". ولكن من الممكن التأكد من المتطلبات من رأس المال "الجوهر". وكما تشير البيانات في الجدول (5) فإن البنوك الإسلامية ، كمجموعة ، تقف فوق المعيار الذي وضعته لجنة بازل. فمعدل رأس المال/الأصول بالنسبة للبنوك الإسلامية العشرة الأولى يبلغ 7ر9%. وبينما يمكن مقارنة هذا المتوسط مقارنة طيبة مع البنوك العشرة الأولى في العالم وآسيا والشرق الأوسط، يجب ملاحظة أن البنوك الكبرى عموماً تستطيع أن تحتفظ بمستوى منخفض من معدل رأس المال/الأصول لانخفاض مستوى خطر التدافع للسحب من البنك . كما يجب أن نلاحظ أيضا أنه في النظام التقليدي ، بالإضافة إلى انخفاض معدل رأس المال/ الأصول إلى الحد الأدنى ، فإن المودعين محميون جزئياً على الأقل ، بواسطة نظم تأمين الودائع. ولكن في

[11] الدين الثانوي هو دين يتم سداده بعد صرف استحقاقات المودعين والدائنين الأخرى.

النظام المصرفي الإسلامي لا يوجد نظام تأمين للودائع من ناحية عامة. ولذا هناك ضـرورة لجعل معدل رأس المال/الأصول عالياً[12]. ومن ناحية أخرى هناك حاجة إلى معدلات عالية من كفاية رأس المال بغية حماية حقوق المودعين في حالة انعدام السيولة. وعلـى الـشخص أن يضع نصب عينيه الحقيقة القائلة بأن في العمل المصرفي الإسلامي يتم فقط ضـمان الودائـع تحت الطلب وليس الودائع الاستثمارية ، حيث يطلب من مودعي الاستثمار تقاسم الخسارة مع البنك ، إذا حدثت [13]. ولذا فإن مطلوبات البنوك الإسلامية تنخفض تلقائياً في فترات الـشدة . ويمكن أن نستنتج ـ عندما نأخذ في الاعتبار كافة العوامل ذات الـصلة ـ أن معـدل رأس المال/الأصول للبنوك الإسلامية ، كمجموعة : جيدة جداً .

أرباح الأصول

في عام 1996م كان متوسط معدل العائد على الأصول للبنـوك الإسـلامية العـشرة الأولى 42ر1%. ويتناسب ذلك مع ما يقابلها من معدلات البنوك التجارية في الفئات المذكورة في القائمة (5). ولكن يجب ملاحظة أن مودعي البنوك التقليدية يشملهم الضمان ولذا يتحملون مجازفة أقل مما يتحمله مودعو البنوك الإسلامية. ولذا تتوقع البنوك الإسلامية معـدلاً أعلـى للعائد لتعويض المجازفة الإضافية. وقد لا تكون المعدلات الراهنة لأرباح الأصول في البنوك الإسلامية كافية لتحقيق هذه التوقعات. ومع ذلك، وفي إطار مقارن، فإن أداء البنوك الإسلامية ليس سيئا. بيد أن هناك حاجة للتحسين. كما يجب ملاحظة أن انخفاض معدلات الربح للبنوك العشرة الأولى في العالم وآسيا يعزى إلى حقيقة أن لبعض هذه البنوك خـسائر معلنـة ممـا يخفض من متوسط المعدلات وكان السبب الأساسي وراء هذه الخسائر هو الديون المعدومـة. ولذا يمكن أن يخلص المرء إلى أن العمل المصرفي، كنموذج يعمل بطريقة جيدة.

[12] ينطبق هذا ليس فقط في حالة البنوك الإسلامية، ولكن أيضا في بلدان لا يوجد بها تأمين إيداعي.

[13] كما ورد أنفا تتحمل بعض البنوك الإسلامية بعض هذه الخسائر طوعا في سنوات تكون فيها الربحية منخفضة بغية حماية نصيبها من السوق

عائد رأس المال

بلغ متوسط عائد رأس مال البنوك الإسلامية خلال عـام 1991م (8ر12%). وهـذا يمكن مقارنته مقارنة طيبة أيضا مع البنوك التقليدية, فبالإضافة إلى تحقيق عائـد رأس مـال أفضل ، إذا وضع المرء في اعتباره حقيقة أن معدل رأس المال/الأصول في البنوك الإسلامية أعلى من نظائرها ، كما ورد آنفاً ، يمكن للشخص أن يخلص بسهولة إلى أن العمل المصرفي الإسلامي كعمل تجاري يمضي بطريقة جيدة.

2 – 4 – 3 الأنشطة التمويلية

نظراً لعدم وجود معلومات تفصيلية للأنشطة العملية لمعظم البنوك، لإجراء المزيد من التحليل ، فقد تم اختيار عينة تتكون من عشرة بنوك . وكان هناك معياران رئيسيان لاختيـار هذه العينة. أحدهما : أن يكون للبنك الحد الأدنى من الحجم ليكـون لـه أهميـة إحـصائية . وثانيهما : هو وجود البيانات . وتمتلك البنوك التي تشملها العينة أكثر من 50% من إجمـالي أصول البنوك الإسلامية في عام 1996م . ولذا يمكن أن نفترض بأن العينة تعكس كثيراً مـن خصائص البنوك الإسلامية عموماً. وفيما يلي مناقشة لبعض النتائج العملية القائمة على أساس هذه العينة. ولكن نظراً للملاحظات بشأن نوعية المعلومات الواردة فـي الملحـق (2) يجـب معاملة هذه النتائج كمؤشر وليس كأمر نهائي.

طرق التمويل

جاء في القسم الثاني أن البنوك الإسلامية بينما تستخدم المضاربة في جانـب تعبئـة الموارد فإنها تستخدم عدداً من الأدوات المالية في جانب الأصول. ويلاحظ عموماً أن طـرق التمويل التي تنتهجها البنوك الإسلامية تسيطر عليها طرق العائد الثابت وخصوصاً المرابحة. وتختلف التقديرات المتعلقة باستخدام الطرق المختلفة. وهناك قول بأن استعمال طرق تقاسـم الربح قد ازداد عبر الزمن . ولتقديم دليل عملي على هذه المسألة جمعت بيانات للفترة 1994 – 1996م. ولا يوجد تغيير ملحوظ في الاتجاه لاستعمال هذه الطرق عبر الزمن .

ولكن متتالياتنا الزمنية ليست طويلة بما يكفي لإصدار أي حكم حول الحركـة عبـر الزمن . وبدلاً من ذلك قمنا بجمع البيانات خلال هذه السنوات الثلاث وحسبنا متوسطات لثلاثة أعوام بغية التقليل من التغير من سنة إلى سنة . ويعطينا هذه فكرة عـن مـدى الاسـتعمال "الراهن" للطرق بطريقة أفضل. ويستطيع المرء بعد ذلك أن يقارن هذا مع مدى استعمال هذه الطرق في فترات زمنية مبكرة من دراسات أخرى .

ويتضمن الجدول رقم (6) بيانات للفترة 1994 – 1996م. ويلخص الرسمان البيانيان (3) و (4) النتائج .

الجدول رقم (٦)

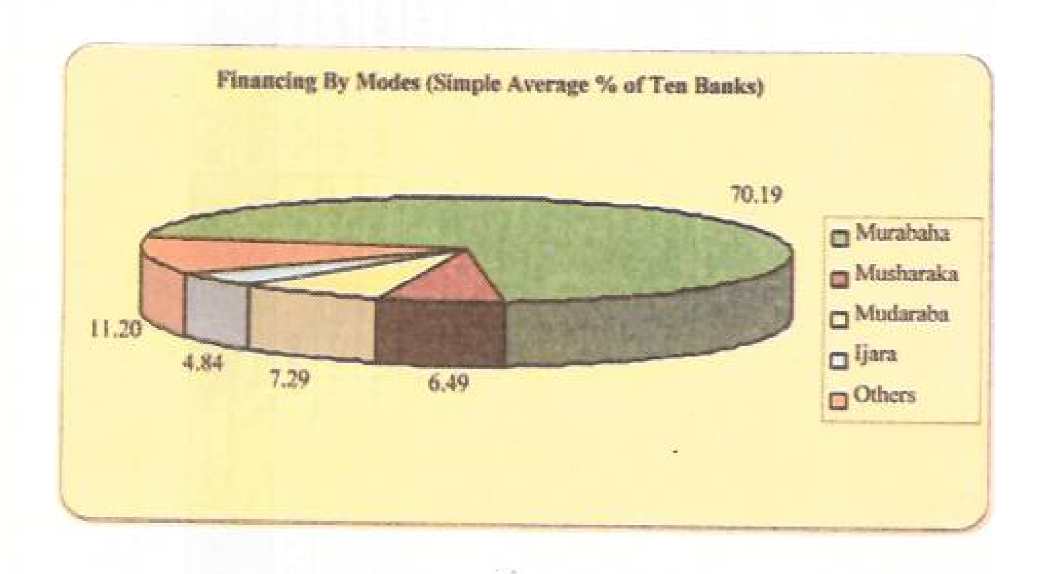
التمويل على حسب الصيغ: متوسطات ١٩٩٤–٩٦

اسم المؤسسة	إجمالي التمويل	المرابحة	المشاركة	المضاربة	الإجارة	أخرى	المرابحة	المشاركة	المضاربة	الإجارة	أخرى
		النسب المئوية					آلاف الدولارات				
بنك البركة الإسلامي للاستثمار	١١٨٥٦٧	٨٢ر٠٣	٦ر٨٧	٥ر٦٧	٢ر٤٣	٣ر٠٠	٩٧٢٦٤	٨١٤٢	٦٧١٩	٢٨٨٥	٣٥٥٧
بنك البحرين الإسلامي	٣٢٠٠٧٢	٩٢ر٦٣	٤ر٩٣	١ر٩٣	٠ر٠٠	٠ر٥٠	٢٩٦٤٩٣	١٥٧٩٠	٦١٨٨	٢٨٨٥	٣٥٥٧
بنك فيصل الإسلامي البحرين	٩٤٤٩٦٧	٦٨ر٩٠	٩ر٠٠	٦ر٣٣	١٠ر٩٧	٤ر٨٠	٦٥١٠٨٢	٨٥٠٤٧	٥٩٨٤٨	١٠٣٦٣١	٤٥٣٥٨
بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود	٣٠٨٨١٣	٥١ر٧٠	٣ر٥٧	١٧ر١٠	١٤ر٠٧	١٣ر٥٧	١٥٩٦٥٦	١١٠١٤	٥٢٨٠٧	٤٣٤٤٠	٤١٨٩٦
بنك دبي الإسلامي	١٢٩٩٧٧١	٨٧ر٥٠	١ر٤٥	٥ر٥٠	٠ر٠٠	٥ر٥٥	١١٣٧٢٩٩	١٨٨٠٣	٧١٤٨٧	٠	٧٢١٣٧
بنك فيصل الإسلامي المصري	١٣٦٤٤٥٦	٧٢ر٨٠	١٣ر٠٠	١١ر٣٣	٢ر٨٧	٠ر٠٠	٩٩٣٣٢٤	١٧٧٣٧٩	١٥٤٦٣٨	٣٩١١٤	٠
البنك الإسلامي الأردني	٥٧٤٢٨٩	٦١ر٦٢	٣ر٧٤	٠ر٣٩	٤ر٦٧	٢٩ر٥٩	٣٥٣٨٧٧	٢١٤٥٩	٢٢٤٠	٢٦٨٠٠	١٦٩٩١٣
دار التمويل الكويتي	٢٤٥٤١٨٦	٤٥ر٣٣	٢٠ر٠٠	١٠ر٦٧	١ر٣٣	٢٢ر٦٧	١١١٢٥٦٤	٤٩٠٨٣٧	٢٦١٧٨٠	٣٢٧٢٢	٥٥٦٢٨٢
بنك ماليزيا الإسلامي — بيرهارد	٥٨٠٢٥٩	٦٦ر٣٣	١ر٣٠	٠ر٦٧	٧ر٣٧	٢٤ر٣٣	٣٨٤٩٠٥	٧٥٤٣	٣٨٦٨	٤٢٧٤٦	١٤١١٩٦
بنك قطر الإسلامي	٥٩٧٧٠٣	٧٣ر٠٠	١ر٠٠	١٣ر٣٣	٤ر٦٧	٨ر٠٠	٤٣٦٣٢٣	٥٩٧٧	٧٩٦٩٤	٢٧٨٩٣	٤٧٨١٦
المجموع (١٠ بنوك)	٨٥٦٣٠٨٣						٥٦٢٢٧٨٩	٨٤١٩٩٣	٦٩٩٢٦٩	٣١٩٢٣٢	١٠٧٩٧٥٦
المتوسط البسيط		٧٠ر١٩	٦ر٤٩	٧ر٢٩	٤ر٨٤	١١ر٢٠					
المتوسط المعدل *							٦٥ر٦٦	٩ر٨٣	٨ر١٧	٣ر٧٣	١٢ر٦١

* استعمل إجمالي التمويل كمعدل للمتوسط.

المصدر: دلائل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (1994 ـ 1996م) والاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية ـ جدة.

الرسم البياني رقم ٣

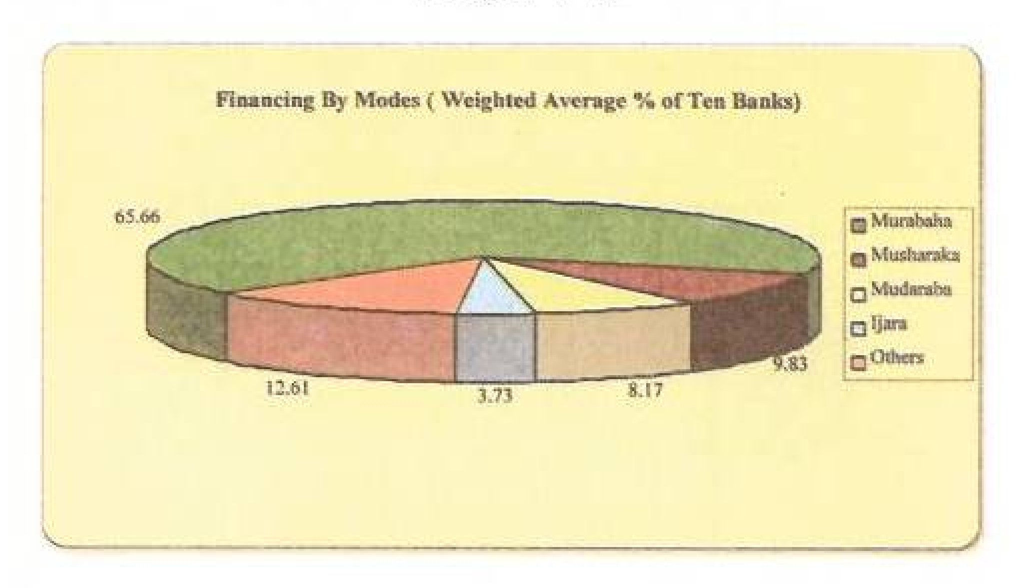


يوضح الرسم البياني رقم (٣) استعمال طرق مختلفة بواسطة متوسطات بسيطة للبنوك العشرة. ويشير هذا إلى السَّعَة في استعمال مختلف الطرق بواسطة مختلف البنوك. وقد عوملت البنوك الكبيرة والصغيرة معاملة متشابهة. ونرى أن المرابحة تمثل ٧٠% من إجمالي التمويل ، وتمثل الإجارة ٥% أخرى.

وهكذا فإن طرق العائد الثابت تمثل ٧٥% من إجمالي التمويل. وليس هذا كل ما في الأمر. ففئة "آخرون" غير المحددة تأخذ ١١% أخرى. أما طرق تقاسم الأرباح فتمثل أقل من ١٤% من التمويل.

الرسم البياني رقم (4)

الرسم البياني رقم ٤



يوضح الرسم البياني رقم (٤) استخدام طرق مختلفة بعد حساب المتوسطات المعدلة. ويوضح ذلك وضع البنوك الإسلامية "في هذا الجانب". فالمرابحة تمثل الآن ٦٦% من إجمالي التمويل بواسطة البنوك الإسلامية. ويمكن تفسير هذا الهبوط في النسبة المئوية للمرابحة بكامله بالاستعمال الأقل لهذه الطريقة بواسطة بيت التمويل الكويتي (حوالي ٤٥% فقط) وهي أضخم بنك في العينة وتمثل وزناً كبيراً.

التمويل على أساس القطاعات

مرة أخرى ، ولكي نفحص الوضع "الراهن" للتمويل على أساس مختلف القطاعات ، فقد أوجدنا متوسطات ثلاث سنوات للفترة ١٩٩٤م-١٩٩٦م بغية للحد من التغييرات التي تحدث من سنة إلى أخرى. ويشمل الجدول رقم (٧) البيانات التي تلخص في الرسم البياني رقم (٥) والرسم البياني رقم (٦).

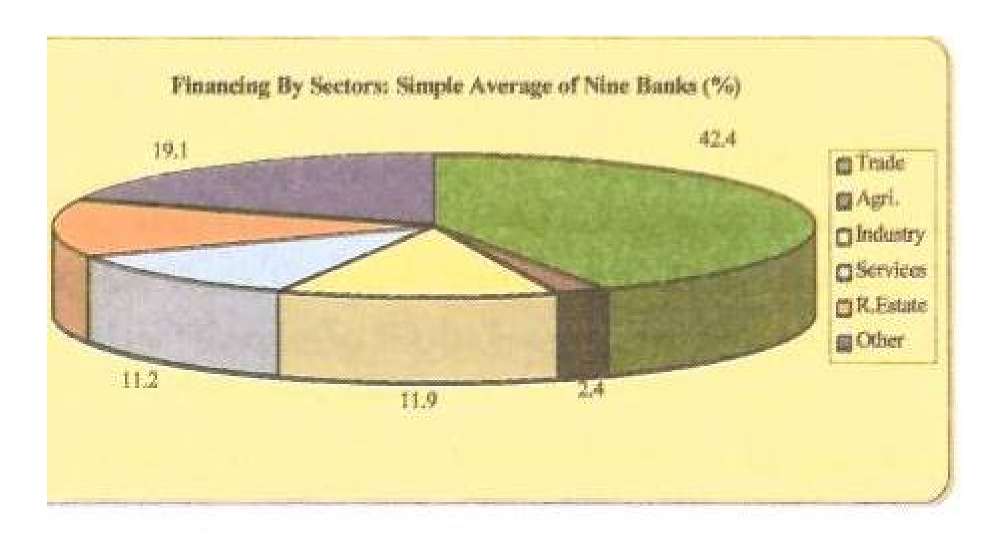
الجدول رقم (7)

التمويل على أساس القطاعات 1994 –1996م

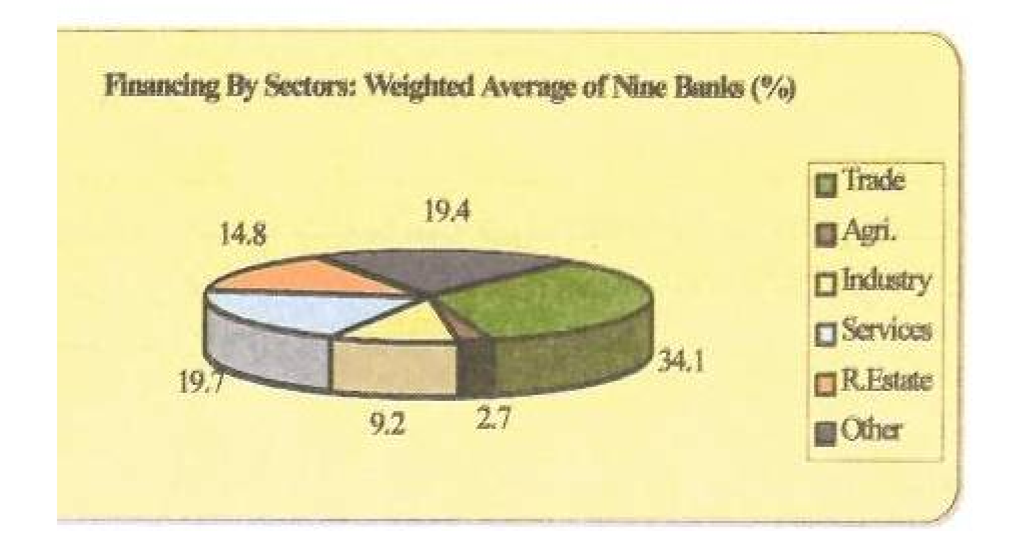
اسم المؤسسة	إجمالي التمويل	التجارة	الزراعة	الصناعة	الخدمات	العقارات	أخرى	التجارة	الزراعة	الصناعة	الخدمات	العقارات	أخرى
		النسب المئوية						آلاف الدولارات					
بنك البركة الإسلامي للاستثمار	١١٨٥٦٧	٣٢٫٠	٠٫٠	١٤٫٧	١٠٫٠	٦	٣٧٫٠	٣٧٩٤١		١٧٣٩٠	١١٨٥٧	٧٥٠٩	٤٣٨٧٠
بنك البحرين الإسلامي	٣٢٠٠٧٢	٨٤٫٦	٠٠	٠٫٩	٠٫٧	٦	٧٫٧	٢٧٠٩٣٠		٢٧٧٤	٢٣٧٤	١٩٥٢٤	٢٤٦٤٦
بنك فيصل الإسلامي البحرين	٩٤٤٩٦٧	٣٥٫٧	٤٫١	١٥٫٠	٨٫٣	٨	٢٨٫٧	٣٣٧٠٣٨	٣٩٠٥٩	١٤١٧٤٥	٧٨٧٤٧	٧٧١٧٢	٢٧١٢٠٥
بنك بنغلاديش الإسلامي	٣٠٨٨١٣	٦١٫١	٠٫٣	٢٢٫٢	٢٫٨	٢	١٠٫٩	١٨٨٧٨٨	٩٢٦	٦٨٦٥٩	٨٧٥٠	٧٩٢٦	٣٣٧٦٤
بنك فيصل الإسلامي مصر	١٣٦٤٤٥٦	٤٤٫١	٥٫٨	١٥٫٠	٣٢٫٣	٠	٢٫٨	٦٠١٢٧٠	٧٩٥٩٣	٢٠٥١٢٣	٤٤٠٧١٩	٠	٣٧٧٥٠
بنك الأردن الإسلامي	٥٧٤٢٨٩	٢٨٫٩	٠٫٣	٨٫٦	٦٫٠	٢٥	٣١٫١	١٦٥٨١٦	١٧٩٩	٤٩٢٩٣	٣٤٣٠٤	١٤٤٢٢٣	١٧٨٨٥٣
دار التمويل الكويتي	٢٤٥٤١٨٦	١٦٫٧	٠٫٣	٠٫٣	٣٢٫٩	٢٢	٢٧٫١	٤٠٩٠٣١	٨١٨١	٧٣٦٣	٨٠٧٤٢٧	٥٥٧٩١٨	٦٦٤٢٦٦
بنك ماليزيا الإسلامي بيرهارد	٥٨٠٢٥٩	١٠٫٧	١١٫١	٢٨٫٢	٢٫٧	٣٦	١٠٫٦	٦٢٠٨٨	٦٤٢١٥	١٦٣٨٢٦	١٥٨٦٠	٢١٢٥٦٨	٦١٥٠٧
بنك قطر الإسلامي	٥٩٧٧٠٣	٦٨٫٠	٠٫٠	٢٫٣	٥٫٣	٨	١٦٫٠	٤٠٦٤٣٨		١٣٩٤٦	٣١٨٧٨	٤٩٨٠٩	٩٥٦٣٣
المجموع (٩ بنوك)	٧٢٦٣٣١٢							٢٤٧٩٣٤١	١٩٣٧٧٤	٦٧٠١٢٠	١٤٣١٨٩٠	١٠٧٦٦٥٠	١٤١١٤٩٣
المتوسط البسيط		٤٢٫٤	٢٫٤	١١٫٩	١١٫٢	١٢	١٩٫١						
المتوسط المعدل *								٣٤٫١	٢٫٧	٩٫٢	١٩٫٧	١٤٫٨	١٩٫٤

* استعمال إجمالي التمويل كمعدل للمتوسط

الرسم البياني رقم 5



الرسم البياني رقم ٦



يمثل الرسم البياني رقم (5) صورة البنوك العشرة على أساس المتوسط البسيط. ويتضح من البيانات أنه في حالة معظم البنوك فإن التجارة تحظى بالقدر الأكبر من التمويل. ويبلغ متوسط ذلك بالنسبة للبنوك العشرة 42%. أما القطاع الثاني الكبير فهو قطاع العقارات حيث يبلغ متوسط التمويل 13%. وتحصل الزراعة على 2% والصناعة على 12%.

يمكن رؤية موقف البنوك الإسلامية من الجدول رقم (6) الذي يورد التمويل على أساس القطاعات وعلى أساس المتوسط المعدل. ويوجد هناك تغيير طفيف في نمط التمويل. فبينما نجد أن التجارة ما زالت تمثل أكبر القطاعات فإن الخدمات تنال 20% من إجمالي التمويل وتصبح ثاني أكبر القطاعات. وتحظى العقارات بـ 15% من إجمالي التمويل.

ويلاحظ أن 12% من التمويل الذي تقدمه البنوك الإسلامية يذهب إلى قطاع السلع أي الزراعة والصناعة.

والسبب الرئيس لهذا النمط هو هيمنة أسلوب المرابحة في التمويل. إن المرابحة. كما هو معلوم، أسلوب تجاري في الأساس. وهي لم تفقد طبيعتها تلك عندما تحول إلى أداة تمويلية. وثمة سبب آخر وهو أن البلدان التي توجد فيها البنوك الإسلامية الرئيسية (أي بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية) لا توجد بها قطاعات صناعية وزراعية قوية.

وبغض النظر عن الأسباب فإن تخصيص التمويل على أساس القطاعات من قبل البنوك الإسلامية يشابه ما تفعله البنوك التقليدية. ويدعو هذا إلى إعادة التفكير في دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية خلافاً للآمال التي برزت في الماضي حول قدرتها على تمويل الزراعة والصناعة.

القسم الثالث

التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي:
الجوانب المؤسسية

سعت البنوك الإسلامية على مدى ربع قرن محققة بعض النجـاح إلا أنهـا لا تـزال تواجه بعض المشكلات. وقد آن الأوان لحصر التحديات التي تواجهها وخاصة أن هذه البنوك ستدخل قريباً ألفية جديدة. يتناول هذا القسم التحديات في الجانب المؤسسي، بينما يعالج القـسم التالي الجانب التطبيقي.

3– 1 الإطار المؤسس السليم

لكل نظام متطلباته المؤسسية . والبنوك الإسلامية ليست استثناء فهي تحتاج إلى عـدد من المؤسسات / الترتيبات الداعمة بغية القيام بوظائفها المتعددة.

تحاول مؤسسات العمل المصرفي الإسلامي في كافة أرجاء العالم الاستفادة من الإطار المؤسسي الذي يدعم العمل المصرفي التقليدي. ولكنها تعاني من انعدام الدعم المؤسسي الـذي يوظف خصوصاً لخدمة حاجاتها. إن بناء كيان مؤسسي سليم يعتبر أخطر تحد يواجه التمويل الإسلامي. ولمواجهة هذا التحدي نقترح "منهجاً وظيفياً" لبناء هذا الكيان. ويجب فحص المهام التي تقوم بها مختلف المؤسسات في الإطار التقليدي، كما يجـب بـذل محـاولات لتعـديل المؤسسات الموجودة بطريقة تمكنها من توفير دعم أفضل. أو إنشاء مؤسسات جديدة حـسب الحاجة.

3– 2 الإطار القانوني المناسب والسياسات الداعمة

وضعت قوانين التجارة والمصارف والشركات في معظم البلدان الإسلامية على منهج النمط الغربي . وتحتوي هذه القوانين أحكاماً تضيق من مدى نـشاطات العمـل المـصرفي الإسلامي وتحصره في حدود تقليدية. وفي حين تستطيع الأطراف وضع اتفاقياتها على أساس عقد إسلامي إلا أن تنفيذ هذه الاتفاقيات في المحاكم يتطلب جهوداً وتكاليف إضافية. وتقتـضي هذه الشروط – من بين أمور أخرى، وضع قوانين خاصة لإقامة وممارسة العمل المـصرفي الإسلامي. وتعمل هذه القوانين على تسهيل عمل البنوك الإسلامية إلى جانب البنوك التقليدية.

بالإضافة إلى ذلك هناك حاجة للسماح للمؤسسات المالية بالعمل وفق القواعد الإسـلامية ، وإفساح المجال في الأسواق المالية للمعاملات المالية الإسلامية. وفي هذا الـسياق يمكـن ان يتضمن الإطار القانوني للعمل المصرفي والمالي ما يلي:

قوانين العمل المصرفي الإسلامي

تخص هذه المجموعة من القوانين إنشاء العمل المصرفي الإسلامي في الـبلاد وأداءه والإشراف عليه. وتوجد في العديد من البلدان الإسلامية مثل هذه القوانين التي وفرت إطـارا لعمل مختلف البنوك الإسلامية. وفي كثير من البلدان الأخرى يكفي إدخال تعديلات قليلة على القوانين القائمة.

القوانين المتعلقة بالمؤسسات المالية

يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية أن تعمل بـسهولة خـلال الإطـار القانوني الموجود في كثير من البلدان الإسلامية. وفي بلدان أخـرى هنـاك حاجـة لإجـراء تعديلات لتوسيع مدى العمليات لتغطية العمليات المالية الإسلامية.

3- 3 الإطار الإشرافي

الإشراف على البنوك الإسلامية مهم بنفس درجة أهميته للبنوك التقليدية. وفي الوقت الراهن فإن عدم وجود إطار إشرافي فعال يعتبر أحد نقاط الضعف للنظام القائم ويستحق اهتماماً جاداً. وهناك حاجة لتنسيق وتقوية الأدوار التي تضطلع بها كل من هيئات الرقابة الشرعية والبنوك المركزية.

هناك ثلاثة أسباب رئيسية لبيان أهمية تنظيم الصناعة المصرفية والإشراف عليها وهي: زيادة المعلومات المتوفرة لدى المستثمرين (الشفافية)، وضمان سلامة نظام التمويل، وتحسين سياسة الرقابة النقدية . في حالة البنوك الإسلامية هناك بعد إضافي للإشراف، ويتعلق بالإشراف الشرعي على نشاطاتها.

بالنسبة للشفافية فإن الوضع الراهن للبنوك الإسلامية يتطلب فعل الكثير. ففي كثير من الحالات لا تعلن الطريقة التي يتم بها حساب نصيب الأرباح لمختلف أنواع المودعين. كما لا يتم إعلان تفاصيل استخدام الأموال بواسطة البنوك. إن تحقيق مزيد من الشفافية في مختلف جوانب نشاطات البنوك الإسلامية سيزيد ثقة العملاء ويساعد في تفادي حالات الذعر. إن على الجهات المنظمة أن تلزم البنوك بالكشف عن المعلومات المهمة للمستثمرين فتزداد بالتالي فاعلية الأسواق المالية.

لحماية الجمهور والاقتصاد من حالات الذعر المالي فقد استحدثت معظم الحكومات أجهزة تنظيمية معقدة. ونتيجة لذلك أصبحت الصناعة المصرفية إحدى أكثر الصناعات المكبلة بالنظم في العالم. وبهذه الخلفية دعونا ننظر إلى الإطار الإشرافي للبنوك الإسلامية.

تخضع البنوك الإسلامية في معظم البلدان لإشراف البنك المركزي في البلاد وتعامل نفس معاملة البنوك التجارية التقليدية. وتصدر بعض البلدان قوانين خاصة للعمل المصرفي الإسلامي ليحكم عمليات بنوك إسلامية معينة وعلاقاتها بالبنك المركزي [14].

[14] جاء هذا في حالة إنشاء بنوك إسلامية في الأردن ومصر.

ويصدر بعضها قوانين تضع قواعد لعمليات البنوك الإسلامية جنبا إلى جنب مع البنوك التقليدية[15] . فالبنوك المركزية تخضع البنوك الإسلامية لنفس الضوابط والشروط واللوائح التي تطبقها على البنوك القائمة على الفائدة ولكن هناك عوامل معينة تتطلب معاملة البنوك الإسلامية على أساس مختلف وفيما يلي بعض هذه العوامل :

1- مطلوب من البنوك الإسلامية ، مثل جميع البنوك التجارية الأخرى أن تحتفظ ببعض ودائعها لدى البنوك المركزية . وتدفع البنوك المركزية عادة فائدة على هذه الودائع وهو ما لا تقبله البنوك الإسلامية على عائد مجز لودائعها لدى البنوك المركزية .

2- تقوم البنوك المركزية بوظيفة المقرض الأخير للبنوك التجارية بحيث تقدم لها قروضاً في أوقات تقل فيها السيولة . وبالرغم من أن معظم البنوك الإسلامية تعمل تحت إشراف البنك المركزي إلا أنها لا تستطيع شرعاً الاستفادة من هذه التسهيلات لأن هذه الأموال تقدم على أساس الفائدة. ومفهوم أن مثل هذه المساعدة لا يمكن أن تقدم بدون تكلفة . ولكن هناك حاجة لوضع وتنفيذ إطار خال من الفائدة لمثل هذه المساعدات وقد اقترح مجلس الفكر الإسلامي بباكستان آلية لتقاسم الأرباح بحيث يمكن حساب الأرباح على أساس "الناتج اليومي"[16], وهناك اقتراح آخر بإنشاء "صندوق مال مشترك" من طرف البنوك الإسلامية تحت إشراف البنوك المركزية لتوفير العون المالي من بعضها لبعض عند حدوث مشكلات في السيولة وذلك على أساس تعاوني[17].

15 في ماليزيا وتركيا ودول الإمارات العربية المتحدة

16 مجلس الفكر الإسلامي – تقرير مجلس الفكر الإسلامي حول إزالة الفائدة من الاقتصاد - إسلام آباد 1980م

17 م. عمر شابرا – نحو نظام نقدي عادل – المؤسسة الإسلامية - ليستر – المملكة المتحدة – 1985م

3 - المقصود من الاحتياطيات القانونية المفروضة على الودائع لدى البنوك التجارية هو مواجهة حالات السحب المحتملة والتي تختلف معدلاتها ما بين ودائـع تحـت الطلب وودائع ادخارية وودائع لأجل. ويمكن أن تنطبق هذه القاعدة بـنفس القـدر فقط في حالة الودائع تحت الطلب لدى البنوك الإسلامية . ولكن ودائع المـضاربة تشبه الأسهم المصرفية. ولذا يجب أن لا يطلب من البنوك الإسـلامية أن تحـتفظ باحتياطيات مقابلها حيث أن أسهم رأس المال العادية لا تخضع لهذه الاحتياطيات[18]

4 في البلدان التي يمارس فيه البنك المركزي عمليات السوق المفتوحـة لا تـستطيع البنوك الإسلامية أن تشارك في هذه العمليات ، لأن الأسهم التي تباع وتشترى تقوم على الفائدة. ولهذا لا تتوفر للبنوك الإسلامية الأصول المالية التي يمكـن تـسييلها بسهوله ، وهو من شأنه أن يدخل شيئا من عدم المرونة في تركيبة الأصول لـدى البنوك الإسلامية.

5 انعدام فهم الطبيعة الصحيحة لأساليب التمويل الإسلامي قد يكون أيـضا مـسئولا مسئولية جزئية عن سياسات البنوك المركزية غير الملاءمة تجاه البنوك الإسلامية، وهذا صحيح خصوصاً في حالتي المشاركة والمضاربة. وفي حالة التمويل بالـدين فإن تقديم قرض من البنك يعتبر عملية لوقت واحد مهما يكن حجم القرض. ولكـن المشاركة والمضاربة. وفي حالة التمويل بالدين فإن تقديم قرض من البنك يعتبـر عملية لوقت واحد مهما يكن حجم القرض. ولكن المشاركة والمضاربة نـشاطات مستمرة ، وتتواصل مشاركة البنك الإسلامي في هـذه النـشاطات طالمـا ظـل المشروع الممول يباشر العمل . وقد يكون لذلك انعكاسات مهمة على صعيد وضع التقارير عن البنوك الإسلامية وممارسة أعمال التنظيم والرقابة عليهـا بواسـطة البنوك المركزية.

6 مسئولو الإشراف والرقابة المصرفية في البنك المركزي قد يكونون أحيانـا غيـر مدركين تماماً لدور هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية. فهم يشعرون بأن هذه اللجان تتدخل في قرارات البنوك فيما يخص أدوات الـسياسة النقديـة مثـل متطلبات الاحتياطي، وعمليات السوق المفتوحة الخ. ومن المستحسن تحديد الـدور الصحيح لهيئات الرقابة الشرعية لتأكيد الثقة لدى مسؤولي البنوك المركزية.

3 – 4 المعايير المحاسبية

إن للبنوك التقليدية معايير محاسبية متشابهة حتى في بلدان مختلفة. وتنشر البنوك المركزية الميزانيات المجمعة للبنوك وتشرف عليها بانتظام وبدون صعوبة . وخلافـاً لذلك فإن عدم تشابه الممارسات المحاسبية بين البنوك الإسلامية يجعل من أي مقارنـة مفيدة بين ميزانياتها أو حسابات الربح والخسارة لديها مهمة شاقة إن لم تكن مـستحيلة. بالإضافة إلى ذلك فإن المفاهيم المستخدمة في الميزانيات أو بيانات الربح والخـسارة لا تحدد تحديداً دقيقاً.

ولكن حصل بعض التقدم في السنوات القليلة الماضية للتغلب على هذه المشكلة. ومن أجل توحيد النمط في الممارسات الحسابية للمؤسسات المالية الإسلامية أنـشأت بعـض

[18] لمزيد من الحجج الداعمة لهذا الاقتراح انظر شابرا ، المرجع السابق – ص 161

البنوك الإسلامية ، بتوجيه من البنك الإسلامي للتنمية ، هيئـة المحاسـبة والمراجعـة للمؤسسات المالية الإسلامية ، وتباشر العمل من مقرها في دولة البحرين. وهي تتكـون من لجنة للإشراف ومجلس لمعايير المحاسبة المالية مسؤول عن إعداد وإصدار وتعديل المعايير المحاسبية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية التـي وافقـت علـى تطبيـق المعايير التي وضعها المجلس. ولكن قد يمر بعض الوقت قبل ملاحظة حدوث أي تغيير ملموس في الممارسات المحاسبية للبنوك الإسلامية. والسبب الرئيس لذلك هو أن هيئـة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية منظمة طوعية وليس لها صـلاحيات ملزمة لتنفيذ معاييرها.

الحاجة إلى هيئة رقابة شرعية مستقلة

هناك ضرورة للرقابة المصرفية في حالة البنوك الإسلامية كما في حالة البنوك التقليدية . ولكن نتيجة للطبيعة الخاصة لعمليات البنوك الإسلامية فإن لها متطلبات رقابية وإشرافية مختلفة . وهناك بعد إضافي للإشراف في حالة البنوك الإسلامية ، ويتعلق بالرقابة الشرعية على نشاطاتها . وفي الوقت الراهن فإن لدى معظم البنوك الإسلامية هيئاتها الشرعية . وقد أثيرت تساؤلات حول استقلال وصلاحية هذه الهيئات, وتصدر الهيئات الشرعية في البنوك المختلفة أحكاماً مختلفة حول ممارسات متشابهة مما يبعث الارتياب في أذهان العملاء. إن إيجاد الحد الأدنى من المعايير الشرعية لكل نوع من العقود الصادرة عن جهة مستقلة سوف يطمئن العملاء توافق هذه العقود مع المتطلبات الشرعية علاوة على نطاق الممارسة العملية مع هذه المتطلبات الشرعية. وتكتسب هذه الضرورة أهمية متزايدة في أعقاب دخول العديد من البنوك الغربية في الصيرفة الإسلامية.

في ضوء هذه الاعتبارات نقترح تكوين هيئة مستقلة للرقابة الشرعية لتشرف على الجانب الشرعي من البنوك الإسلامية . وجدير بالذكر أنه طالما لا تخضع البنوك الإسلامية لولاية حكومة واحدة فإن بالإمكان تشكيل هذه اللجنة فقط إذا اتفقت البنوك الإسلامية على التقيد بنظام مشترك. وعليها أن تدرك بأن في ذلك مصلحة لها على المدى البعيد . وإذا لم يفهم العمل المصرفي الإسلامي على أنه "إسلامي" فلن يمضي وقت طويل قبل أن تفقد البنوك الإسلامية الموجودة كثيراً من سوقها.

3 – 5 انعدام مؤسسات الأسهم

هناك حاجة في كافة الأعمال التجارية إلى التمويل على المدى البعيد ، ففي النظام التقليدي يتم ذلك من خلال سندات وأسهم طويلة الأجل. وتقوم سوق الأوراق المالية ومؤسسات الأسهم المتخصصة بهذه الوظيفة. فبالإضافة إلى الجمهور فإن من أهم مصادر هذه الاستثمارات طويلة الأجل. بنوك الاستثمار والصناديق المشتركة وشركات التأمين وصناديق التقاعد. وبما أن البنوك الإسلامية لا تتعامل في السندات ذات الفائدة فإن حاجتها إلى أسواق الأسهم تكون كبيرة. ومما يجدر ذكره هنا أنه حتى في التمويل التقليدي هناك ميول متزايدة لاستعمال الأسهم كمصدر لتمويل العمل التجاري. وكما يتضح من الجدول التالي فقد أظهرت أسواق الأسهم معدلات نمو مذهلة في السنوات الأخيرة في مختلف أرجاء العالم .

الجدول رقم (8)

نمو أسواق الأسهم في بلدان مختارة

البلد	(الرسملة)			النسبة المئوية السنوية لمعدل النمو 86-90م	النسبة المئوية السنوية لمعدل النمو 90 – 95م
	1986	1990	1995		
بنغلاديش	**186**	**321**	**1323**	**14ر6**	**32ر74**
مصر	**1716**	**1765**	**8-88**	**0ر7**	**35ر95**
الهند	**13588**	**38567**	**127199**	**29ر8**	**26ر96**
اندونيسيا	**81**	**8081**	**66585**	**216ر0**	**52ر47**
كوريا	**13924**	**120594**	**181955**	**71ر5**	**8ر57**
ماليزيا	**15065**	**48611**	**222729**	**34ر0**	**35ر58**
المغرب	**279**	**966**	**5951**	**36ر4**	**43ر85**
باكستان	**1710**	**2850**	**9286**	**13ر6**	**26ر65**
تركيا	**935**	**19065**	**20772**	**112ر5**	**1ر73**
فرنسا	**149500**	**314384**	**522053**	**20ر4**	**10ر68**
ألماني	**257677**	**355073**	**577365**	**8ر3**	**10ر21**
اليابان	**1841785**	**2917679**	**3667292**	**12ر19**	**4ر68**
المملكة المتحدة	**439500**	**848866**	**1407737**	**17ر89**	**10ر65**
الولايـــــات المتحدة	**2636598**	**3059434**	**6857622**	**3ر79**	**17ر52**
إجمالي العالم	**6514399**	**9393545**	**17787883**	**9ر58**	**13ر62**

المصدر : المؤسسة المالية الدولية – دليل أسواق الأسهم الناشئة – 1996م

ومما يؤسف له أنه في معظم البلدان الإسلامية ، التي تمثل المجال الطبيعـي للعمـل المصرفي الإسلامي ، لم تنشأ أسواق للسندات . كما أن عدد مؤسسات الأسـهم المتخصـصة وغيرها من المؤسسات والتي تقوم تقليدياً بتقديم أسهم رأسمالية مـن خـلال البورصـة ، أي صناديق التقاعد والصناديق المشتركة[19] وشركات التأمين قليل جداً. وأقيمت في الآونة الأخيرة صناديق مشتركة وشركات مضاربة في بعض البلدان الإسلامية ولكن عددها ضئيل جداً وهي مجهولة لدى الجمهور. بالإضافة إلى ذلك فالمعلومات حول أدائها محدودة للغاية.

[19] توجه هذه المؤسسات جزءاً مهماً من مواردها إلى الأسواق المالية في البلدان الصناعية.

صناديق التقاعد مقصورة غالبا في القطاع العام. ولا تكاد توجد صناديق للتقاعد فـي القطاع الخاص. ويقل عدد شركات التأمين الإسلامية عن العـشرة فـي العـالم الإسـلامي. ولأسباب سنوضحها لاحقاً في البحث فقد أحجمت البنوك الإسلامية عن الانخراط الواسع فـي استثمارات الأسهم وذلك لأسباب عملية لا يمكن التقليل من شأنها. ونظراً لأهمية رأس المالي في المدى الطويل لتحقيق النمو الاقتصادي فإن إنشاء مؤسسات توفر أسهما رأسـمالية يعتبـر شرطاً أساسياً لنجاح التمويل الإسلامي,.

إن على المؤسسات المالية الإسلامية أن تضع في اعتبارها التطورات التـي حـدثت مؤخراً في الأسواق المالية الدولية. ففي جميع أرجاء العالم يهجر الآف المـدخرين حـسابات البنوك التقليدية والسندات الحكومية ذا العائد المنخفض. ونتيجة لذلك تـشهد أسـواق الأسـهم معدلات مرتفعة من النمو وزيادات ملموسة في أسعار الأسهم. وتتم عملية ضـخمة لإعـادة وضع الأموال وتزدهر مؤسسات مثل الصناديق المشتركة وبرامج التقاعد. وفـي الولايـات المتحدة ازداد نصيب صندوق التقاعد في إجمالي أصول الوسطاء الماليين من 4ر17% فـي عام 1980م إلى 2ر25% في عام 1995م.

كما ارتفع نصيب الصناديق المشتركة من 6ر3% في عام 1980م إلـى 15% فـي عام 1995م. وانخفض نصيب المؤسسات الإيداعية من 60% إلى 37% في نفـس الفتـرة . وفي المملكة المتحدة تأخذ 10% من جميع الوفورات الجديدة طريقها إلى صـناديق الأسـهم. وفي عام 1997م امتلك المدخرون البريطانيون (65) بليون دولار أمريكي في برامج الأسهم الشخصية مقارنة بـ (8ر3) بليون في عام 1990م. وارتفع صافي أول الصناديق المـشتركة الإيطالية من (123) بليون دولار إلى (602) بليون دولار في عام 1997م وحـده. وازدادت صناديق الأسهم الفرنسية بنسبة 48% بينما تضاعفت صناديق الأسهم الأسبانية ثلاثة أضعاف. وظلت الاستثمارات الألمانية في الصناديق المشتركة تنمو بمعدل 20% سـنويا. منـذ عـام 1990م . وقد تم تحويل جميع هذه الأموال تقريبا مـــن حسابات بنكية , ويبلغ حجم الأسهم التي كانت تمثل 18% فقط من المدخرات العائلية الأوربية في عام 1992م أكثر مـن 26% حالياً[20] .

إن التحدي الذي تمثله هذه التطورات للبنوك الإسلامية يقتضيها إعداد نفسها بـسرعة للدخول في أسواق الأسهم التي يتزايد نشاطها وينمو بسرعة. والمطلوب هو إعطاء المزيد من الأهمية لـ"إدارة الصناديق" وإنشاء المزيد من شركات الأسهم والصناديق المـشتركة وتقـديم أدوات قائمة على الأسهم.

3 – 6 إنشاء أسواق مالية ثانوية منتظمة:

يزدهر العمل المصرفي بوجود أسواق مالية ثانوية. فالبنوك التجارية تستثمر في أصول مالية قصيرة الأجل جداً والتي تستطيع أن تحولها إلى نقد سائل بسرعة كبيرة وبتكلفـة تحويلية ضئيلة. وهناك أركان عدة للسوق الماليـة الثانويـة: الأوراق الماليـة والمتعـاملون والمؤسسات المالية. إن أنواعا مختلفة من الأصول المالية مثل السندات والأسـهم والـصكوك والسندات التجارية والأوراق التجارية هي بمثابة الأدوات المالية. أما المؤسسات المالية فهـي

[20] مجلة تايم – ابريل 1988م

البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية والصناديق المشتركة والصناديق الاستثمارية...الـخ ثـم هناك عدد كبير من المشترين والبائعين الذين يتعاملون في هذه الأوراق المالية.

يمكن للبنوك الإسلامية – مثل البنوك التقليدية – أن تحقق كسباً كبيراً من إنشاء أسواق ثانوية في بلدانها . ويساعد ذلك في جعل أصولها أكثر سهوله وجاذبية للمدخرين مما يزيد من قدرتها على تعبئة الأموال.

3 – 7 الحاجة إلى سوق لاستثمارات مالية قصيرة الأجل

تستمد البنوك الإسلامية قوة العمل المصرفي التجاري – ليس فقط باعتبارها مؤسسات فردية – وإنما من تواجدها مجتمعة. ولكن المعاملات البينية المـصرفية للبنـوك الإسـلامية محدودة جداً لأن عدد البنوك الإسلامية في معظم البلدان صغير جداً . إن تطوير أصول مالية قصيرة الأجل تحتفظ بها البنوك الإسلامية وتتعامل بها فيما بينها يقطع شوطاً بعيداً نحو جعل السواق النقدية الإسلامية حقيقة واقعة.

يتصف العمل المصرفي التجاري في غضون السنوات القليلة الأخيـرة مـن القـرن العشرين باثنين من العوامل:

أولا – يتعامل مع قدر كبير من الودائع. **ثانيا** – أصبح إجمالي الحركة أسرع فأسرع. وقد جعل تطبيق وسائل الاتصالات اللاسلكية الحديثة تحويل بلايين الدولارات من قارة إلـى أخرى خلال ساعات قليلة أمراً ممكناً. وبذلك تكون هناك زيادة ضخمة في تكلفـة الفرصـة البديلة للحفاظ على أموال قصيرة الأجل.

تفتقر البنوك الإسلامية إلى هذه الأدوات قصيرة الأجل، حيث تستطيع أن تستثمر فيها بنجاح لفترات قصيرة. وبوسع البنوك التجارية الحديثة أن يقرض بعـضها الـبعض ملايـين الدولارات حتى ليوم واحد . وفي وسعها أيضا أن تحسب فائدتها على أساس يومي . فالبنوك الإسلامية في وضع أفضل نسبياً بالنسبة لطلبات المودعين من السيولة بطريق غيـر متوقعـة حيث أن جزءاً كبيراً من ودائعها يكون لفترة محدودة. بيد أن هناك عدداً كبيراً من المـودعين يفضلون الودائع لفترة محدودة مع وجود خيارات السحب عند الحاجة. بالإضافة إلى ذلك هناك ودائع مدخرات تحمل معدلاً للعائد، ويمكن أيضاً سحبها في حدود معينة. ولذلك فـإن البنـوك الإسلامية تحتاج إلى أدوات وترتيبات مؤسسية لاستثمارات قصيرة الأجل للأموال. وبينما نجد الحاجة لاستثمار الأموال بطريقة عاجلة جداً خلال اليوم أو الليلة مثلاً ، ليـست أمـراً ملحـاً بالنسبة للبنوك الإسلامية إلا أن هناك حاجة لسوق تستثمر فيها الأموال في المدى القصير.

القسم الرابع

التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي:
الجوانب التشغيلية

4 – 1 الهندسة المالية[21]

تشير عبارة "الهندسة المالية" إلى فن صياغة المدخلات المالية لتلبية حاجيات وميول مستخدمي الأموال فيما يخص المجازفة وفترة الاستحقاق والعائد. وقد أصبحت الأسواق المالية أكثر تعقيداً وتنافسا. ولاستغلال مناخ السوق الذي يتغير بسرعة ولمواجهة المنافسة المتزايدة تصبح الهندسة المالية والابتكار أمراً واجباً . وقد اقتصرت الأدوات المالية الإسلامية حتى الآن على الطرق التقليدية التي طورت منذ قرون مضت بغية تلبية حاجيات تلك المجتمعات . وقد تمثل هذه الطرق موجهات مفيدة للعقود الإسلامية المعاصرة إلا أنه لا يوجد سبب للاقتصار عليها فقط .

وفي ضوء مبادئ المصلحة والاستحسان فإن من المستحسن انتهاج "منهج الحاجة" بالنسبة للهندسة المالية ولكن في إطار مبادئ التمويل الإسلامي المعروفة . ومن المهم جداً أن نتذكر في هذا الصدد بيع السلم . وعموماً ليس مسموحاً بيع أي شيء لا يملكه الإنسان. ولكن في حالة السلم أباح الرسول صلى ا علين وسلم مثل هذا البيع بسبب "حاجة" الناس ولكنه وضع أحكاماً واضحة لحماية مصالح كلا الطرفين. ولقد تغيرت الاحتياجات المالية للأفراد والأعمال التجارية على حد سواء. ووضع مهندسو التمويل الحديث وسائل جديدة مثل

---

[21] استخدم مصطلح الهندسة المالية هنا بمعناه الأعم ليدل على عملية تطوير المنتجات المالية الجديدة في كافة مجالات الأنشطة المالية بما في ذلك استقطاب المدخرات ، وتوظيف الأموال وإدارة المخاطر ، وغيرها من الأنشطة المالية.

الرهون والخيارات والمشتقات والتحوط وبرامج تأمينات التقاعد والبطاقات الائتمانية .. الخ. وبغية تلبية هذه الحاجات يجب علينا أن نبحث ماهية الحاجات التي تلبيها هذه الأدوات. فإذا كانت الحاجات صحيحة (من ناحية إسلامية) فإنه يجب علينا إما أن نكيفها حسب مقاصدنا أو نبتدع بدائل إسلامية لها.

إن عملية التكيف معروفة جداً في الفقه الإسلامي ولم تتوقف أبداً . ولكن ينبغي تعزيز سرعتها . ولقد تم تعديل العقودات في عدد من الحالات لتلبية الحاجات الراهنة . ومن الأمثلة القوية قيـام العمـل المـصرفي الإسـلامي علـى أسـاس مبـدأ المـضارب يـضارب والذي ينص علي أن المضارب نفسه قد يعين وكيلا آخر لإدارة العمل التجارى . وثمة مثل آخر وهو ممارسة المرابحة حيث يشترى البنك سلعة بعد وعد من طرف آخر بشرائها من البنك بسعر أعلى .

يسمح مبدأ المضارب يضارب بوجود عقد من الباطن. وإذا ما قبل المبدأ فليس هنـاك سبب لحصرها فقط في المضاربة. ويمكن أيضاُ وضع عقودات على أساس مبادئ أخرى مثل المؤجر يؤجر والمستصنع يستصنع .. الخ. وبمعنى آخر يمكن للمتعاقد الأصـلي أن يرتـب الوفاء بالتزاماته بموجب العقد من خلال طرف ثالث. وليس من شك في أن المبدأ مقبول مـن وجهة النظر الإسلامية.

وبما أن من الممكن تعديل العقودات القديمة لتناسب الأوضاع الجديدة إلا أن تطـوير عقودات جديدة يتيح مجالاً واسعاً للهندسة المالية. وقد تكون هذه العقودات هجينا من العقودات القديمة أو قد تكون جديدة تماماً . إن المجال أمام الهندسة المالية والابتكارات فـي مجـالات أخرى واسع جداً. ومن المهم إسناد المهمة إلى خبراء يعرفون مقتضيات التجارة ودقائقهـا . وقد يكون العقد النهائي (إجسلم) أي دمج ما بين الإجارة والسلم، أو حتى ناتج جديد.

4 – 2 بعض المسائل الشرعية الأخرى

بسبب البعد الديني للعمل المصرفي والتمويل الإسلامي لا يمكن اعتماد ناتج جديد ما لـم يجزه علماء الشريعة. وحتى بعد استخدام ناتج جديد فإن التدقيق الشرعي لعمليات المؤسسات

المالية مهم جداً للتأكد من أن الممارسة الفعلية تتفق مع مقتضيات الشريعة. وهذا مهم ليس فقط لأسباب دينية ولكن أيضاً لاعتبارات تجارية بحتة؛ لأن عملاء البنوك الإسلامية لن يثقوا في عملياتها ما لم يصادق علماء الشريعة على أعمالها. وبهذه الخلفية فإن خبرة علماء الفقه في فهم متطلبات الأدوات المالية الحديثة وتقويمها يكتسب أهمية كبيرة.

إن لجميع البنوك الإسلامية تقريباً هيئاتها الشرعية أو مستشاريها الشرعيين. واستعراض أعضاء هذه اللجان يكشف أن أيا من هؤلاء العلماء لم يتلق دراسة رسمية في التمويل الحديث. وهم يستخدمون عدداً من السبل للحصول على المعلومات الأساسية قبل إصدار أي فتوى. أحد هذه السبل هو مناقشة المسألة في اجتماعات أو ورش عمل يحضرها علماء الشريعة والخبراء الماليون. وتلعب المؤسسات العاملة في مجال الاقتصاد الإسلامي والعمل المصرفي والتمويل الإسلامي دوراً فعالاً في تنظيم ورش العمل هذه. ولكن لا تملك هذه الورش تفويضاً لإصدار فتاوى. ولذا تلعب مجامع الفقه ، وأبرزها مجمع الفقه الإسلامي بجدة ، دوراً مهماً . كما تأمر هذه المجامع بإجراء عدد من الدراسات بواسطة خبراء متخصصين حول مسائل محددة قبل مناقشتها واتخاذ قرار بشأنها وفي غياب الخبرة المطلوبة في مجال التمويل لدى فقهاء الشريعة فإن منهج الاجتهاد الجماعي هذا يضطلع بدور مهم في الوقاية من الوقوع في أخطاء خطيرة نتيجة اعتماد أدوات مشكوك فيها .

ولكن الوضع ليس مثالياً ، حيث إن في استطاعة أي مشارك في ورش العمل أو اجتماعات مجامع الفقه ملاحظة أن التعامل بين علماء الفقه وخبراء الاقتصاد والتمويل الحديث لا يسير بسهولة دائماً. فالخلفيات متباينة والتحدث يتم بتعابير فنية مختلفة مما يجعل الاتصال بين الجانبين في حاجة إلى بذل جهد خاص. ولذا فإن حذر علماء الشريعة في إصدار أحكامهم أمر مفهوم. وكانت النتيجة هي بطء عملية إصدار الفتاوى وميلها إلى المحافظة الشديدة.

يوضح السجل السابق أن الهيئات الشرعية قامت بعمل مشكور في تقويم تطبيقات العقودات القديمة. ولكن في حالة تقويم عقودات التمويل الحديثة أو البدائل الإسلامية تجد هذه

الهيئات صعوبة في إصدار أحكام ، ويعزى هذا أساساً إلى النقص الحاد في علماء ذوي تخصص ثنائي أو على الأقل على دراية عملية بالتمويل الحديث والشريعة في نفس الوقت.

والمسألة المهمة الأخرى المتعلقة بهيئات الرقابة الشرعية هي التحديد الدقيق لدورها. وكما ورد آنفا فقد أثيرت تساؤلات حول استقلالية وصلاحية هذه الهيئات. فالإشراف يتضمن الاستقلالية في إصدار القرار. ولا يبدو أن هذا ما يحدث بالفعل. بالإضافة إلى ذلك فإن الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية المختلفة تصدر أحكاماً مختلفة حول نفس الممارسات مما قد يثير الشك في عقول العملاء. ولذا فإن وجود الحد الأدنى من المعايير الشرعية لكل نوع من العقود وصدوره عن هيئة مستقلة – سيسهم كثيراً في طمأنة العملاء على مطابقة هذه العقود لأحكام الشريعة. ونفس الشيء بالنسبة للنشاطات العملية. وتكتسب هذه الحاجة مزيداً من الأهمية في أعقاب دخول العديد من البنوك الغربية التقليدية في مجال العمل المصرفي الإسلامي.

3-4 التعليم والتدريب والبحوث والتطوير

التعليم والتدريب والبحوث هي أركان نمو أي نظام. وهذا ينطبق أكثر على العمل المصرفي والتمويل الإسلامي الذي ما زال في مراحله الأولى. وكما ورد آنفا هناك نقص خطير في العلماء الذين يتمتعون بمعرفة عملية بالفقه الإسلامي والاقتصاد والتمويل الحديث . وبالمثل فإن كثيراً من مديري البنوك الإسلامية لم يتدربوا التدريب الكافي في استخدام وسائل التمويل الإسلامية , ومما يؤسف له أن جهداً قليلاً جداً قد بذل لتلبية هذه المتطلبات.

في مجال التعليم بدأت بعض الجامعات في بعض البلدان الإسلامية وخاصة مصر والمملكة العربية السعودية والباكستان وماليزيا تدريس بعض البرامج لتخريج طلاب لهم تخصص ثنائي في الفقه والاقتصاد. ولكن إلقاء نظرة فاحصة على مناهجها تكشف أنها لم توضع بطريقة جيدة تحقق هذا الهدف. ويؤكد هذه الحقيقة أن البنوك الإسلامية لم تجد عدداً مناسباً من المديرين من خريجي هذه الجامعات كما أن أيا منهم لم يستطع أن يجد مكاناً في الهيئات الشرعية في أي بنك من البنوك الإسلامية.

في مجال البحوث لا نجد أن البنوك الإسلامية، منفردة أو مجتمعة ، تنفق ما يكفـي من الأموال على البحوث والتطوير. ويوجد لدى بعض البنوك الإسلامية وحـدات صـغيرة للبحوث ولكن قدراً ضئيلاً من البحوث موجه لتطوير الأدوات المالية. ولذا ليس مـستغربا أن العمل المصرفي الإسلامية لم يستطع إنتاج أدوات مالية جديدة كافية. ولـم تتلـق الجامعـات الإسلامية أو المؤسسات البحثية القليلة المتناثرة هنا وهناك مساعدات مالية جوهرية من البنوك الإسلامية. ومن المكونات المهمة الأخرى للبحوث العلمية هو توفر المعلومات الصحيحة. ولم يجد هذا اهتماماً كبيرا من البنوك الإسلامية. ولا توجد سلسلة مترابطة من المعلومات حـول نشاطات البنوك الإسلامية عبر عدد معقول من السنين. والمعلومات المتوفرة تخضع لعدد من التحفظات كما سيرد في الملحق رقم 2.

في مجال التدريب قد بذل مجهود ضئيل في أوائل الثمانينيات وذلـك بإنـشاء معهـد للتدريب في قبرص. ولأسباب معينة أغلقت أبواب هذا المعهد. وقد يحفـز مـديرو البنـوك الإسلامية بعض الدورات القصيرة إما أثناء ممارسة العمل أو في مكان آخر ولكن لا يتـوفر كثير من برامج التدريب الرسمية لإعداد موظفي البنوك الإسلامية لتلبية احتياجـات النظـام. ويأتي معظم موظفي البنوك الإسلامية بمن فيهم المديرون والخبراء المـاليون مـن مـصادر تقليدية تفتقر إلى الخبرة الضرورية في العمل المصرفي الإسلامي. إن أي مؤسسة هي عبارة عما يفعله موظفوها. ولذا فإن من المهم للغاية وجود أشخاص يتمتعون بالنوع الـصحيح مـن المهارات والالتزام.

إن مستقبل العمل المصرفي والتمويل الإسلامية يعتمد اعتمـاداً بالغـاً علـى التعلـيم والتدريب والبحوث في المجالات المطلوبة. وهناك حاجة أيضا إلى تنظـيم دورات قـصيرة لعلماء الشريعة في الاقتصاد والتمويل ، وإلى دورات مماثلة للاقتصاديين في الشريعة. ويجب تعزيز الجهود المبذولة في هذا المجال أضعافاً مما هو مبذول حالياً.

4 – 4 انعدام التمويل عن طريق تقاسم الأرباح

تنقسم المعاملات المالية الإسلامية إلى نوعين . يقوم أحدهما على رسم ثابت على رأس المال ويستند الآخر إلى تقاسم الأرباح. ويوفر النوعان كلاهما التمويل من خلال شراء وبيع سلع حقيقية. بينما تقوم المعاملات المالية التقليدية على تسليف الأموال مقابل رسم ثابت (فائدة).

لقد علق المختصون الاقتصاديون الإسلاميون آمالهم على البنوك الإسلامية لتقديم قدر معتبر من التمويل عن طريق تقاسم الأرباح. وينتج عن هذا آثار اقتصادية مماثلة للاستثمار المباشر التي تحدث تأثيراً قوياً على صعيد التنمية الاقتصادية. وقد طرح المنظرون بعض الحجج محبذين التمويل عن طريق تقاسم الأرباح على التمويل بواسطة عائد ثابت على رأس المال[22].

إلا أنه فعلياً ظل تمويل المشاركة في الإرباح ضئيلاً في عمليات البنوك الإسلامية. ويعزى ذلك إلى أسباب عديدة حسب منظور البنوك الإسلامية وعملائها[23] أما منظور منشآت الأعمال كمستخدمة للتمويل المصرفي فإن من الأهمية بمكان ملاحظة أنها تفضل العقود المالية ، التي لا تفرض قيوداً وتشجع إعادة استثمار الأرباح في نمو الشركة . ولم يتم تكييف عقود المشاركة في الأرباح مع متطلبات ورغبات هذه المنشآت باعتبارها منشآت مستمرة في العمل. ومن منظور البنوك يبدو أن هنالك تكاليف أعلى ناجمة عن توظيف الأموال على أساس المشاركة في الأرباح ، حيث أن اختيار المشروع المناسب لتمويله يتطلب دراسات جدوى وتقويماً فنياً مالياً، وعادة ما يتجاوز تكلفة هذه الجهود تكلفة إيداعات بعوائد ثابتة. بالإضافة إلى ذلك ، فإن ترتيبات المشاركة في الأرباح تتطلب متابعة وتقديم دعم فني، وأحياناً، دعماً مالياً إضافياً للمتعهدين. وفي جميع الحالات يجب أن يكون لمديري المشاريع نظام محاسبة جديد وأن يخضعوا لمراجعة دقيقة.

---

22 انظر عباس ميراكور – تقدم العمل المصرفي الإسلامي وتحدياته استعراض الاقتصاد الإسلامي – المجلد 4 العدد 2 (1997م)

23 انظر طارق الله خان "طلب وعرض" المتعلق بأموال لمقاسمة الربح والخسارة وهامش الربح في العمل المصرفي : بعض الشركات البديلة – الدراسات الاقتصادية الإسلامية – المجلد 3 رقم 1 – 1996م

وأشكال التمويل التي تستعملها معظم البنوك الإسلامية هي في معظمها أشكال العوائد الثابتة: مثل المرابحة والإجارة كما يبين ذلك الدليل العملي الموضح في القـسم 2-4. وهـي الأشكال التي تتميز بوضوح عن الأشكال الربوية حيث إن العمليات في هذه الأشكال تجـرى دائماً من خلال سلع حقيقية.

ويمكن تشجيع البنوك الإسلامية على تقديم المزيد من تمويل المشاركة في الأرباح إن اتخذت إجراءات لتخفيض التكلفة التي تتضمنها الترتيبـات المؤسـسية الملائمـة والهندسـية التمويلية التي تتفق مع ما يفضله مستخدمو الأموال. وقد لا تظهر منافع الاستثمار المباشر في صورة نمو اقتصادي . إلا أنها تحدث للمجتمع بأسره، لذلك فقد يبرز الدعم الذي سيقدم للبنوك الإسلامية لتدخل في تمويل المشاركة في الأرباح من خلال بعض الترتيبات التالية :

1 - إعطاء اهتمام بالمتطلبات الحقيقية للعملاء فيما يتصل بالمتطلبـات والتفـصيلات الخاصة بالأموال.
2 - القيام بنشاطات ترويجية للمبادرات الاستثمارية مع استخدام ترتيبات الحوافز المالية الملائمة .
3 - منح حوافز ضريبية للشركات العاملة في مشاريع دراسات الجدوى وتقويمها.
4 – منح البنوك الإسلامية حوافز ضريبية لاستخدام شركات تدقيق الاستثمارات .
5 - تعزيز ممارسات المحاسبة السليمة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

6 - إنشاء إدارة خاصة في البنوك المركزية يمكن من خلالها تبادل معلومات مشاريع دراسات الجدوى وتقويمها بالإضافة إلى تقديم المساعدات الفنية للبنوك الإسلامية عند الحاجة.

ولا يمكن للبنوك في الظروف الحالية أن تزيد تعرضها للخطر إلى حد كبير . ولذلك ، يجب تحويل التركيز إلى قدر أكبر من الاعتماد على أعمال الأسهم التجارية وتقليل الاعتماد على القروض . ولتحقيق هذا يجب القيام بمحاولات لزيادة مؤسسات الأسهم مثل صناديق الاستثمار والشركات الاستثمارية ذات رأس المال المتغير...الخ . ولا ينكر أحد أن المرابحة والإجارة من أشكال التمويل المشروعة، وهي كذلك تتميز بخواص مرغوبة مثل بساطتها وسلامتها وسهولتها.

وفي الظروف الحالية، لا يمكن الاستغناء عن صيغ تمويل من قبل المرابحة. فهي تخدم مقصداً مهما هو توفير قدر مرتفع من السيولة للمستثمرين مع قدر منخفض من المخاطرة. وريثما يتم إنشاء هيكل مؤسسي ملائم وتطوير المنتجات المطلوبة ، ومنها تلك الخاصة بإدارة المخاطر ، وقد لا يكون من المستحسن إجراء زيادة عالية جداً في استخدام أشكال محفوفة بالمخاطر . إلا أن العديد من المشاكل قد لوحظ في الطريقة التي تستخدم بها المرابحة. ويجب القيام بمحاولات جادة "لتطهير" "شبيهات" المرابحة التي يمارسها الكثير من البنوك حاليا من الخواص غير المرغوبة وذلك لجعلها مرابحة "حقيقية". وعلى البنوك الإسلامية ضمان مراعاة الشروط التي يحددها علماء الشريعة لاستخدام هذه الصيغ ، ومراعاتها أشد مراعاة .

إلا إن إفراط البنوك الإسلامية في استخدام هذه الصيغ في غياب مؤسسات إسلامية أخرى ، أدى إلى بعض النتائج غير المرغوبة على ساحة التمويل الإسلامي . ويشمل ذلك ما يلي :

4-4-1 المتخلفين عن السداد وقضية التعويض والعقوبات

من خلال استخدام صيغ تمويل ثابتة العوائد ، تمكنت البنوك الإسلامية من تجنب مشاكل الأخطار الأدبية والاختيار السلبي . ولكن تحديداً للسبب نفسه، أي استخدام الديون مقارنة بالأسهم قد وضعت نفسها في مشكلة خطيرة . فالتعامل بالمرابحة يؤدي إلى التزامات ديون على المشترين. وبينما يجوز المحاسبة بسعر أكبر في المبيعات بالأقساط مقارنة بالبيع النقدي. فإن المال الضروري لصيغة التمويل بالمرابحة يفضي إلى مسؤولية محددة بمجرد الدخول في المعاملة . وإن تخلف المشتري في السداد لا تستطيع البنوك فرض أي شيء إضافي عليه إذ إن ذلك يعني أخذ الربا. لذلك فإن هنالك حافزاً داخلياً للمشترين غير الملتزمين للتخلف عن السداد.

لقد ناقش علماء الشريعة الإسلامية هذه المشكلة . وهنالك اتفاق عام بأنه يجوز فرض عقوبات بدنية ومالية على المتخلفين عن السداد ولكن البنك لا يستطيع الحصول على أي فائدة من هذه العقوبات . لقد رجح العديد من العلماء المعاصرين القول بأنه يمكن تعويض البنوك إذ أن المتخلف عن السداد يلحق بها الضرر ، والإسلام يجيز – بل يشجع – التعويض عن الضرر . إلا أن هذه القضية ما زالت دون حل .

4-4-2 عدم سيولة الموجودات

مشكلة أخرى يسببها انتشار صيغ التمويل القائمة على أساس الدين ، وهي صعوبة تحويل هذه الصيغ التمويلية إلي أدوات مالية يمكن التفاوض بشأنها[24]. فمجرد إحداث الدين لا يمكن تحويله إلى أي شخص إلا بقيمته الاسمية . ويجعل ذلك هيكل السوق المالية الإسلامية غير قابل للتسبيل بدرجة عالية .

ويمثل ذلك عقبة أساسية في تطوير أسواق ثانوية في الأدوات المالية الإسلامية. حيث أنه ما لم تصبح الصيغ القائمة على الأسهم أكثر شعبية ، أو يتم تطوير

[24] باستثناء الإجارة.

أدوات أخرى قابلة للتفاوض، فإن السوق المالية الإسلامية لن تتطور. وهناك بعض المحاولات التي تبذل حالياً لتطوير أدوات قابلة للتفاوض على أساس الإجارة والسلم. إلا أنها لم تستخدم بدرجة تذكر حتى الآن. والأمل الكبير في تطوير أسواق مالية إسلامية، يكمن في تطبيق أوسع لأدوات التمويل القائمة على الأسهم وتحقيق الأمن في تطبيق الصيغ الحالية.

3-4-4 هيكل الأصول في المدى القصير

إن البنوك في كل مكان تفضل الاستثمارات قصيرة المدى. ويعود ذلك إلى عملها على أساس احتياطيات صغيرة. ويتعين عليها أن تتمكن من تحويل موجوداتها إلى سيولة بسرعة كبيرة عند الحاجة. وفي حالة البنوك الإسلامية تجد أن الهيكل قصير المدى لموجوداتها أكثر أهمية. ولذلك صلة بانتشار المرابحة بين صيغ التمويل. فالمرابحة، وهي بطبيعتها ممارسة تجارية، تمثل عقداً قصير المدى. وبالرغم من أنه يمكن تصور تصميم عقد بيع بالأقساط يقوم على المرابحة، ويدوم لعدة سنوات، إلا أن الاحتياجات التي يمكن استخدام عقد المرابحة من أجلها "حقيقة"، هي احتياجات قصيرة المدى بشكل عام. لذلك فإن معاملات المرابحة التي دخلتها البنوك الإسلامية ظلت وستكون قصيرة المدى بشكل عام. وبما أن المرابحة ترد في نسبة كبيرة من استثمارات البنوك الإسلامية، فإن هيكل هذه الموجودات قد أصبح كذلك قصير المدى[25].

هل يشكل ذلك مشكلة؟ هناك حاجة لموارد حالية طويلة المدى مثل رأس المال المخاطر، ففي الإطار التقليدي، تستوفي هذه الاحتياجات من قبل مؤسسات مالية أخرى مثل أسواق الأدوات المالية. ولهذا الغرض هناك حاجة لأن تمثل الأسهم نشاطاً أساسيا في السوق المالية. وتكتسي المشكلة بعداً أكثر حرجاً إذ أنه في معظم

[25] ميراخور عباس – تركيز الأصول قصيرة الأجل في العمل المصرفي الإسلامي – في ميراخور، عباس وخلدن، محسن (محررون) دراسات نظرية في العمل والتمويل الإسلامي – تكساس – معهد البحوث والدراسات النقدية 1987م

البلدان الإسلامية ، وهي المحال الرئيس للبنوك الإسلامية ، لا توجـد أسـواق أوراق مالية جيدة التطوير .

إلا أنه يجب التأكيد بأن تلبية هذه الاحتياجات هي مـسؤولية النظـام المـالي برمته. وليس من الإنصاف في شيء أن نتوقع أنه يجب على البنوك أن توفر بـديلاً لجميع أنواع الاحتياجات. وهنالك حاجة لإنشاء مؤسسات مالية للقيام بهذه المهام.

والوضع مناسب لإقامة مؤسسات تقوم على الأسهم والأدوات المالية. وكمـا ورد في جزء سابق (من هذه الدراسة)، ويوجد الآن اتجاه عالمي لإنـشاء مؤسـسات أسهم مثل صناديق الاستثمار. ويزيد إدراك المدخرين حالياً لفوائـد الأدوات القائمـة على أساس الأرباح. بينما تتضاءل جاذبية الاستثمار القائم على المعدلات, وبـالرغم من أن استثمارات البورصة لم تصبح أقل خطورة بمرور السنين ، فـإن المـدخرين بدأوا قبول الدليل التاريخي على أنه في كل خمس سنوات ، منـذ الحـرب العالميـة الثانية، باستثناء حالة واحدة ، حققت الأسهم عوائد أعلـة مـن حـسابات البنـوك أو المؤسسات أو السندات أو السبائك .

هناك فرصة تاريخية للاستفادة من برامج الخصخصة الجارية في الكثير مـن البلدان الإسلامية. حيث يعرض عدد من الشركات الحكومية، وكثيـر منهـا يتمتـع بسجلات أداء جيدة وفرص نجاح، ويمكن للبنـوك والمؤسـسات الماليـة الإسـلامية الاستفادة من هذه الفرصة. إلا أنه تجب ملاحظة أن المؤسسات الشرعية الرائـدة قـد أفتت بعدم جواز اقتناء أسهم في شركات تتعامل بالربا ولو بنسبة صغيرة.

وبينما يعكس ذلك، على نحو صحيح، اهتماماً بالغاً إزاء وجوب قيام المسلمين بالتصدي للربا، فإنه يضع عائقاً خطراً على توظيف الأموال. فهو يغلق سوقاً مهمـة أمام البنوك الإسلامية كما يعرض الكثير من المؤسسات في البلدان الإسلامية للملكيـة الأجنبية. فالأمر يحتاج لبحث جاد بغية إيجاد حل مقبول على أساس الحاجة العامة.

4-5 حشد الودائع وتوظيف الأموال محلياً

كما ورد أعلاه حققت البنوك الإسلامية نجاحاً كبيراً في حشد الودائع في الماضي إلا أن الأمر يتطلب المزيد من الجهود المضنية للحفاظ على معدل متوسط نسبياً للنمو في المستقبل. كما يجب إدراك أن الكثير من الودائع لدى البنوك الإسلامية حالياً لم تأت بسبب جاذبية العوائد المرتفعة بل بسبب الالتزام الديني للعملاء، فالكثير منهم كانوا يحفظون مدخراتهم في بنوك تقليدية دون أخذ فوائد بينما كان كثيرون آخرون يحفظونها "تحت وسائدهم" ولمثل جميع هؤلاء الأشخاص كانت العوائد المتواضعة أو حتى غياب العوائد من البنوك الإسلامية أمراً مقبولاً ، أما الآن فمعظم هذه الأموال قد دخلت بالفعل خزائن البنوك الإسلامية .

وحيث إن البنوك والمؤسسات التقليدية تستخدم خبرتها الواسعة في إنشاء أدوات مالية تتفق مع الصيغ الإسلامية ، فإن المدخرين المسلمين سيواصلون إيجاد بدائل لإيداع أموالهم في البنوك الإسلامية بمعدلات عوائد منخفضة . إن المنافسة من المؤسسات الأخرى تظهر تدريجيا وقائع جديدة لصناعة البنوك الإسلامية ، لذلك فإنه من المنطقي الافتراض بأن معدل نمو ودائع البنوك الإسلامية سينخفض كثيراً ما لم تتمكن من جذب ودائع على أسس تنافسية ومن موارد جديدة. وفي واقع الأمر فإن هذا يحدث بالفعل . حيث تظهر دراسة حديثة أن معدل نمو الودائع في البنوك الإسلامية الرئيسة قد انخفضت في التسعينيات[26].

ولذلك آثار كبيرة على قدرة البنوك على تحقيق أرباح . فالإيداعات تمثل مورداً هاماً جداً للاستثمارات. تظهر البيانات الخاصة بالبنوك الإسلامية في عينتنا أن الودائع تفوق رأس مال المالك 15 مرة.

وبينما حشدت البنوك وصناديق الاستثمار الإسلامية حتى الآن موارد مالية ضخمة ، فإن جزءا كبيراً من هذه الموارد قد ذهب إلى أسواق مالية غربية . كذلك

[26] أحمد ، أوصاف – تركيبة الودائع في بنوك إسلامية مختارة – المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب – جدة 1997م

فإن الشيء نفسه حدث للموارد التي تم حشدها لدى البنوك التقليدية. لم تتمكن أي مؤسسة مالية إسلامية (كما لم تتمكن المؤسسات المالية التقليدية في البلاد الإسلامية) من نقل مدخرات مـن بلدان غربية إلى بلدان مسلمة بالرغم من الطلب الكبير على مثل هذه الموارد في تلك البلدان ، ويمثل ذلك تحدياً للبنوك الإسلامية تصحبه آثار مهمة على البلدان الإسلامية .

4- 6 المنافسة

حتى الآن "احتكرت" البنوك الإسلامية بدرجة كبيرة الموارد المالية الخاصة بعملاء ذوي دوافع إسلامية.ولكن هذا الوضع يتغير بسرعة. حيث إن البنوك الإسلامية تواجه الآن زيـادة مستمرة في المنافسة . والتطور الهام الذي حدث في النظام المصرفي الإسلامي في السنوات القليلة هو دخول البنوك التقليدية في هذا السوق . وبالرغم من أنه من الصعوبة بمكان تحديـد عدد البنوك التقليدية في أنحاء العالم التي تمارس أساليب النظام المصرفي الإسـلامي ، فإنـه حتى إعداد قائمة قصيرة عشوائية الاختيار قد يشمل بعض عمالقة البنوك الدولية مثل تـشيس مانهاتن وسيتي بنك وايه إن زد جرندلايز ولكين ورت بينسون وبنوك أخرى مثل يونيون بنك اوف سويزرلاند وجيروزنتال أو استراليا والايه بي سي انترناشيونال. بالإضافة إلـى هـذه البنوك فإن العديد من البنوك التجارية في الكثير من البلدان الإسلامية يقدم خدمات مـصرفية إسلامية. فبنك مصر في مصر والبنك الأهلي التجاري في السعودية فتحا فروعـاً إسـلامية، وفي ماليزيا سمح للبنوك التجارية فتح نوافذ إسلامية.

بينما يمثل هذا التطور اعترافاً بجدوى النظام المصرفي الإسلامي، هل يبـشر ذلـك بمستقبل للنظام المصرفي الإسلامي ؟ والإجابة عن ذلك قد لا تكون سهلة جداً . فبشكل عـام يفترض أن تكون المنافسة جيدة لنمو أي صناعة. فهي تجبر الشركات التي تفتقر للكفاءة على تطوير مستواها أو الخروج من سوق العمل المصرفي. وهـي تخفـض التكـاليف وتحـسن الخدمات للعملاء وهي تعزز الابتكار وتحسن جودة المنتجات.

وهنالك استثناء واحد لهذه القاعدة وهو الحجة المعروفة التي تدعو لحماية المنشآت الصغيرة والتي تنص على أن الشركات الصغيرة في مهدها يمكن حمايتها من التنافس الشديد القاسي حتى تستطيع الوقوف على أقدامها وتتمكن من التنافس من مثيلاتها التي تكبرها. وقد يجادل المرء بأن البنوك الإسلامية قد تستحق تلك المعاملة، فالبنوك التقليدية وخاصة الغربية منها لها ميزة كبيرة على البنوك الإسلامية من حيث خبرتها وطول عملها في السوق فأنظمتها وإجراءاتها وأساليبها لتحديث المنتجات واستراتيجياتها التسويقية والتنويع في المحافظ، تفوق بكثير مثيلاتها في البنوك الإسلامية . ويعرض ذلك البنوك الإسلامية لمنافسة غير متكافئة ومن جهة أخرى قد يجادل البعض بأن مثل هذه المنافسة قد تكون جيدة للبنوك الإسلامية إذ أن البنوك الغربية قد تنقل كفاءتها وبحوثها في السوق وقدرتها الابتكارية ونظمها المصرفية المتقدمة والنهج القائم على النتائج إلى النظام المصرفي الإسلامي مما يؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وتوفير خدمات أفضل للعملاء.

وبينما قد يكون من الصعب حسم هذه النقطة على أسس نظرية ، فإن الحقيقة الظاهرة هي أنه حتى إذا كان من الممكن أن تستند البنوك الإسلامية إلى حجة حماية الصناعة الناشئة، فإنه لا توجد ترتيبات مؤسسية لتطبيقها . ففوائد الصناعات الناشئة عادة تقدمها الحكومات في شكل تخفيض الضرائب أو تقديم للإعانات. ولا توجد مثل هذه الإمكانية في الوقت الحاضر . لذلك فإن بقاء البنوك الإسلامية يعتمد أساساً على كفاءتها . وكما ورد آنفا ، ففي الوقت الحالي نجد أن 85% من البنوك الإسلامية في قطاع الشركات يتركز في أيدي بنوك إسلامية من أصل خليجي. وسيكون ذلك عرضة للخطر في المستقبل القريب نظراً للمنافسة من البنوك متعددة الجنسيات المؤسسة في الغرب. لذلك سيتعين على البنوك الأهلية في البلدان الإسلامية زيادة كفاءتها بشكل كبير حتى تتمكن من الحفاظ على نصيب معقول في السوق.

وهنالك مسائل أخرى جديرة بالنظر تتصل بدخول عدد كبير من البنوك المتعددة الجنسيات في سوق البنوك الإسلامية . وبطبيعة الحال فإن دوافعها تجارية بحتة. فهي ترى

في ذلك فرصة تجارية مربحة ، وفي ذلك كفاية ، إلا أنه قد أعرب عن شكوك كبيرة في اتباعها قواعد الممارسة . حيث يخشى أن البنوك التقليدية قد لا تتبع أحكام البنوك الإسلامية على نحو صحيح أو بإخلاص . ففي جميع البنوك الإسلامية يوجد مجلس شرعي يستعرض دورياً عمليات البنك وعقوده للإفتاء بموافقتها لأحكام الشريعة. ومثل هذه الترتيبات غير موجودة في البنوك الغربية في معظم الحالات . وكذلك هنالك شك في أن البنوك التقليدية قد لا تتمكن من فصل حسابات عمليات النظام المصرفي الإسلامي فصلاً تاماً . وفي حالة قيامها بخلط "أموال إسلامية" مع عموم موارد استثماراتها أو عدم فصل عملياتها الإسلامية ، توجد إمكانية قوية "لتلويث" العوائد الشرعية بالربا. إلا أنه قد يكون هنالك جانب مشرق . فحتى في ظل المنافسة ، هنالك مجال للتمييز بين المنتجات . فكما هو معروف يأتي الجزء الأكبر من إيداعات البنوك الإسلامية من أفراد لهم التزام ديني قوي. وقد تم الإعراب عن شكوك كبيرة في اتفاق بعض ممارسات البنوك الإسلامية مع أحكام الشريعة ؟. وقد زاد دخول البنوك الغربية السوق ، من هذه الشكوك . وفي ظل هذه الظروف تجد البنوك الإسلامية نفسها في موضع أفضل لتخفيف هذه المخاوف عن طريق إعطاء اهتمام للانتقادات الموجهة لبعض الممارسات في البنوك الإسلامية حيت ستتميز منتجاتها بممارسة المشاركة الحقيقية في مخاطرة (الربح والخسارة) وزيادة تنويع صيغ العوائد ومن ثم ستتمكن البنوك الإسلامية من الحفاظ على تفوقها في هذه الأسواق.

7-4 العولمة

يتوقع أن تحدث زيادة أخرى في منافسة البنوك التقليدية في المستقبل القريب بسبب العولمة . ويراد بالعولمة زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل للبلدان على نطاق عالمي من خلال تزايد حجم وتنوع المعاملات التي تتم عبر الحدود في البضائع والخدمات والتدفق الدولي لرؤوس الأموال وكذلك من خلال الانتشار الأسرع للتكنولوجيا[27]. ونظرا (لسياسة) التحرير ، فإن الأسواق العالمية تتقارب بسرعة للتلاقي في سوق واحدة . ويتيح ذلك فرصاً

[27] صندوق النقد الدولي مايو 1997م ص 45.

للبنوك الإسلامية بقدر يمثل تحديات لها . فمن ناحية ستتيح العولمة قدراً أكبـر مـن تنـوع المحفظة مما يقلل من المخاطرة في صيغ المشاركة في الأرباح . وسيفتح ذلك فرصاً للبنـوك الإسلامية لزيادة استخدام مثل هذه الصيغ . وكذلك يتوقع أن يسمح للبنـوك الإسـلامية فـتح المزيد من الفروع في البلدان غير الإسلامية . وفرص قيام البنوك الإسلامية بحشد المزيد من الإيداعات هي الأكبر في هذا المجال ، خاصة بين المجموعات المسلمة في هذه البلاد . ومن ناحية أخرى يتعين على البنوك الإسلامية أن تكون مستقرة للمزيد من المنافسة الشرسة مـن البنوك الأجنبية . وحتى تتمكن البنوك الإسلامية من الاستفادة من العولمة فهي بحاجة لتحسين نوعية خدماتها وتطوير مشاريع مناسبة . ومرة أخرى سيكون العملاء هم المـستفيدين فـي خاتمة المطاف.

وقد لعبت الابتكارات التكنولوجية دوراً كبيراً ومهماً في التكامل المـالي والعولمـة ، فالمعاملات المصرفية الالكترونية واستخدام الكمبيوتر في البنوك قد غيرا طريقة عمل البنوك، فقد سرعت ببدء عمل مؤسسات مصرفية واسعة النطاق حيث إن تطبيق التكنولوجيا الحديثـة يتطلب المزيد من الموارد . فعمليات الدمج قد بدأت بالفعل إنتاج مؤسسات مصرفية وماليـة ضخمة في الغرب . كما أدت عولمة الأسواق المالية إلى المزيد من التكامل في أسـواق رأس المال . كذلك عزز تحرير أسواق التبادلات الخارجية هذه التوجه. وقد تـم اسـتبدال العملـة الورقية ببطاقات بلاستكية وحلت سجلات الكترونية محـل سـجلات الحـسابات الكتابيـة . وخفضت في الاتصالات ، من خلال الفاكس والتلكس والبريد الالكتروني تكلفـة الاتـصالات الدولية . والآن يمكن استثمار مدخرات بلد في بلاد أخرى بنقرة على فارة الكمبيوتر . وبوسع العملاء في بلدان كثيرة "الإبحار" في الإنترنت بين بنوك متنافسة وشـركات اسـتثمارية ذات رأس مال متغير وصناديق استثمار وحتى شركات تجارية .

ماذا يعني كل ذلك للبنوك الإسلامية ؟ هل سيساعدها أم يعود عليها بالضرر؟ قد يكون من الصعوبة بمكان الإجابة عن هذين السؤالين . ولكن قد لا يكون مـن المخـاطرة الكبيـرة بمكان تسجيل بعض التخمينات:

1 - إن البنوك الإسلامية أصغر من أن تستفيد من عملية العولمة أو حتى المشاركة فيهـا . حيث ليس بوسعها القيام بدور يذكر نظراً لصغر حجمها ، ويدعم هذا اقتراحنـا الـذي ذكرناه سابقاً بوجوب تفكيرها في عمليات الدمج أو على أقـل تقـدير إقامـة مـشاريع مشتركة.

2 - في ظل الظروف المواتية يمكن أن يعود تدويل الأسواق المالية بالفائدة علـى البنـوك الإسلامية . ومهم جداً أن نذكر أن البلدان الإسلامية بحاجة لتحسين أجوائها الاستثمارية وتطوير أسواقها المالية وإصلاح اقتصاداتها. الأمر الذي قد يمكن المؤسـسات الماليـة الإسلامية من نقل المدخرات المحلية والأجنبية للبلدان الإسلامية لتلبية الطلـب الكبيـر على مثل هذه الموارد في تلك البلدان .

القسم الخامس

ملخص ، خلاصة وتوصيات

قبل خمس وعشرين سنة كانت البنوك الإسلامية مجرد أمنية ، إلا أن أعمـال بحثيـة جادة أجريت خلال العقدين ونصف العقد السابقين أظهرت أن البنوك الإسلامية قابلة للتنفيـذ وتمثل طريقاً ذا جدوى في الوساطة المالية . لذلك تم إنشاء عدد من البنوك الإسلامية خـلال هذه الفترة في ظل وسط اقتصادي واجتماعي مختلف العناصر. ويكفي نجاح عمليـات هـذه المؤسسات وتجاربها على نطاق بلاد مثل الباكستان ، وإيران والسودان وجزئيـاً ماليزيـا ، لإثبات أن البنوك الإسلامية تتيح طريقة بديلة للبنوك التجارية .

والإنجازات التي تستحق الإشارة خلال السنوات الاثنتى عشرة الماضـية يجـب ألا تجعلنا نتجاهل المشاكل التي تواجهها البنوك الإسلامية وهي ليست بالقليلة ، وبينما جاء الكثير من المشاكل نتيجة المناخ غير المناسب الذي تعمل فيه البنوك الإسـلامية ، هنالـك مـشاكل أخرى نتجت عن ممارسات هذه البنوك الإسلامية أنفسها.

5 – 1 تقويم ممارسات البنوك الإسلامية

نجحت البنوك الإسلامية في حشد مبالغ كبيرة . وبينما تختلف تقديرات حجـم سـوق البنوك الإسلامية بدقة ، يمكن الافتراض باطمئنان أنها تتجـاوز حاليـاً 100 بليـون دولار أمريكي ولا يشمل ذلك التجارب على نطاق البلدان مع إمكانية نموها في المستقبل .

وما قيام الكثير من البنوك التقليدية ، ومنها بنوك رئيسة غربية متعددة الجنسيات ، باستخدام أساليب البنوك الإسلامية ، إلا دليل آخر على جدوى فكرة البنوك الإسلامية .

وتوضح البيانات المتوفرة أن البنوك الإسلامية صغيرة الحجم ، ومن حيث حجم رأس المال ، أكدت الأدبيات الاقتصادية أنه بالنسبة للبنوك التي تعمل برأس مال يقل عن بليون دولار أمريكي ، فإن الحجم المثالي (حيث يعمل متوسط التكلفة أقل مستوى) يتراوح ما بين 75 – 300 مليون . وليس هنالك سوى ثمان مؤسسات إسلامية يمكن أن يعتبر أنها قد وصلت إلى الحجم المثالي من حيث رأس المال .

إن معدل عوائد الأصول بالنسبة للبنوك الإسلامية يمكن مقارنته بما يقابله من معدلات بالنسبة للبنوك التجارية . إلا أنه يجب ملاحظة أنه في الوقت الذي يتم فيه ضمان الودائع في البنوك التقليدية ، فإن ذلك ليس هو الحال بالنسبة للبنوك الإسلامية . لذلك فإن المودعين يتوقعون زيادة عوائد البنوك الإسلامية عن عوائد البنوك التقليدية لتعويض المخاطرة التي يقدمون عليها . وقد لا تكفي معدلات عوائد البنوك الإسلامية الحالية لإرضاء هذه التوقعات، إلا أنه ، في إطار المقارنة ، نجد أن أداء البنوك الإسلامية ليس سيئاً.

فمعدل الأصول الرأسمالية بالنسبة لمجموعة البنوك الإسلامية يفوق بكثير المعايير الدولية التي حددتها لجنة بازل بالرغم من وجود تباينات هامة داخل البنوك الإسلامية .

كذلك يفوق متوسط معدل العوائد من البنوك الإسلامية نظيره من البنوك التقليدية.

وبالإضافة إلى وجود معدل أفضل في عوائد رأس المال فإن المرء إن أخذ بعين الاعتبار أن أصل رأس المال أو معدله أعلى في البنوك الإسلامية من نظيراتها. يمكن أن يخلص إلى أن نشاطات البنوك الإسلامية التجارية تمضي بصورة حسنة.

وفيما يتصل باستخدام صيغ تمويل متنوعة ، فإن المرابحة تمثل 70% مـن إجمـالي التمويل . بينما تمثل الإجارة 5% وهكذا فإن صيغ التمويل الإسلامية ذات العوائد الثابتة تمثل 75% من إجمالي التمويل . أما فئات الصيغ "الأخرى" غير المحددة فتمثل الـ 11% الباقية . بينما تمثل صيغ المشاركة في الربح أقل من الـ 14% من التمويل الإسلامية.

وفي حالة التمويل على أساس القطاعات ، فإن التجارة تحصل على أكبر قـدر مـن التمويل وهو 42% وثاني أكبر قطاع هو العقارات الـذي يمثـل 13% ولا تتجـاوز نـسبة الزراعة 2% بينما تمثل الصناعة 12% من التمويل . وأحد أسباب هذا الـنمط هـو ، مـرة أخرى ، سيطرة المرابحة باعتبارها إحدى صيغ التمويل الإسلامية .

والمرابحة كما معروف ، هي أسلوب للتمويل التجاري أساساً ، ولم تفقد تلك الـصفة التجارية حينما تم تحويلها إلى أداة مالية وسبب آخر هو أن البلدان التي أنشئت فيهـا بنـوك إسلامية رئيسة (وهي البلدان الخليجية) ليس بها قطاعات صناعية أو زراعية قوية.

5- 2 تحديا أساسية تواجه البنوك الإسلامية

5-2-1 بناء إطار مؤسسي ملائم

لكل نظام متطلباته المؤسسية. والبنوك الإسلامية لا تـستطيع بمفردهـا رعايـة جميـع متطلباتها المؤسسية والتي يفترض أن توفر طرقاً وسبلاً بديلـة لتلبيـة احتياجـات التمويـل المجازف والتمويل الاستهلاكي ورأس المال قصير المدى ورأس المال طويل المدى .. الخ ، وهنالك حاجة لقيام عدد من المؤسسات أو الترتيبات التي تدعم بعضها ببعض ، بمهام مختلفة، ويشمل ذلك أسواق الأوراق المالية وبنوك الاستثمار ومؤسـسات الأسـهم مثـل صـناديق الاستثمار وبرامج المعاشات الخ . وحتى على صعيد البنوك التجارية ، ثمة حاجة لإقامة عدد

من الترتيبات المؤسسية المساندة ، مثل المقرض في الملاذ الأخير وتسهيلات التأمين وإعـادة التأمين ، والسوق المصرفية البينية .. الخ .

ولعل بناء محيط مؤسسي ملائم يمثل أكبر تحدٍ للتمويل الإسلامي ، ولمواجهـة هـذا التحدي لابد من تبني "نهج عملي" تجاه بناء هذا المحيط. حيث يجب بحث المهام التي تقوم بها مختلف المؤسسات في الإطار التقليدي كما يجب القيام بمحاولات لإنشاء مؤسـسات يمكنهـا القيام بهذه المهام بطريقة إسلامية.

5 – 2 – 2 زيادة حدة المنافسة

نجحت البنوك الإسلامية في حشد مبالغ كبيرة من الأموال. إلا أن المحافظة على معدل نمو معقول في المستقبل يتطلب الكثير جداً من الجهود ، وهناك أسباب عديدة لهذا :

أولا – يجب إدراك أن الكثير من الودائع لدى البنوك الإسلامية حاليا لم تـأت نتيجـة لإغراءات عوائد أخرى أكبر أو خدمات أفضل . ولكن بسبب الالتزام الديني بالنسبة للعمـلاء وكان الكثير منهم يحفظون مدخراتهم في بنوك تقليدية دون أخذ أي فائدة، بينما كان آخـرون كثيرون يحفظونها في خزانات خاصة ، ولمثل كل هؤلاء الأشخاص يكون العائد المتوسـط – أو حتى عدم وجود عائد – أمراً مقبولا ومعظم هذه الأموال قد عرفت طريقها لخزائن البنوك الإسلامية لذلك فإن هذا المورد قد نضب تقريباً .

ثانياً – حتى الآن ظلت البنوك الإسلامية تمارس درجة كبيرة مـن الاحتكـار علـى الموارد المالية الخاصة بجمهور له دوافع إسلامية وهذا الوضع يتغيـر بـسرعة . فـالبنوك الإسلامية تواجه الآن منافسة زائدة باستمرار. وأحد التطورات المهمة التي حدثت في السنوات القليلة الماضية بالنسبة للبنوك الإسلامية هو دخول بعض البنوك التقليدية ، ومن بينها بنـوك غربية رئيسة متعددة الجنسيات ، في تلك الأسواق .

ويعد هذا التطور اعترافا واضحاً بجدوى البنوك الإسلامية باعتبارها نموذجاً بديلاً ولكنه في الوقت نفسه زاد من حدة المنافسة. فهل يبشر ذلك بمستقبل جيد للبنوك الإسلامية ؟ ستعتمد الإجابة على ذلك على كيفية رد فعل البنوك الإسلامية على هذا التطور وبشكل عام يفتـرض أن تكون المنافسة جيدة لنمو أي صناعة . فهي تجبر الشركات التي تفتقر إلى الكفاءة علـى

تطوير نفسها أو الانسحاب من الحلبة . وهي كذلك تخفـض التكـاليف وتحـسن الخـدمات للمستهلكين وهي تعزز الابتكار وتحسن جودة المنتجات.

والبنوك التقليدية ، وخاصة منها الغربية لها ميزة كبيرة على البنوك الإسـلامية مـن حيث الحجم والخبرة وتغطية الأسواق وباعها الطويل في الصناعة . ويعرض ذلـك البنـوك الإسلامية لمنافسة شديدة . لذلك فإن بقاء البنوك الإسلامية مرهون بقدرتها على زيادة كفاءتها وتحسن أدائها.

5 – 2 – 3 بناء جسور وتكوين تحالفات استراتيجية

يتوقع أن تزيد المنافسة من البنوك التقليدية بصورة أكبر في المـستقبل القريـب بـسبب العولمة، فالأسواق العالمية تتقارب بسرعة تجاه الالتقاء في سوق موحـدة. وتحديـد أسـواق التبادلات الخارجية عزز هذا الاتجاه. كما أن الابتكارات التكنولوجية تقوم بـدور مهـم فـي التكامل المالي والعولمة. وكذلك خفضت ثورة الاتصالات من خلال المراسلات الالكترونيـة من تكلفة الاتصالات الدولية. ففي كثير من البلدان يمكن للعملاء "الإبحار" في الانترنت بـين بنوك وصناديق استثمار وشركات استثمارية ذات رأس مال متغير وحتى شـركات تجاريـة منافسة.

ليس بوسع البنوك الإسلامية أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذه التطـورات إذ يتعـين عليها مراقبة هذه التطورات بحذر وتعديل استراتيجياتها على أساسها وحتى تتمكن من العمل في الأسواق العالمية، يجب عليها زيادة حجم عملياتها وتكوين تحالفات استراتيجية مع بنـوك أخرى وسيكون من المفيد كذلك أن تشيد جسوراً بين البنوك الإسـلامية والبنـوك التقليديـة الراغبة في القيام بأعمال مصرفية وفقاً للمبادئ الإسلامية وسيـستفيد مـن هـذه التحالفـات الاستراتيجية كلا الطرفين .

5 – 2 – 4 الحاجة لزيادة حجم البنوك الإسلامية

إن الحجم هو أحـــد المتغيرات الهامة في تحديد كـفاءة البنـك فهـو يحـدد نطـاق كفاءاته ومجالها. وقـد أوضح خبراء الاقتصاد أن البنــوك الكبيرة في وضــع

أفضل لتحقيق الحد الأمثل للتوليفة والإنتاج . ونتيجة لذلك فإن كفاءتها تفوق كفـاءة البنـوك الصغيرة . وتوضح البيانات المتوفرة أن حجم البنوك والمؤسسات المالية الإسـلامية ، أقـل بكثير من الحجم المثالي . بالإضافة للكفاءة ، توجد بعض الأسباب الأخرى التي تدعو للـدفاع عن كبر الحجم . فالقاعدة الرأسمالية الكبيرة تمثل أحد العوامل الهامة التي تؤثر في تحديـد المركز الائتماني للعميل فهي تعكس التزام المساهمين بأعمالهم التجارية . ويـسهل ذلـك إن رغب البنك في جمع أموال إضافية لزيادة رأس المال. كما يمثل صغر حجم البنوك الإسلامية عاملا أساسيا في نقص تنويع المحفظة المالية ، فالموارد المتوفرة لها ليست كبيرة بما يكفـي لتقليل المخاطرة لأقل حد ممكن خلال تنويع المحفظة المالية. ولزيادة مستوى الكفاءة والتعامل بقدر أكبر من الفعالية مع الأسواق المالية يفضل زيادة حجم عمليات البنوك الإسلامية بدرجة كبيرة. وفي هذا الصدد لابد من إيلاء اهتمام حاد بعمليات الدمج.

5 – 2 – 5 الهندسة المالية

إن الأسواق المالية تزداد تطوراً ومنافسة يوماً بعد يوم . وكي يتـسنى الاسـتفادة مـن أجواء الأسواق التي تتغير بسرعة ومواجهة المنافسة المتزايدة ، لا بد مـن عنـصرين همـا الهندسة المالية والابتكار.

فحتى الآن ما زالت الأدوات المالية الإسلامية منحـصرة فـي الأدوات الكلاسـيكية ومتغيراتها التي تم تطويرها منذ قرون خلت. وهذه الأدوات تم تطويرها لتلبية احتياجات تلك المجتمعات . وبينما يمكن الاستفادة منها لتكون بمثابة خطوط توجيهية لإنشاء عقود معاملات إسلامية، فليس من سبب لحصر أنفسنا فيها هي دون غيرها.

وفي ضوء مبادئ الاجتهاد ، يستحسن اللجوء إلى "نهج الحاجة" في الهندسـة الماليـة ، بالطبع في إطار المبادئ المعروفة للتمويل الإسلامي ، صمم المهندسون المتخصـصون فـي الهندسة المالية الحديثة أدوات مالية عديدة مثل القروض العقاريـة والخيـارات والمـشتقات والاحتماء ومشاريع تأمين المعاشات وبطاقات الائتمان الخ .

وذلك لتلبية احتياجات العملاء لخدمات مالية مختلفة. لابد أن ندرس الاحتياجات التـي تلبيها هذه الأدوات ، وإن كانت الاحتياجات حقيقية (من منظور إسلامي) فلا بـد أن نكيفهـا لتخدم أغراضنا أو نجد البدائل الإسلامية لها.

5 – 2 – 6 جوانب شرعية

نظراً للبعد الديني للتمويل والنظام المصرفي الإسلامي، لا يمكن اعتماد منتجات (ماليـة) جديدة قبل أن يجيزها الفقهاء. وحتى بعد بداية استخدام منتج (مـالي) جديـد، فـإن التـدقيق الشرعي لعمليات المؤسسات المالية من الأهمية بمكان لـضمان موافقـة الممارسـة الفعليـة لمتطلبات الشريعة . وهذا شيء مهم ليس فقط لأسباب دينية، إنما كذلك لاعتبـارات تجاريـة بحتة إذ أن عملاء البنوك الإسلامية لن يثقوا في عملياتها ما لم يجزها الفقهـاء. وإزاء هـذه الخلفية، قد يكون من الأهمية البالغة بمكان أن يكون الفقهاء ملمـين بالمتطلبـات الأساسـية للمنتجات المالية الحديثة عند تقويمهم لها.

وكل البنوك الإسلامية تقريباً لها هيئاتها الشرعية الخاصة بها، أو مستشارون شرعيون. وقد أظهرت السجلات السابقة أن الهيئات الشرعية قد قامت بعمل جدير بالإشادة فـي تقـويم تطبيقات العقود التقليدية ومنع استخدام بعضها أو إساءة استخدام البعض الآخر، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بتقويم العقود المالية الحديثة أو البدائل الإسلامية فقد وجدت الهيئات الشرعية أنه من الصعب جدا إصدار فتاوى. ويعود ذلك أساساً للنقص الحاد في العلماء الذين يجمعون بين التخصص أو على أقل تقدير المعرفة العملية للمسائل المالية الحديثة وأحكام الشريعة فـي آن واحد. لذلك هنالك حاجة ماسة لزيادة عدد العلماء الذين يجمعون بين التخصصين.

5 – 2- 7 التدريس والتدريب والبحوث والتنمية

يمثل التدريس والتدريب والبحوث المتطلبات التي لا غنى عنها في تطوير أي علم ، وينطبق ذلك بشكل خاص على علم مثل النظام المصرفي والتمويل الإسلاميين إذ يعد كلاهما علماً جديداً . وكما ورد أعلاه ، فإن هنالك نقصاً في العلماء الذين يجمعون بين معرفة عملية لكل من الفقه الإسلامي والاقتصاد والتمويل الحديثين . لذلك ، فإن معظم مديري البنوك الإسلامية لم يتلقوا تدريباً جيداً جداً في استخدام صيغ التمويل الإسلامية . فما المؤسسة إلا مرآة نشاط الموظفين لذلك فإنه من الأهمية القصوى بمكان الحصول على موظفين يتمتعون بالمهارات المطلوبة والالتزام لتشغيل البنوك الإسلامية . وأحد أهم المكونات الأخرى للبحوث العلمية هو توفر المعلومات الموثقة وهو الأمر الذي لم يلق الانتباه المطلوب من البنوك الإسلامية فليس هنالك سلسلة بيانات منتظمة حول البنوك الإسلامية لعدد معقول من السنوات في أي مكان. وأي معلومات تتوفر تكون كذلك خاضعة لعدد من التحديات . ولكن للأسف لم يبذل إلا القليل من الجهود لتلبية هذه المتطلبات ، حيث لا تنفق البنوك الإسلامية مجتمعة ، أو أي بنك إسلامي منفرداً ، أي مبالغ كبيرة على البحوث والتنمية . وهناك حاجة لمضاعفة الجهود في هذا المضمار مرات ومرات.

5 – 2 – 8 صيغ التمويل ذات العائد الثابت مقابل الصيغ ذات العائد المتغير

قدم النظام المصرفي الإسلامي عدداً من الأدوات المالية . وبشكل عام يمكن تصنيفها إلى صيغ عوائد ثابتة أو متغيرة أو صيغ مشاركة في الأرباح. ولكل من هذه الفئات سلبياته وإيجابياته. إلا أنه – عملياً – ظل تطبيق صيغ المشاركة في الأرباح محدوداً للغاية في البنوك الإسلامية , وهنالك العديد من الأسباب التي من أجلها لا يحبذ رجال الأعمال عقود المشاركة في الأرباح وهي تشمل ، من بين أسباب أخرى.

1 - ضرورة حفظ وكشف سجلات مفصلة .

2 - من الصعب توسيع عمل تجاري ممول عن طريق المضاربة

نظراً لقلة فرص إعادة استثمار الأرباح المتولدة وقلـة فـرص جمـع أموال إضافية.
3 - لا يمكن لمتعهد أن يصبح المالك الوحيد للمشروع إلا من خلال إنقاص المشاركة وهو أمر قد يستغرق زمناً طويلاً . كذلك هنالك بعـض الأسـباب العملية التي تجعل البنوك تفضل صيغ العوائد الثابتة ويشمل ذلك :

1 - نظراً للخطر الأدبي ومشاكل الاختيار الـسلبي فـي عقـود الـوكلاء الأساسيين مثل المرابحة ، هنالك ضرورة لمراقبـة المـشروع عـن كثـب. ويتطلب ذلك موظفين وآليات مراقبة المشروع ، مما يزيد تكلفة هذه العقود.

2 - من ناحية المسئوليات ، فإن هيكل الودائع في البنوك الإسـلامية لـيس طويل الأجل بالقدر الكافي ، لذلك فهي لا تريد الدخول في مـشاريع طويلـة الأجل.

3 - تتطلب عقود المشاركة في الأرباح معلومات كثيـرة حـول إمكانيـات العميل الخاصة بتنظيم المشاريع . وقد لا تتوفر هذه المعلومات بسهولة للبنك ومن ناحية أخرى هنالك أسباب جعلت صيغة العوائد الثابتـة أكثـر شـعبية بالفعل. حيث أنها تتميز بعدد من الخواص المرغوبة مثل البساطة والـسهولة والسلامة فهي توفر للبنوك سيولة عالية بمخـاطرة منخفـضة . وفـي ظـل الظروف الحالية لا غنى للبنوك الإسلامية عن استخدام أدوات مثل المرابحـة ولحين إقامة النظام المؤسسي الملائم وتطوير المنتجات المطلوبة ، بما فيهـا المنتجات الخاصة بإدارة المخاطر ، قد لا يكون من المستحسن زيادة صـيغ مخاطرة بشكل كبير. إلا أن مشاكل عديدة قد لوحظت بشأن الطريقـة التـي تستخدم بها هذه الصيغ . يجب القيام بمحاولات جـادة "لتطهيـر" "شـبيهات" المرابحة التي تمارسها بعض البنوك الإسلامية حالياً لجعلها مرابحة "حقيقية".

ويمكن أن نلاحظ أن صيغ العوائد الثابتة للتمويل التي تستخدمها البنـوك الإسـلامية تتميز بوضوح عن الصيغ الربوية ، فمعاملات صيغ العوائد الثابتة تجري دائماً مـن خـلال معاملات حقيقية بينما الصيغ الربوية تجري من خلال مبادلات مالية ذات نمـوذج زمنـي ، وكذلك يمكن أن نلاحظ أنه إذا استخدمت هذه الصيغ بطريقة صحيحة فسيكون هنالك نوع من المشاركة في المخاطرة.

إلا أنه لتحقيق المزيد من التنوع في المحفظة ، سيكون من المستحسن تخفيض سيطرة صيغ العواد الثابتة مثل المرابحة والإجارة ، على الأصول تدريجياً في المدى الطويل.

5 – 2 – 9 ضرورة إقامة مؤسسات مساهمة

في كل الأعمال التجارية توجد ضرورة للتمويل طويل الأجل . ففي النظام التقليدي يتم توفير ذلك عن طريق السندات والأسهم طويلة الآجل ، وتقوم بهذه المهمـة أسـواق الأوراق المالية وشركات المساهمة المتخصصة . وبالإضافة للجمهور العام فـإن أهـم مـوارد هـذه الاستثمارات طويلة الآجل هي البنوك الاستثمارية والصناديق الاستثمارية وشـركات التـأمين وصناديق المعاشات . وإن كان للتغيير إلى نظام مالي يقوم على أساس قد أكبر من المـساهمة أن يحدث ، فلا بد من اتخاذ خطوات لتشجيع المؤسسات التجارية على زيادة اعتمادها علـى الأسهم وتقليل اعتمادها على الديون . ولكن لتحقيق ذلك لابد من إنشاء المزيد من مؤسـسات المساهمة . ونظراً لأهمية الاستثمار المحفوف بالمخاطر طويل الأجل في التنمية الاقتصادية ، فإن إنشاء مؤسسات تقدم أسهم رأس المال العادية من الأهمية الكبيرة بمكان لبقـاء التمويـل الإسلامية ونجاحه.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه حتى في التمويل التقليدي ، يوجد توجه متزايد نحو استخدام الأسهم باعتبارها مورداً للتمويل التجاري . ويتزايـد الآن إدراك المـدخرين لفوائـد الأدوات القائمة على الأرباح . وفي الوقت نفسه تتضاءل جاذبية الاستثمار القائم على المعدلات.

وبالرغم من أن استثمارات البورصات لم تصبح أقل خطورة بمرور السنوات ، إلا أن المدخرين بدأوا يقبلون الدليل التاريخي بأنه خلال أي فترة تمتد لخمس سنوات منذ الحرب العالمية الثانية ، باستثناء حالة واحدة ، ظلت الأسهم تحقق عوائد أكبر من حسابات البنوك أو السندات أو السبائك . وهناك توجه عالمي الآن لإنشاء مؤسسات مساهمة مثل صناديق الاستثمار . ويتعين على أسواق التمويل الإسلامية ملاحظة التطورات التي حدثت مؤخراً في الأسواق المالية العالمية . والوضع الآن مناسب لإنشاء شركات مساهمة وأدوات . كما تلوح فرصة تاريخية للاستفادة من برامج الخصخصة الجارية في كثير من البلدان الإسلامية . حيث يعرض عدد من الشركات الحكومية. والكثير منها يتميز بسجلات جيدة وآفاق مشرقة .. على الجهات الخاصة ، ويمكن للبنوك والمؤسسات الإسلامية أن تستفيد من هذه الفرصة . إلا أنه يجب أن يلاحظ أن مؤسسات الشريعة الإسلامية الرائدة قد أفتت بعدم جواز المشاركة في شركات تتعامل ولو حتى بقدر قليل من الربا . وبينما يعكس ذلك ، على نحو سليم ، القلق من المسلمين يجب عليهم الاحتراز من الوقوع في الربا، فإن هذا يمثل عائقاً كبيراً في توظيف الأموال . حيث إن ذلك يغلق سوقاً مهمة أمام البنوك الإسلامية ويعرض الكثير من المؤسسات الكبيرة في البلدان الإسلامية للملكية الأجنبية . لذلك فإن الأمر يدعو لبحث جاد بغية إيجاد حل مقبول على أساس الحاجة العامة .

5 – 2 – 10 الإطار القانوني الملائم والسياسات والإجراءات

في معظم البلدان الإسلامية تمت صياغة قوانين البنوك والشركات على النمط الغربي . وتضيق هذه القوانين السبل أمام نشاطات البنوك الإسلامية. فينما يمكن لأطراف العقد صياغة اتفاقاتها وفقاً للعقد الإسلامي، فإن تنفيذ هذه الاتفاقات يمكن أن يكون مكلفاً. وهذه الأحوال من بين أحوال أخرى ، تتطلب سن قوانين خاصة ، للتعريف بالنظام المصرفي الإسلامي وتطبيقه. فمن الضروري بمكان سن بعض القوانين التي تسهل عمل نظام مختلط . وفي هذا الصدد ، فإن أحد أهم قضايا السياسات هو التعامل مع الأرباح لتحديد المسئولية الضريبية.

ففي ظل النظام التقليدي ، تعامل الفوائد التي تدفعها المؤسسات باعتبارها نفقات محسومة الضريبة. ويجب هنا المطالبة بمعاملة مماثلة للأرباح التي تدفعها المؤسسات المالية الإسلامية.

5 – 2 – 11 إطار إشرافي

لا تقل أهمية الإشراف في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية . وحتى تتم حماية مصالح الجمهور والاقتصاد من الذعر المالي ، قامت معظم الحكومات بإنشاء أجهزة تنظيمية متطورة. وفي معظم البلدان الإسلامية توضع البنوك الإسلامية تحت إشراف البنك المركزي في البلاد . وتعمل معظم البنوك الإسلامية في العالم المعاصر في بيئة مصرفية مزدوجة تعمل فيها البنوك الربوية جنباً إلى جنب مع البنوك الإسلامية . وتخضع البنوك المركزية البنوك الإسلامية للضوابط والشروط والقوانين التنظيمية ذاتها التي تطبقها على البنوك الربوية . إلا أن هنالك بعض العوامل التي تتطلب معاملة البنوك الإسلامية بطريقة مختلفة. وفيما يلي بعض هذه العوامل :

1 - البنوك الإسلامية شأنها شأن البنوك التجارية الأخرى يجب حفظ بعض ودائعها في المصارف المركزية، التي تدفع في العادة فوائد على هذه الودائع ولا تستطيع البنوك الإسلامية قبولها. لذلك هنالك ضرورة لإيجاد بديل يضمن للبنوك الإسلامية مقابلاً منصفاً لودائعها لدى المصارف المركزية.

2- المصارف المركزية تعمل بمثابة المقرض في الملاذ الأخير للمصارف التجارية، حيث تقدم قروضاً عند أزمات السيولة الحادة، وبالرغم من أن معظم البنوك الإسلامية تعمل تحت إشراف المصارف المركزية فهي لا تستطيع الاستفادة من تلك المعاملة إذ إنها عادة ما تكون ربوية . وقد تم اقتراح طرق بديلة لتقديم مثل هذه المساعدات للبنوك الإسلامية ولكنها لم تحظ بالرضا عملياً.

3 - تتفاوت نسب الاحتياطات القانونية المفروضة على الودائع لدى البنوك التقليدية ، حسب نوع الودائع وإن كانت ودائع تحت الطلب أو ودائع ادخار ، أو ودائع لأجل، ولا يمكن أن تنطبق هذه المتطلبات إلى الحد نفسه إلا في حالة ودائع البنوك الإسلامية تحت الطلب . وودائع المضاربة في البنوك الإسلامية تشابه أسهم البنوك . لذلك يجب إعفاؤها من متطلبات الاحتياطات القانونية.

4- في البلدان التي تقوم فيها البنوك المركزية بتطبيق عمليات السوق المفتوحة ، لا يمكن للبنوك الإسلامية المشاركة في هذه العمليات نظراً للطبيعة الربوية للأوراق المالية التي تباع وتشترى . وهكذا فإن البنوك الإسلامية تواجه عوائق نظراً لأن الأصول المالية التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة غير متوفرة لديها. ويؤدي ذلك إلى نوع من عدم المرونة في هيكل الأصول في البنوك الإسلامية.

5 - كذلك قد تعزى السياسات غير الملائمة التي تنتهجها البنوك المركزية تجاه البنوك الإسلامية ، قد تعزى جزئياً لعدم فهم الطبيعة الصحيحة لأساليب التمويل الإسلامي. وينطبق ذلك بشكل خاص على المضاربة والمشاركة. ففي تمويل الديون يكون تقديم القرض نشاطاً واحداً بعض النظر عن حجم القرض. ولكن المشاركة والمضاربة نشاطات مستمرة. وتستمر مشاركة البنك الإسلامي في هذه النشاطات ما دام المشروع الذي يتم تمويله مستمراً في العمل. وقد يكون لذلك آثار مهمة على تقارير البنوك المركزية بشأن البنوك الإسلامية وكذلك ضوابطها وقوانينها التنظيمية.

5 – 3 توصيات

حتى تتمكن البنوك الإسلامية من العمل في الأسواق العالمية بفعالية ، يستحسن زيادة حجم عملياتها بشكل كبير. وفي هذا الصدد يجب دراسة عمليات الدمج بجدية وعلى البنوك الإسلامية زيادة حجمها والدخول في تحالفات إستراتيجية مع بنوك أخرى. وكذلك سيكون من

المفيد بناء جسور بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية التي ترغـب فـي القيـام بأعمـال مصرفية وفق المبادئ الإسلامية.

ولتعزيز التعليم والتدريب والبحوث في مجال الأعمال المصرفية والمالية الإسـلامية ، ولإعداد معلومات موثقة ونشرها عن نشاطات مؤسساتها بغية تطوير منتجات مالية إسـلامية جديدة ، يقترح أن تعزز البنوك الإسلامية تعاونهـا بمـساعدة المعهـد الإسـلامي للبحـوث والتدريب. وبغية توسيع قاعدة الأسهم لاقتصادات البلدان الإسلامية ، يستحسن إنشاء مؤسسات تزيد فيها معاملات الأسهم، على أن تشمل صناديق الاستثمار وشركات اسـتثمارية ذات رأس مال متغير ومشاريع معاشات ..الخ . كذلك يكون من الأفضل تشجيع الأعمال التجارية مـن خلال سياسات الاقتصاد الكلي لزيادة استخدام التمويل عن طريق الأسهم وتقليل اعتمادها على الديون وحتى تختار البلدان الإسلامية نظاماً مصرفياً إسلامياً كاملاً ، يتعين سن بعض القوانين لتسهيل عمل الأجهزة المختلطة. وفي هذا السياق ، فإن إحدى أهم المـشاكل التـي تواجههـا البنوك الإسلامية هي نقص الإطار القانوني الملائم للتعامل بسرعة مع حـالات التـأخر فـي السداد والديون الهالكة. وبما أن البنوك الإسلامية لا تستطيع فرض فوائد على المتأخرين عن سداد الديون ، فهي تواجه مخاطر تأخير السداد وفقدان موارد الدخل وتتطلب هذه الاعتبارات، من بين أمور أخرى ، سن قوانين للتعريف بالنظام المصرفي الإسلامية وتطبيقه.

وقضية هامة أخرى من قضايا السياسات تتعلق بالمعاملة الضريبية. ففي ظل النظام التقليدي تعامل الفوائد التي تقدمها المؤسسات معاملة التكاليف محسومة الضريبة . لذلك لابـد من تقديم معاملة مماثلة على الأرباح التي تدفعها المؤسسات المالية الإسلامية.

ويقترح إنشاء هيئة رقابة شرعية مستقلة للإشراف على البنوك الإسلامية. بالإضـافة إلى ذلك هنالك حاجة لقيام المصارف المركزية في البلدان الإسلامية ببحث الطبيعة الخاصـة للبنوك الإسلامية ووضع معايير دولية مناسبة لمتغيرات الرقابة الأساسية تكون مماثلـة لتلـك التي وضعتها لجنة بازل للإشراف المصرفي.

هنالك حاجة ماسة لوجود علماء يجمعون بين التخصص في الشريعة والعلوم المالية . ولتلبية هذه الحاجة ،يوصي بإقامة دورات في الاقتصاد والعلوم المالية لعلماء الشريعة وكذلك يمكن بدء دورات في الشريعة وكذلك يمكن بـدء دورات فـى الـشريعة تـصمم خصيـصا للاقتصاديين و الخبراء الماليين.

الملاحـــــــــق

ملحق رقم 1

التحديات التي يواجهها العمل المصرفي الإسلامي
تصور العلماء

حتى يتم تحديد أهم التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية ، تم تعميم على علماء يعملون في هذا المجال وقد تضمن الاستبيان مذكرات تفسيرية بخصوص المواضيع التي طلب من العلماء إبداء تصوراتهم بشأنها ، مرفق طيه الاستبيان والمذكرة التفسيرية.

كانت استجابة العلماء جيدة للغاية . والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب يعرب عن تقديره للعلماء الذين ساهموا في الدراسة بالإجابة على الاستبيان مقتطعين لذلك جزءاً من وقتهم الثمين . ترد في الجدول المرفق الإجابات الخاصة بثلاثين موضوعاً مختلفاً أثيرت في الاستبيان مرتبة حسب الأهمية التي أولاها لها المجيبون. وبالإضافة إلى هذه المواضيع المحددة ذكر بعض المجيبين بعض التحديات الأخرى التي تواجهها البنوك الإسلامية وقد استخدمت هذه الملاحظات والتعقيبات القيمة على نحو منفرد لكنها لم تورد في الجدول.

ويمكن أن نلاحظ أن نقص الهندسة المالية ، وانعدام السيولة (نظرا لنقص الأدوات القابلة للتحويل) ، وآثار العولمة ونقص الأصول القائمة على المشاركة في الأرباح في جانب الأصول ونقص آلية التعامل مع المتخلفين عن سداد الديون يمكن أن تعتبر أهم خمسة تحديات تواجهها البنوك الإسلامية بشكل عام. وقد تمت مناقشة جميع هذه المواضيع بالفعل في هذا البحث . وجميع المجيبين هم من العلماء الذين يتمتعون بمؤهلات عليا ومعظمهم يندرج تحت فئة المفكرين. لذلك فإنه يتعين على أهل الحل والعقد وأصحاب القرار في البنوك الإسلامية بحث نتائج هذا الاستقصاء بجدية.

التحديات	ليس بمشكلة		مشكلة حقيقية للبعض		مشكلة كبيرة للبعض		مشكلة بسيطة للجميع		مشكلة كبيرة للجميع		الإجمالي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	%
١. نقص الهندسة المالية	٤	٦٫٦٧	٣	٥٫٠٠	٧	١١٫٦٧	٩	١٥٫٠٠	٣٧	١٦٫٦٧	١٠٠
٢. عدم سيولة هيكل الأصول	٢	٣٫٤٥	٦	١٠٫٣٤	٥	٨٫٦٢	١٠	١٧٫٢٤	٣٥	٦٠٫٣٤	١٠٠
٣. آثار العولمة على البنوك	٥	٨٫٦٢	٥	٨٫٦٢	٢	٣٫٤٥	١٥	٢٥٫٨٦	٣١	٥٣٫٤٥	١٠٠
٤. نقص عمليات المشاركة في الأرباح في جانب الأصول	٧	١١٫٨٦	١	١٫٦٩	٩	١٥٫٢٥	١٢	٢٠٫٣٤	٣٠	٥٫٨٥	١٠٠
٥. نقص آلية التعامل مع المتخلفين عن سداد القروض	١	١٫٦٧	٤	٦٫٦٧	١٠	١٦٫٦٧	١٧	٢٨٫٣٣	٢٨	٤٦٫٦٧	١٠٠
٦. هيكل الأصول قصيرة الأجل	٣	٥٫١٧	٥	٨٫٦٢	٥	٨٫٦٢	١٨	٣١٫٠٣	٢٧	٤٦٫٥٥	١٠٠
٧. نقص فرص التوظيف قصير الأجل للأموال	٣	٥٫٠٨	٧	١١٫٨٦	٧	١١٫٨٦	١٨	٣٠٫٥١	٢٤	٤٠٫٦٨	١٠٠
٨. نقص المقرض الملاذ في الأخير	٧	١١٫٨٦	٧	١١٫٨٦	٨	١٣٫٥٦	١٣	٢٢٫٠٣	٢٤	٤٠٫٦٨	١٠٠
٩. نقص أدوات إدارة المخاطر	٤	٦٫٩٠	٥	٨٫٦٢	٦	١٠٫٣٤	٢٢	٣٧٫٩٣	٢١	٣٦٫٢١	١٠٠
١٠. نقص التعاون بين البنوك الإسلامية	٧	١٢٫٠٧	٨	١٣٫٧٩	٨	١٣٫٧٩	١٤	٢٤٫١٤	٢١	٣٦٫٢١	١٠٠
١١. نقص المؤسسات المساندة مثل التأمين أ.خ.	٢	٣٫٤٥	٨	١٣٫٧٩	٨	١٣٫٧٩	٢٠	٣٤٫٤٨	٢٠	٣٤٫٤٨	١٠٠
١٢. الأخطار المعنوية	٤	٦٫٧٨	٧	١١٫٨٦	١١	١٨٫٦٤	١٨	٣٠٫٥١	١٩	٣٢٫٢٠	١٠٠
١٣. نقص معدات وآليات تقويم المشاريع	٤	٦٫٧٨	٥	٨٫٤٧	١٨	٣٠٫٥١	١٣	٢٢٫٠٣	١٩	٣٢٫٢٠	١٠٠
١٤. النقص في إلمام المراقبين الشرعيين بالعلوم المالية الحديثة	٤	٧٫٠٢	١٠	١٧٫٥٤	٤	٧٫٠٢	٢١	٣٦٫٨٤	١٨	٣١٫٥٨	١٠٠
١٥. ضيق قاعدة الملكية	٩	١٥٫٥٢	٥	٨٫٦٢	١٤	٢٤٫١٤	١٢	٢٠٫٦٩	١٨	٣١٫٠٣	١٠٠
١٦. المعاملة الضريبية غير المنصفة	٥	٨٫٤٧	١٣	٢٢٫٠٣	١٠	١٦٫٩٥	١٣	٢٢٫٠٣	١٨	٣٠٫٥١	١٠٠
١٧. الاختيار السلبي	٩	١٥٫٥٢	٩	١٥٫٥٢	٩	١٥٫٥٢	١٤	٢٤٫١٤	١٧	٢٩٫٣١	١٠٠

التحديات	ليس بمشكلة		مشكلة حقيقية للبعض		مشكلة كبيرة للبعض		مشكلة بسيطة للجميع		مشكلة كبيرة للجميع		الإجمالي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	%
١٨. فرط السيولة لدى البنوك الإسلامية	٦	١٠٫١٧	٤	٦٫٧٨	١٢	٢٠٫٣٤	٢١	٣٥٫٥٩	١٦	٢٧٫١٢	١٠٠
١٩. وجود منافسين بطبيعة مختلفة	١٦	٢٧٫٥٩	٦	١٠٫٣٤	٧	١٢٫٠٧	١٤	٢٤٫١٤	١٥	٢٥٫٨٦	١٠٠
٢٠. هيمنة الديون على هيكل الأصول	٩	١٥٫٥٢	٩	١٥٫٥٢	١٠	١٧٫٢٤	١٦	٢٧٫٥٩	١٤	٢٤٫١٤	١٠٠
٢١. غياب ممارسات محاسبية موحدة	١١	١٨٫٩٧	٤	٦٫٩٠	٥	٨٫٦٢	٢٤	٤١٫٣٨	١٤	٢٤٫١٤	١٠٠
٢٢. غياب الشفافية في معدلات الربح والخسارة بين أصحاب رأس المال	٧	١٢٫٠٧	١٠	١٧٫٢٤	١١	١٨٫٩٧	١٦	٢٧٫٥٩	١٤	٢٤٫١٤	١٠٠
٢٣. عجز تلبية الاحتياجات المالية لدى العملاء لأنواع مختلفة من الأموال	٨	١٣٫٧٩	٧	١٢٫٠٧	١٥	٢٥٫٨٦	١٤	٢٤٫١٤	١٤	٢٤٫١٤	١٠٠
٢٤. صعوبة عمل البنوك الإسلامية في بلدان غير إسلامية	٧	١٢٫٠٧	٨	١٣٫٧٩	١٢	٢٠٫٦٩	١٧	٢٩٫٣١	١٤	٢٤٫١٤	١٠٠
٢٥. غياب تنوع المحفظة	٥	٨٫٤٧	٨	١٣٫٥٦	١٦	٢٧٫١٢	١٦	٢٧٫١٢	١٤	٢٣٫٧٣	١٠٠
٢٦. غياب إشراف البنوك المركزية	١٢	٢٠٫٦٩	١١	١٨٫٩٧	١٤	٢٤٫١٤	١١	١٨٫٩٧	١٠	١٧٫٣٤	١٠٠
٢٧. نقص ثقة العملاء نظراً لعدم وجود تأمين للإيداعات	١٣	٢٢٫٨١	٩	١٥٫٧٩	٨	١٤٫٠٤	١٩	٣٣٫٣٣	٨	١٤٫٠٤	١٠٠
٢٨. الاعتراضات الشرعية على إصدار خطابات الاعتماد والضمان	١٠	١٧٫٢٤	٧	١٢٫٠٧	١٠	١٧٫٢٤	٢٣	٣٩٫٦٦	٨	١٣٫٧٩	١٠٠
٢٩. نقص استخدام التقنية الحديثة في النظام المصرفي والمالي الإسلاميين	٧	١١٫٨٦	٧	١١٫٨٦	١٦	٢٧٫١٢	٢١	٣٥٫٥٩	٨	١٣٫٥٦	١٠٠
٣٠. عدم توفر نظام مصرفي قائم على تعدد الفروع	١٠	١٦٫٩٥	٨	١٣٫٥٦	١٧	٢٨٫٨١	١٧	٢٨٫٨١	٧	١١٫٨٦	١٠٠

ملحق رقم 2

مصادر البيانات ونوعيتها

يعتبر توفر المعلومات والبيانات الإحصائية ذات الصلة شرطاً أساسياً للقيـام بدراسـات تجريبية وتحليلية في أي مجال. كذلك فهي تقوم بدور كبير في تطـوير النتـائج ، فـالبحوث التجريبية تتعثر نتيجة عدم توفر البيانات الإحصائية المطلوبة وذات الصلة. وسيمضي وقـت طويل قبل أن تتوفر للباحثين بيانات يتم جمعها بطرق علمية يعتمـد عليهـا بـشأن البنـوك الإسلامية . لذلك فإن البيانات الإحصائية الخاصة بالبنوك الإسلامية والمتوافرة حالياً ونوعيتها تدعو إلى بذل الكثير من الجهود في هذا المجال.

والمصادر الرئيسة للبيانات الإحصائية المنشورة حول البنوك الإسلامية فـي قطـاع الشركات هي كما يلي :

1 - التقارير السنوية للبنوك الإسلامية.
2 - دليل البنوك الإسلامية الصادر عن الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
3 - برنامج هارفارد للمعلومات المالية الإسلامية (قاعدة معلومات HIFIP)
4 - دليل الصيارفة.

إن التقارير السنوية للبنوك الإسلامية هي المصدر الرئيس للبيانـات . وتـشمل هـذه التقارير اثنين من الكشوفات المالية والميزانية العمومية للبنك وكشف البنك الخاص بالأربـاح والخسائر. بالإضافة لهذين الكشفين ، تشمل التقارير السنوية كمية محدودة من المعلومات التي وردت ومذكرات تفسيرية مختلفة أرفقت بهذين الكشفين . وكل البيانات الثانوية عـن البنـوك الإسلامية التي جمعتها وكالات أخرى مثل الاتحاد الـدولي للبنـوك الإسـلامية أو مـشروع هارفارد للمعلومات المالية الإسلامية ، قد أخذت أساساً من التقارير السنوية للبنوك الإسـلامية لسنوات مختلفة . إلا أن هنالك عدداً من المتغيرات التي لم تتوفر بشأنها معلومات إحـصائية حتى في هذه التقارير . فمثلاً إن رغب بعض الباحثين في تحديد حجم توزيع الودائع لمعرفة

ما إذا كانت البنوك الإسلامية تجتذب صغار المودعين أم لا ، فربما لا يتمكن الباحثون من القيام بذلك نظراً لعدم توفر المعلومات الإحصائية ذات الصلة.

وهناك عدد من الصعوبات في استخدام البيانات الواردة في التقارير السنوية لأغراض تحليلية ويشمل ذلك :

1 - وجود اختلاف في التطبيقات المحاسبية المتبعة في البنوك الإسلامية الحالية التي تعمل تحت أنواع مختلفة من الأجواء الاجتماعية والأوساط الاقتصادية غير المتجانسة. وعليها أن تتعامل مع أنواع مختلفة من المتطلبات الرسمية المتصلة بالتطبيقات المحاسبية في مختلف البنوك الإسلامية إلى حد تصبح معه أي مقارنة ذات مغزى بين الميزانيات العمومية وحسابات الربح والخسارة بين مصرفين إسلاميين مختلفين ، مهمة صعبة للغاية ، إن لم تكن مستحيلة على الإطلاق.

2 - المفاهيم المستخدمة في الميزانيات العمومية أو كشوفات الربح والخسائر ليست معرفة تعريفاً دقيقاً وتختلف من بنك لآخر. وقد كان الهدف من إنشاء هيئة المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين هو توحيد المعايير في الاعتراف بمبادئ المحاسبة وكتابة التقارير عنها. إلا أنه يبدو أن ما قامت به هذه المنظمة من عمل لم يحقق مطلب توحيد المعايير على صعيد البيانات الإحصائية الخاصة بالبنوك الإسلامية.

3 – يبدو أن القيود المختلفة في الكشوفات المالية والممارسات المحاسبية تتغير في داخل بنك إسلامي معين بمرور الزمن. ويجعل ذلك الكشوفات المالية لبنك إسلامي تختلف عن كشوفاته في السنوات السابقة.

4 - يختلف مستوى المعلومات من تقرير لآخر داخل البنك الواحد. فمثلاً يقسم التقرير السنوي لسنة 1991م لبنك ما إجمالي الودائع إلى أربعة أصناف وأوردت أرقام كل منها على نحو منفصل. إلا أن تقرير سنة 1992م للبنك نفسه يقسم إجمالي الودائع إلى صنفين فقط.

5 - تختلف السنة المالية من بنك إسلامي لآخر. فبينما تعتمد بعض البنوك الشهور الهجرية، مازالت بنوك أخرى تتبع التقويم الميلادي.

وأي تحليل تجريبي يمكن القيام به على أساس المعلومات المستفادة من التقارير السنوية تزداد عوائقه بسبب عدم توفر هذه التقارير السنوية نفسها بسهولة. ومن المحزن أن المتأمل في وضع توفر الإحصائيات الخاصة بالبنوك الإسلامية يتضح له أنه حتى مؤسسات البنوك الإسلامية ذات المستوى الرفيع لا تملك مجموعة كاملة من التقارير السنوية حول العمل المصرفي الإسلامي.

تم إنشاء الكثير من البنوك الإسلامية في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات ، وقد أكملت بعض هذه المؤسسات 20 سنة من عمرها . ولعل من المفيد إجراء تقويم للتجربة التاريخية لهذه المؤسسات . ولكن من المؤسف أنه لا توجد سلسلة زمنية في أي مكان لهذا الغرض حتى بالنسبة للمتغيرات التي تتوفر بشأنها عادة معلومات إحصائية في التقارير السنوية للبنوك الإسلامية.

ومؤخراً أخذ الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية على عاتقه مهمة نشر بيانات مقارنة حول البنوك الإسلامية ، وبالرغم من جهود الاتحاد التي تستحق الإشادة والدعم والتعزيز ، فإن البيانات التي جمعها يشوبها بعض القصور الناشئ عن البيانات الأولية:

1- كتب الاتحاد للبنوك المركزية للحصول على قائمة بالمؤسسات المالية الإسلامية. ويشتبه في أنها تشمل بعض البنوك والمؤسسات التي يطلق عليها إسلامية والتي قد لا تكون كذلك بالمعنى الصحيح للتعبير.
2- تم جمع البيانات عن طريق استبيان أرسل للبنوك الإسلامية ، وتوجد فجوات كثيرة في البيانات الواردة فيه إذ أن البنوك لا تورد الأرقام الخاصة بالكثير من المتغيرات المالية مثل المكونات الجزئية للعمليات المالية ..الخ.

3- لا تورد البيانات الخاصة بالتمويل على أساس الصيغ أو التمويل حسب القطاعات إلا من خلال التوزيع النسبي مما يقلل إمكانية استخدام هذه البيانات.
4- لم يبدأ إعداد البيانات المقارنة ونشرها بصفة دورية إلا سنه 1992م.

تتوفر القاعدة البيانية لبرنامج هارفارد للمعلومات المالية الإسلامية علـى CD-ROM وبما أنها أعدت على أساس المعلومات المستقاة من التقارير السنوية للبنوك الإسلامية ، فهـي تعاني من جميع النواقص والشوائب المذكورة أعلاه فيما يتصل بالتقـارير الـسنوية للبنـوك الإسلامية . وقد سجلت بعض الأخطاء في مدخلات البيانات مما قلل ممن إمكانيـة الاعتمـاد على قاعدة المعلومات وتوثيقها.

كذلك يقدم دليل الصيارفة (Almanac) بيانات إحصائية عن بعض البنوك الإسلامية ولكن عدد هذه البنوك محدود. بالإضافة إلى ذلك فإنه يعـرض بيانـات لـبعض المتغيـرات الأساسية مثل رأس المال وإجمالي الودائع والاحتياطيات والأصول وبعض البنوك المختـارة من حساب الربح والخسارة. ومن ثم ، فإن البيانات الواردة في الدليل (Almanac) محـدودة الاستخدام.

اقتراحات للتحسين

قد لا يتسنى حل المشاكل الإحصائية التي تمت مناقشتها أعلاه في المدى القصير . بيد أن توفر بيانات إحصائية يتم جمعها بطريقة علمية دقيقة ويمكن الاعتماد عليها ، يمكن أن يساعد في قطع شوط طويل في تحسين نوعية وكمية البحوث حـول النظـام المـالي والمـصرفي الإسلامي. كما قد يسهل البحوث وتطوير النشاطات في البنوك الإسلامية ، ولكن الأمـر قـد يتطلب جهوداً كبيرة قبل أن يتسنى تحسين الوضع.

وفي هذه المرحلة يمكن التقدم بالمقترحات التالية بغية تشجيع تفكير بناء بـشأن هـذا الموضوع:

1 - يمكن تنظيم ندوة دولية حول هذا الموضوع بعنـوان: "المـشاكل الإحـصائية للبنـوك الإسلامية". ويمكن أن يطلب من خبراء في الإحصاء وباحثين اقتصاديين وخبراء فـي الاقتصاد ومصرفيين إسلاميين بحث الأبعاد المختلفة للقضية واقتراح بعـض الحلـول الممكنة.

2 - يمكن بحث القيام بمشروع للإعداد للبيانات الإحصائية للبنوك الإسلامية طويلـة المـدى والذي قد يكون بعنوان (البيانات الإحصائية للبنوك الإسلامية 1980 – 2000) على أن يكون الهدف من هذا المشروع إعداد كشوفات مالية مفصلة ومقارنة متوافقة لما لا يقل عن 25 بنكاً إسلامياً رئيساً كما يجب أن ينفذ المشروع بإشراف اقتصاديين.

3– يمكن لمكتبتي المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والبنك الإسلامي للتنمية بدء مـشروع لجمع التقارير السنوية للبنوك الإسلامية وحفظها. وتكمن ميـزة هـذا المـشروع فـي شموليته وسعه نطاقه. وفي وقت لاحق يمكن جمع التقارير السنوية للبنوك الإسلامية في CD-ROM.

ملحقات إحصائيــة

ملحق إحصائي رقم (١)

المؤشرات المالية الرئيسية (١٩٩٤ - ١٩٩٦)

(آلاف الدولارات)

اسم البنك	السنة	رأس المال	الأصول	الودائع	الاحتياطات	الأرباح	رأس المال / الأصول	نسبة الاحتياطات / الودائع	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية
بنك البركة الإسلامي للاستثمار	١٩٩٤	٥٠٠٠٠	١٦٠,١٣٥	٩١,٧٦٢	٣٧٢٢	٨١٠٠	٣١٫٢٢	٤٫٠٧	٥٫٠٦	١٦٫٢
	١٩٩٥	٥٠٠٠٠	١٥٦,٨٠٠	٨٧,٢٧٦	٤١٣٢	١٠٨٠٧	٣١٫٨٩	٤٫٧٣	٦٫٨٩	٢١٫٦١
	١٩٩٦	٥٠٠٠٠	١٥٥,٦٣٨	٨٤,٧٩٩	٣٥٤٣	١١٢٠٥	٣٢٫١٣	٤٫١٨	٧٫٢	٢٢٫٤١
	١٩٩٤-٩٦	٥٠٠٠٠	١٥٧,٥٢٤	٨٧,٩٤٦	٣٨٠٢	١٠٠٣٧	٣١٫٧٥	٤٫٣٣	٦٫٣٨	٢٠٫٠٧
بنك البحرين الإسلامي	١٩٩٤	٣٠٦٦٧	٣٤٩,٣٥٢	٣٠٦,٧٢٣	٤٤٩٦	١٢٦٩٣	٨٫٧٨	١٫٤٧	٣٫٦٣	٤١٫٣٩
	١٩٩٥	٣٠٦٦٧	٣٧٩,٥٠٧	٣٣٥,٠٥٣	٥١٥٥	١٧٨٢٧	٨٫٠٨	١٫٥٤	٤٫٧	٥٨٫١٣
	١٩٩٦	٣٠٥٨٥	٣٧٦,٥٨٨	٣٣١,٤٦٥	٥٩٠٢	١٩١٢٨	٨٫١٢	١٫٧٨	٥٫٠٨	٦٢٫٥٤
	١٩٩٤-٩٦	٣٠٦٤٠	٣٦٨,٤٨٢	٣٢٤,٤١٤	٥١٨٤	١٦٥٤٩	٨٫٣٣	١٫٥٩	٤٫٤٧	٥٤٫٠٢
مصرف فيصل الإسلامي – البحرين	١٩٩٤	٧٠٠٠٠	١,٩٥٨,٩٠٠	١,٢٨٨,٩٠٠	٢٢٩٠٠	١٦١٠٠	٣٫٥٧	١٫٧٨	٠٫٨٢	٢٣
	١٩٩٥	٧٠٠٠٠	١,٧٩١,٧٠٠	١,٢٧٤,٦٠٠	٣٠٨٠٠	١٦١٠٠	٣٫٩١	٢٫٤٢	٠٫٩	٢٣
	١٩٩٦	١٠٠٠٠٠	٢,١٠٩,٨٠٠	١,٣٣٢,٢٠٠	١٦٢٠٠	١٨٢٠٠	٤٫٧٤	١٫٢٢	٠٫٨٦	١٨٫٢
	١٩٩٤-٩٦	٨٠٠٠٠	١,٩٥٣,٤٦٧	١,٢٩٨,٢٣٣	٢٣٣٣٣	١٦٨٠٠	٤٫٠٧	١٫٨١	٠٫٨٦	٢١٫٤
البنك الإسلامي المحدود – بنجلاديش	١٩٩٤	٤٤٧٢	٥١٦,٩٩٣	٢٨٥,٨٣٠	٨٤٩٦	٦٢٢٣	٠٫٨٧	٢٫٩٧	١٫٢١	١٣٩٫٣٨
	١٩٩٥	٤٤٧٢	٦٤٢,٥٢٨	٣٥٤,٠٨٠	١٤٩٥٢	٨٧٢٠	٠٫٧	٤٫٢٢	١٫٣٦	١٩٤٫٩٩
	١٩٩٦	٨٨٠٤	٦٣٥,٧١٨	٣٩٢,٠٣٥	٢١٢١٣	٧٩٠٩	١٫٣٨	٥٫٤١	١٫٢٤	٨٩٫٨٣
بنك دبي الإسلامي	١٩٩٤	٦٨٤٦٢	١,٤٩٢,٠٠٠	١,٣٧٢,٩٥٠	٩٨٣٧	٥٧٤٠٤	٤٫٥٩	٠٫٧٢	٣٫٨٥	٨٣٫٨٥
	١٩٩٥	٩١٤٨٤	١,٦٨٠,٦٨٣	١,٥٢١,١٧٩	١٠٩٤٠	٧٦٨٥٠	٥٫٤٤	٠٫٧٢	٤٫٥٧	٨٤
	ق	١١٤٤٤٠	١,٩٣٧,١١٠	١,٧٣٦,٣٢٥	١٢٤٧٥	٩٠٦٦٥	٥٫٩١	٠٫٧٢	٤٫٦٨	٧٩٫٢٢
	١٩٩٤-٩٦	٩١٤٦٢	١,٧٠٣,٢٦٤	١,٥٤٣,٤٨٥	١١٠٨٤	٧٤٩٧٣	٥٫٣١	٠٫٧٢	٤٫٣٧	٨٢٫٣٦
بنك فيصل الإسلامي المصري	١٩٩٤	١٠٠٠٠٠	١,٦٥٩,٠٠٠	١,٣٣٢,٠٠٠	٩٤٢١	٥٩٥٣٦	٦٫٠٣	٠٫٧١	٣٫٥٩	٥٩٫٥٤
	١٩٩٥	١٠٠٠٠٠	١,٨٢٠,٦٠٦	١,٤٤٢,٤٧٤	٩٩١٧	٨٨٧٢٩	٥٫٤٩	٠٫٦٩	٤٫٨٧	٨٨٫٧٣
	١٩٩٦	١٠٠٠٠٠	١,٩٧٠,٧٨٦	١,٥٦٤,٦٢١	١٠٤٠٤	٩٧٥٨١	٥٫٠٧	٠٫٦٦	٤٫٩٥	٩٧٫٥٨
	١٩٩٤-٩٦	١٠٠٠٠٠	١,٨١٦,٧٩٧	١,٤٤٦,٣٦٥	٩٩١٤	٨١٩٤٩	٥٫٥٣	٠٫٦٩	٤٫٤٧	٨١٫٩٥

البنك الإسلامي الأردني	١٩٩٤	٢٠٨٣٧	٨١٤,٢٩٦	٦٦٠,٢٢٠	٣٤٠٠٠	١٠٤٤٠	٢.٥٦	٥.١٥	١.٢٨	٥٠.١
	١٩٩٥	٢٠٦٠٢	٨٧٨,٤١٠	٧١٨,١٩٦	٣٨٦٣٦	١٠٢٦٣	٢.٣٥	٥.٣٨	١.١٧	٤٩.٨٢
	١٩٩٦	٢٠٥٧٣	٨٧٢,٥٧٤	٧٠٨,٤٦٥	٣٨٤٥٢	١٠٠٢٣	٢.٣٦	٥.٤٣	١.١٥	٤٨.٧٢
	١٩٩٤-٩٦	٢٠٦٧١	٨٥٥,٠٩٣	٦٩٥,٦٢٧	٣٧٠٢٩	١٠٢٤٢	٢.٤٢	٥.٣٢	١.٢	٤٩.٥٥
بيت التمويل الكويتي	١٩٩٤	١٤١٠٠٠	٤,٢٧٠,٠٠٠	٣,٦٠٠,٠٠٠	٨٦٠٠٠	٩٩٣١٧	٣.٣	٢.٣٩	٢.٣٣	٧٠.٤٤
	١٩٩٥	١٥٠٩٧٧	٤,٦٨٢,١٦٨	٣,٧٧٠,٨٤٩	١٤٠١٦١	١٠٥٤٦٣	٣.٢٢	٣.٧٢	٢.٢٥	٦٩.٨٥
	١٩٩٦	١٥٨٩٦٧	٤,٧٣٢,٠١٧	٣,٧٦٦,٧٠٧	١٩٩١٩٠	١١٤٥٤٧	٣.٣٦	٥.٢٩	٢.٤٢	٧٢.٠٦
	١٩٩٤-٩٦	١٥٠٣١٥	٤,٥٦١,٣٩٥	٣,٧١٢,٥١٩	١٤١٧٨٤	١٠٦٤٤٢	٣.٣	٣.٨	٢.٣٣	٧٠.٧٨
البنك الإسلامي الماليزي	١٩٩٤	٥٢٣٥١	١,١٥٦,٣٨٩	٩٩٩,١٣٦	٣٦٩٢٢	١٢٥٤٧	٤.٥٣	٣.٧	١.٠٩	٢٣.٩٧
	١٩٩٥	٥٢٥٠١	١,٢٧٨,٣٦٤	١,١٢٧,٨٨٧	٣٩٩٢٢	١٦٧٢٤	٤.١١	٣.٥٤	١.٣١	٣١.٨٥
	١٩٩٦	٥٢٧٠٨	١,٤٢٦,٤٥٢	١,٢٦٢,٨٥٣	٤٨٨٧٥	١٤٨٩٨	٣.٧	٣.٨٧	١.٠٤	٢٨.٢٧
	١٩٩٤-٩٦	٥٢٥٢٠	١,٢٨٧,٠٦٨	١,١٢٩,٩٥٩	٤١٩٠٦	١٤٧٢٣	٤.١١	٣.٧	١.١٥	٢٨.٠٣
مصرف قطر الإسلامي	١٩٩٤	٤١٢٢٠	٨٧٦,٧٢٧	٦٦٩,٥٤٢	٢٢٦٣٧	٣٢١٤٩	٤.٧	٣.٢٨	٣.٦٧	٧٧.٩٩
	١٩٩٥	٤١٢٢٠	٧٧٨,٠٣٩	٦٥٩,٤٠٠	٢٣٠٠٦	٢٧٥٨٦	٥.٣	٣.٤٩	٣.٥٥	٦٦.٩٢
	١٩٩٦	٤٠٨٨٣	٨٢٧,٢٧٦	٦٩٣,٦١٩	٤٨١٦	٣٠٦٥٦	٤.٩٤	٠.٦٩	٣.٧١	٧٤.٩٨
	١٩٩٤-٩٦	٤١١٠٨	٨٢٧,٣٤٧	٦٧٤,١٨٧	١٦٨٢٠	٣٠١٣٠	٤.٩٨	٢.٥٢	٣.٦٤	٧٣.٣
المجموع الكلي (١٩٩٤+٩٥+٩٦)		١٨٦٧٨٩٢	٤٢٢٣٨٦٥٦٦	٣٣٧٧٠١٤٦	٩١٧٢٣٢	١١٠٨٤٠٠	٤.٤١	٢.٧٢	٢.٦١	٥٩.٣٤
المتوسط لثلاث سنوات (١٩٩٤-٩٦)		٦٢٢٦٣١	١٤١١٢٨٨٥٥	١١٢٥٦٧١٥	٣٠٥٧٤٤	٣٦٩٤٦٧	٤.٤١	٢.٧٢	٢.٦١	٥٩.٣٤

ا صدر: تقارير البنوك وا ؤسسات ا الية الإسلامية والا اد الدو للبنوك الإسلامية _ جدة

ملحق إحصائي رقم (2)

البنوك العشرة الأولى (1996م)

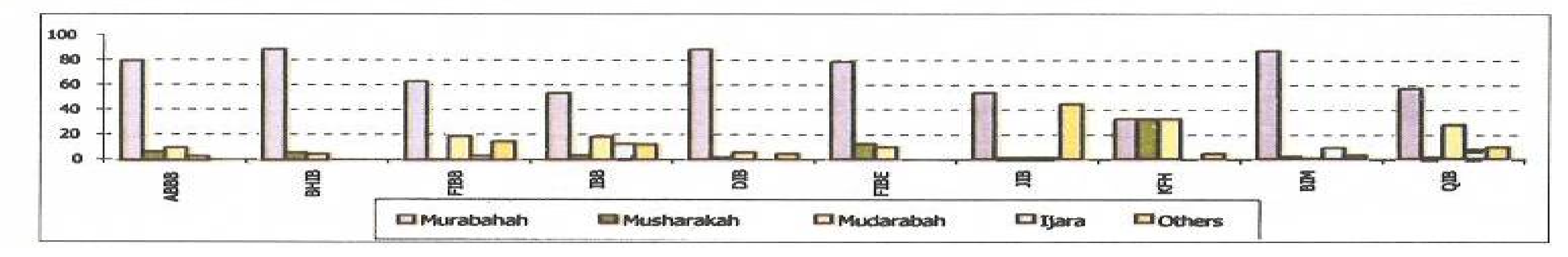
(القيمة بملايين الدولارات)

اسم المؤسسة	رأس المال	إجمالي الأصول	معدل رأس المال/ الأصل	صافي الربح	معدل الربح / رأس المال	معدل الربح / الأصل
مؤسسة الراجحي للأعمال المصرفية والاستثمار	١٢٦٩	٨٦٠٨	١٤,٧٤	٣٢٢,١٣	٢٥,٣٨	٣,٧٤
بيت التمويل الكويتي	٣٦٨	٤٧٣٢	٧,٧٧	١١٤,٥٥	٣١,١٥	٢,٤٢
مصرف فيصل الإسلامي – البحرين	١١٦	٢١١٠	٥,٥١	٢٣,١٣٣	١٩,٨٨	١,١٠
بنك دبس الإسلامي	١٥٥	١٩٣٥	٨,٣٠	١٥,٣٦	٩,٨٨	٠,٧٩
بنك فيصل الإسلامي – مصر	١٢٢	١٩٧١	٦,١٩	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
بنك ماليزيا الإسلامي – بير هارد	١١٠	١٥٤٩	٧,١٣	٢١,٧	١٩,٦٥	١,٤٠
البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	٦٢	٨٧١	٧,٠٨	٧,٩	١٢.٨١	٠,٩١
بنك قطر الإسلامي	٥٩	٨١٢	٧,٢٧	٩,٣٢	١٥,٨٠	١,١٥
البنك الدولي الإسلامي للتمويل والاستثمار	٦٦	٧٢٣	٩,١١	١٠,٣٠٧	١٥,٦٤	١,٤٢
بيت البركة التركي للتمويل	١١	٥٦٦	١,٩١	٧,٣٢	٦٧,٧٨	١,٢٩
المجموع	٢٣٣٨	٢٣٨٧٨	٩,٧٩	٥٣١,٧٢	٢٢,٧٤	٢,٢٣
المتوسط	٢٣٣,٨٢	٢٣٨٧,٨٣	٧,٤٧	٥٣.١٧	٢١,٨٠	١,٤٢

المصدر: التقارير السنوية.

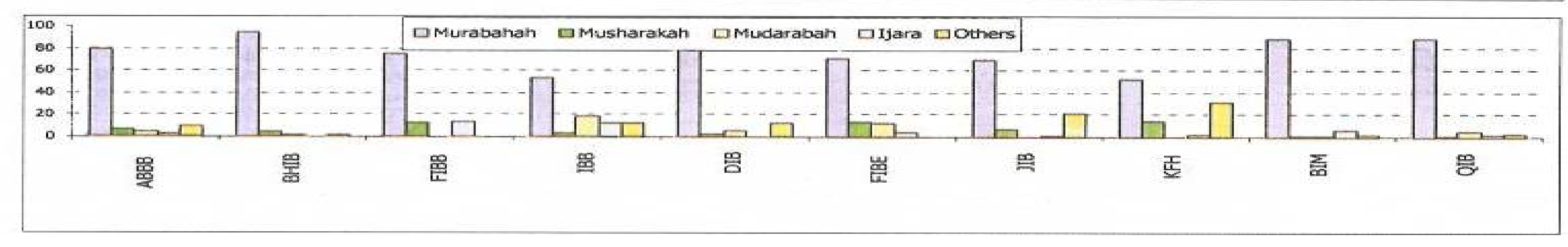
التمويل حسب الصيغ ـ 1994م

البنوك	مرابحة	مشاركة	مضاربة	اجارة	أخرى		التوزيع التكراري					
بنك البركة الإسلامي للاستثمار – البحرين	٨٠.١	٦.٦	١٠	٣.٣	٠							
بنك البحرين الإسلامي	٨٩	٦	٥	٠	٠			مرابحة	مشاركة	مضاربة	إجارة	أخرى
مصرف فيصل الإسلامي– البحرين	٦٣	٠.٤	١٩	٣	١٤.٦							
بنك بنغلاديش الإسلامي	٥٣.٤	٣.٥	١٨.٢	١٢.٦	١٢.٣							
بنك دبي الإسلامي	٨٨.٣	١.٥	٥.٦	٠	٤.٦		١٠	٠	٨	٦	٩	٧
بنك فيصل الإسلامي المصري	٧٨.٤	١٢	٩.٦	٠	٠		٢٠	٠	١	٢	١	٢
البنك الإسلامي الأردني	٥٣	١	١	١	٤٤		٣٠	٠	٠	١	٠	٠
بيت التمويل الكويتي	٣٢	٣٢	٣٢	٠	٤		٤٠	١	١	١	٠	٠
البنك الإسلامي ماليزيا	٨٦.٦	١.٧	٠.٣	٨.٥	٢.٩		٥٠	٠	٠	٠	٠	١
مصرف قطر الإسلامي	٥٦	١	٢٧	٧	٩		٧٥	٤	٠	٠	٠	٠
المتوسط	٦٨	٦.٦	١٢.٨	٣.٥	٩.١		١٠٠	٥	٠	٠	٠	٠



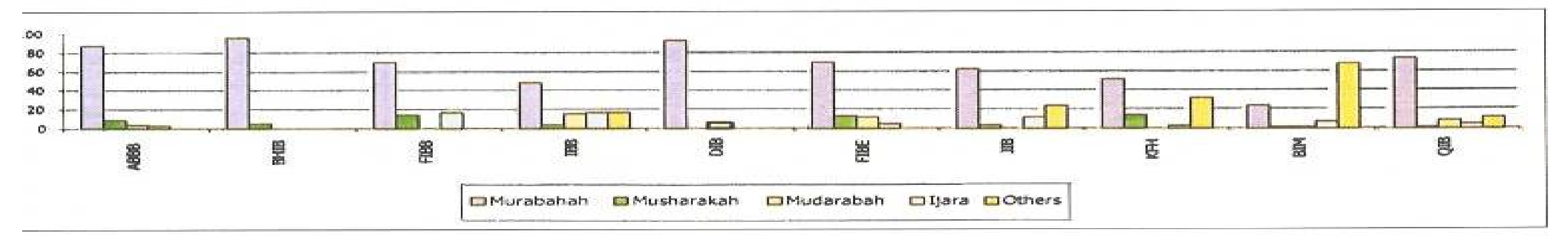
التمويل حسب الصيغ ـ 1995م_

البنوك	مرابحة	مشاركة	مضاربة	إجارة	أخرى			التوزيع التكراري				
بنك البركة الإسلامي للاستثمار	٧٩	٦	٤	٢	٩							
بنك البحرين الإسلامي	٩٣.٩	٣.٨	٠.٨	٠	١.٤							
مصرف فيصل الإسلامي-البحرين	٧٤.٣	١٢.٣	٠	١٣.٦	٠			مرابحة	مشاركة	مضاربة	إجارة	أخرى
بنك بنغلاديش الإسلامي	٥٣.٤	٣٥	١٨.٢	١٢.٦	١٢.٣							
بنك دبي الإسلامي	٨١	٢٣	٤.٦	٠	١٢.١		١٠	٠	٧	٨	٨	٦
بنك فيصل الإسلامي المصري	٧٠	١٣.٥	١٢.٢	٤.٣	٠		٢٠	٠	٣	٢	٢	٢
البنك الإسلامي الأردني	٦٩.٩	٧.٢	٠.٢	١	٢١.٨		٣٠	٠	٠	٠	٠	١
بيت التمويل الكويتي	٥٢	١٤	٠	٢	٣٢		٤٠	٠	٠	٠	٠	١
البنك الإسلامي ماليزيا	٨٩.٢	١.٢	٠.٧	٦.٥	٢.٤		٥٠	٠	٠	٠	٠	٠
مصرف قطر الإسلامي	٨٩	١	٥	٢	٣		٧٥	٥	٠	٠	٠	٠
المتوسط	٧٥.٢	٦.٥	٤.٦	٤.٤	٩.٤		١٠٠	٥	٠	٠	٠	٠



التمويل حسب الصيغ ـ 1996م

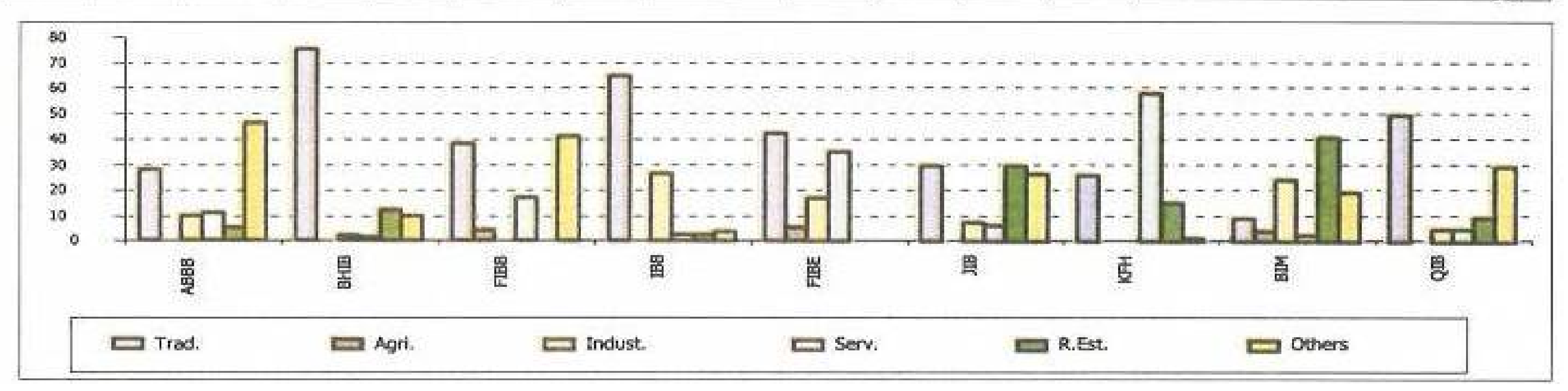
البنوك	مرابحة	مشاركة	مضاربة	اجارة	أخرى			التوزيع التكراري				
بنك البركة الإسلامي للاستثمار	٨٧	٨	٣	٢	٠							
بنك البحرين الإسلامي	٩٥	٥	٠	٠	٠							
مصرف فيصل الإسلامي – البحرين	٦٩.٤	١٤.٣	٠	١٦.٣	٠							
بنك بنغلاديش الإسلامي	٤٨.٣	٣.٧	١٤.٩	١٧	١٦.١			مرابحة	مشاركة	مضاربة	إجارة	أخرى
بنك دبي الإسلامي	٩٣.٢	٠.٥	٦.٣	٠	٠		١٠	٠	٧	٨	٧	٥
بنك فيصل الإسلامي المصري	٧٠	١٣.٥	١٢.٢	٤.٣	٠		٢٠	٠	٣	٢	٣	٢
البنك الإسلامي الأردني	٦٢	٣	٠	١٢	٢٣		٣٠	١	٠	٠	٠	١
بيت التمويل الكويتي	٥٢	١٤	٠	٢	٣٢		٤٠	٠	٠	٠	٠	١
البنك الإسلامي ماليزيا	٢٣.٢	١	١	٧.١	٦٧.٧		٥٠	١	٠	٠	٠	٠
بنك قطر الإسلامي	٧٤	١	٨	٥	١٢		٧٥	٥	٠	٠	٠	١
المتوسط	٦٧.٤	٦.٤	٤.٥	٦.٦	١٥.١		١٠٠	٣	٠	٠	٠	٠



التمويل حسب القطاعات – ١٩٩٤م

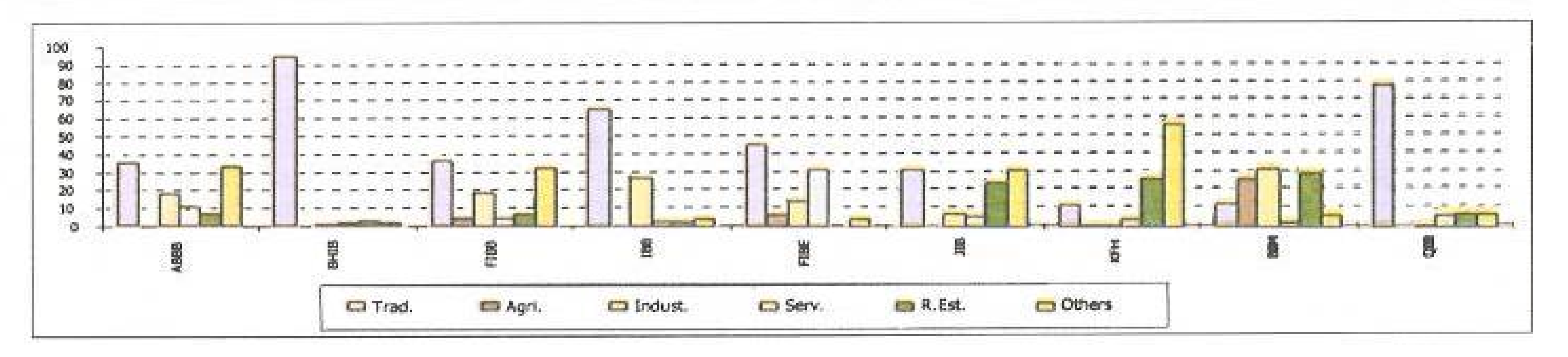
البنوك	تجارة	زراعة	صناعة	خدمات	عقار	أخرى
بنك البركة الإسلامي للاستثمار – البحرين	٢٨	٠	١٠	١١	٥	٤٦
بنك البحرين الإسلامي	٧٥	٠	٢	١	١٢	١٠
مصرف فيصل الإسلامي – البحرين	٣٨	٤	٠	١٧	٠	٤١
بنك بنغلاديش الإسلامي	٦٥	٠	٢٧	٢	٢	٤
بنك فيصل الإسلامي المصري	٤٢	٦	١٧	٣٥	٠	٠
البنك الإسلامي الأردني	٢٩	٠	٧	٦	٣٠	٢٧
بيت التمويل الكويتي	٢٦	٠	٠	٥٨	١٥	١
البنك الإسلامي ماليزيا	٩	٤	٢٤	٣	٤١	١٩
مصرف قطر الإسلامي	٥٠	٠	٥	٥	١٠	٣٠
المتوسط	٤٠	٢	١٠	١٥	١٣	٢٠

التوزيع التكراري	تجارة	زراعة	صناعة	خدمات	عقار	أخرى
١٠	١	٩	٦	٥	٥	٤
٢٠	٠	٠	١	٢	٢	١
٣٠	٣	٠	٢	٠	١	٢
٤٠	١	٠	٠	١	٠	٠
٥٠	٢	٠	٠	٠	١	٢
٦٠	٠	٠	٠	١	٠	٠
٨٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠
١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠



التمويل حسب القطاعات 1995م

البنوك	تجارة	زراعة	صناعة	خدمات	عقار	أخرى		التوزيع التكراري						
بنك البركة الإسلامي للاستثمار – البحرين	٢٨	٠	١٠	١١	٥	٤٦			تجارة	زراعة	صناعة	خدمات	عقار	أخرى
بنك البحرين الإسلامي	٩٣٫٩	٠	٠٫٦	١٫٢	٢٫٣	١٫٨								
مصرف فيصل الإسلامي – البحرين	٣٦	٤	١٨	٤	٦	٣٢		١٠	٠	٨	٤	٨	٦	٥
بنك بنغلاديش الإسلامي	٦٤٫٦	٠٫٣	٢٦٫٩	٢٫٢	٢٫٤	٣٫٦		٢٠	٢	٠	٣	٠	٠	٠
بنك فيصل الإسلامي المصري	٤٥	٦	١٤	٣١	٠	٤		٣٠	٠	١	١	٠	٣	٠
البنك الإسلامي الأردني	٣١٫٢	٠٫٣	٧٫٤	٥٫٦	٢٤٫٥	٣٠٫٩		٤٠	٣	٠	١	١	٠	٣
بيت التمويل الكويتي	١٢	٠٫٥	٠٫٩	٣٫٧	٢٦٫٢	٥٦٫٧		٥٠	١	٠	٠	٠	٠	٠
البنك الإسلامي ماليزيا	١٢٫٦	٢٦٫٨	٣١٫٨	٢٫٧	٣٠	٦٫١		٦٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
مصرف قطر الإسلامي	٧٩	٠	١	٦	٧	٧		٨٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠
المتوسط	٤٥٫٤	٤٫٢	١٣٫١	٧٫٤	١١٫٦	١٩٫٥		١٠٠	١	٠	٠	٠	٠	٠



التمويل حسب القطاعات 1996م

البنوك	تجارة	زراعة	صناعة	خدمات	عقار	أخرى		التوزيع التكراري						
بنك البركة الإسلامي للاستثمار – البحرين	٣٤	٠	١٧	٩	٨	٣٢								
بنك البحرين الإسلامي	٨٥	٠	٠	٠	٤	١١			تجارة	اجارة	صناعة	خدمات	عقار	أخرى
مصرف فيصل الإسلامي – البحرين	٣٣	٤	٢٧	٤	١٩	١٣		١٠	٠	٩	٣	٧	٥	١
بنك بنغلاديش الإسلامي	٥٤	٠	١٣	٤	٣	٢٦		٢٠	٢	٠	٤	٠	١	٤
بنك فيصل الإسلامي المصري	٤٥	٦	١٤	٣١	٠	٤		٣٠	١	٠	٢	٠	٢	٢
البنك الإسلامي الأردني	٢٦	٠	١١	٦	٢١	٣٦		٤٠	٢	٠	٠	٢	١	٢
بيت التمويل الكويتي	١٢	١	٠	٣٧	٢٧	٢٤		٥٠	١	٠	٠	٠	٠	٠
البنك الإسلامي ماليزيا	١١	٢	٢٩	٣	٣٩	١٦		٦٠	١	٠	٠	٠	٠	٠
مصرف قطر الإسلامي	٧٥	٠	١	٥	٨	١١		٨٠	١	٠	٠	٠	٠	٠
المتوسط	٤٢	٢	١٢	١١	١٤	١٩		١٠٠	١	٠	٠	٠	٠	٠

